دكتورة نعمات احمد فؤاد

مشروع

هضبة الأهرام

أخطر اعتداء على مصر



مقدمة

بقلم : الأستاذ الكبير مصطفى مرعى

ليس لى أن أقدم الدكتوره نعمات أحمد فؤاد إلى قرائها . فهم أعرف بها منى وهى تعطيهم منذ نحو عشرين عاما الكثير من عطائها الخصيب . وكتبها بين أيديهم تتميز بميزة رأيتها بعينى ولمستها بيدى . فما تكاد تبدأ فى أى كتاب منها ، حتى يدخل عليك من الأنس ما يغريك بأن تنشغل به عن أى شىء آخر . وما إن تصل إلى آخره حتى تشعر بشىء من الأسى لأن متعتك بما تقرأ موشكة أن تنتهى .

أما الذى لى فهو أن أضم صوتى إلى صوت الدكتوره نعمات أحمد فؤاد فى كل ما قالت فى خصوص هضبة الأهرام . وأن أضع نفسى فى جانبها وهى تجابه بالحق الواضح من تجابههم من خصوم مصريين كانوا أو غير مصريين . وإذا كانت هذه شهادة تشهد للدكتورة بصحة ما قالت وكتبت ، فإنه مما يزكى هذه الشهادة ويحملنى عليها ، أننى لا أقول فى ذلك ما أقول ولا أكتب ما أكتب ، إلا بعد اطلاع دقيق على كل وثيقة يوجب الضمير الاطلاع عليها . وبعد تحر واسع لكل واقعة أوردتها الدكتوره أو أشارت إليها.

ورأس الأمر ووجهه أن هضبة الأهرامات لها عند علماء الآثار من الحرمة الأثرية مثل ما للأهرامات نفسها . وهى من أجل ذلك تقع بين أملاك الدولة فى دائرة المال العام لا الخاص . وقد تجاهلت وزارة السياحة هذه الحقيقة القانونية أو جهلتها . فزعمت فى مذكرة رفعتها إلى السيد رئيس الجمهورية أن هضبة الأهرامات ليست إلا مالا خاصا للدولة مثلها فى ذلك مثل منطقة رأس الحكمة . وعلى أساس هذا الزعم استصدرت وزارة السياحة فى ٢٥ مايو ١٩٧٥ قرارا من السيد رئيس الجمهورية : « بتخصيص » عشرة آلاف فدان من هضبة الأهرامات ، وعشرين ألف فدان من منطقة

رأس الحكمة للاستغلال السياحى ، على أن تتولى المؤسسة المصرية العامه للسياحة بنفسها أو بطريق احدى الشركات الى تساهم فيها تعمير واستغلال هاتين المنطقتين » .

وإذا جاز أن يكون هذا القرار الجمهورى صحيحا بالنسبة لأرض رأس الحكمة ، على اعتبار أنها ليست إلا مالا خاصا للدولة . فإن القرار نفسه يكون باطلا بطلانا مطلقا بالنسبة لهضبة الأهرامات ، على اعتبار أن هذه الهضبة مال مخصص بطبيعته للمنفعة العامة . ومتى كان ذلك ، فإن التصرف فى هذا المال على أية صورة ، لا يصح شرعا إلا بقانون . والقرار الجمهورى لا يغنى عن القانون فى هذا المقام .

وإنه لمفهوم بداهة أن هذا البطلان لا يحجبه ولا ينال منه ولا يوثر فيه أن تسكت عنه مصلحة الآثار . بل إنه لمفهوم بداهة أن موافقة مصلحة الآثار على القرار الجمهورى وانصياعها لأحكامه ، لا يحجب البطلان الذى ندعيه لأن منطقة هضبة الأهرام لا تستمد حرمتها الأثرية من قانون أو قرار جمهورى أو شهادة من مصلحة الآثار . بل تستمدها من الطبيعة والتاريخ وهذا يعنى أنها تستمدها من البيئة الأثرية نفسها . لأن لكل أثر ، بيئته الأثرية التى يكون لها من الحرمة ما للأثر نفسه . والرأى فى ماهية هذه البيئة وأبعادها المكانية ليس لمصلحة الآثار بل للأثريين وحدهم . وهؤلاء قد أجمعوا على النحو الذى تراه واضحا فى هذا الكتاب ، على أن هضبة الأهرام هى البيئة الأثرية للأهرامات . وأن الأهرامات وبيئتها تكون كلا واحدا لا يقبل التجزئة ولا الانفصام .

وقد حدث فى وقت من الأوقات أن شكلت وزارة السياحة لجنة لتحديد الأماكن الأثرية والسياحية . وكان من بين أعضاء هذه اللجنة الاستاذ عبد المنعم الصاوى وزير الثقافة الآن ، والمهندس حسن فتحى . وقد تقدم هذا العضوان إلى اللجنة بتقرير أوردا فيه رأيهما فى المسألة التى

نحن بصددها . وكل ما فى هذا التقرير جميل رائع . وقد يكون أجمل ما فيه ، قوله ما يأتى :

« إن الأثر ليس مجرد مبنى مقام . ولا هو عمارة قديمة موروثة . ولكنه يمثل مجموعة من القيم والعقائد والجهد الإنسانى بكل ما ينطوى عليه هذا الجهد من تفوق وابداع . وكل ما يعكسه من حياة الإنسان وانفعالاته » .

« وما يقال عن الأثر ، يقال عن المنطقة الأثرية . بل إن المنطقة أكثر تمثيلا للحياة الإنسانية من الأثر المنفرد . فهى كيان ثقافى كامل ، يعكس حياة المجتمع وتقاليده وقيمه وطابعه المميز له فى عصر من العصور » .

ويمضى التقرير إلى أن يصل إلى غايته فيقول :

« إن الآثار لا تنفصل عن البيئة التى تقع فيها فهى جزء منها لا يتجزأ ولا يجوز أن يتجزأ . ولهذا فان الولاء للأثر نفسه ، واحترام ما له من قدسية يقضى بضرورة توفير ما حوله من بيئة بحيث تكون متناسقة مع الأثر ، مؤكدة لما يعكسه من معنى ثقافى وحضارى عريق » .

هذه النصائح الغالية لم تجد من يقف عندها أو يلتفت إليها . وعلى هذا راحت المؤسسة المصرية العامة للسياحة تتصافق على أرض الأهرام كما لو كانت ملكا لها . ذلك على حين أن القرار الجمهورى على فرض صحته ، لم يعطها إلا حقا واحدا هو تعمير واستغلال هاتين المنطقتين استغلالا سياحيا . وصاحب حق التعمير والاستغلال لا يملك قانونا أن يبيع ، كما لا يملك قانونا أن ينشىء أى حق انتفاع .

وعثرت مؤسسة السياحة على شركة بريطانية الجنسية مقيدة فى هونج كونج هينة القدر ، مغموزة السمعة . وما لبث الطرفان حتى اتفقا بعقد تحرر بينهما فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٥ على تأسيس شركة مساهمة مصرية اسمها الشركة المصرية لتنمية السياحة برأس مال قدره (٣,٤٠٠,٠٠٠) دولار أمريكى موزع على ٣٤٠٠ سهم قيمة كل سهم منها ألف دولار على أن يكون للشركة البريطانية ٢,٠٤٠ سهم تدفع ثمنها البالغ ٢,٠٤٠,٠٠٠

دولار على خمسة أقساط سنوية (مليونين وأربعين ألف دولار) أما باقى الأسهم ومقداره ألف وثلاثمائة وستون سهما فيكون للمؤسسة المصرية العامة للسياحة مقابل ما ادعته لنفسها من حق انتفاع لمدة ٩٩ سنة على أرض مساحتها أربعة آلاف فدان فى هضبة الأهرام وألف ومائة فدان فى منطقة رأس الحكمة . ولم يفت العاقدان اللذان أبرما هذا العقد أن يحاولا الانتفاع بالمزايا التى يظفر بها المال المستثمر فى مصر ، فحرصا على أن يعرضا مشروعهما على الهيئة العليا للاستثمار فأقرته . كما حرص العاقدان المذكوران على أن يستصدرا ترخيصا لتأسيس الشركة التى اتفقا على تأسيسها بشروطها المبينة فى عقدها الذى سلفت الإشارة إليه . وقد صدر هذا الترخيص بقرار من وزير الاقتصاد فى ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

على هذا النحو ظهرت عندنا فى مصر منذ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٥ شركة يقولون عنها أنها شركة مساهمة مصرية . اسمها الشركة المصرية لتنمية السياحة . فكان همها الأول أن تبيع أرض الأهرام بواسطة مكاتب أعدتها لهذا الغرض . منها ما هو فى مصر ، ومنها ما هو فى بيروت ومنها ما هو فى لندن . وهى لم تجد حرجا فى أن تنشر الاعلانات المغرية بالبيع والداعية إليه فى صحفنا المحترمة . كما أنها لم تجد حرجا فى أن تدفع إلى وسطاء البيع ، عمولة بلغت ثلاثة دولارات عن كل متر يتم بيعه . ويجرى كل هذا دون أن يشفعه أو يقترن به أى اهتمام بالشئون السياحية إلى أن شاء القدر لحسن حظ مصر أن تفطن الدكتوره نعمات أحمد فؤاد للخطر الذى يهدد تراثنا الحضارى . فتكتب أول مقال لها فى هذا المعنى وتنشره الإهرام فى ٦ يولية سنة ١٩٧٧ . فكان على الشركة أن تبدى بعض العناية بتمهيد أرض الهضبة وتقسيمها حتى لا يلبسها الاتهام بأنها إنما أسست لتبيع الأرض . ولم تؤسس لتعميرها أو استغلالها استغلالا سياحيا .

والحق الذى أراه واضحا على ضوء ما رأيته من وثائق أن وزارة السياحة على وجه العموم ، والمؤسسة المصرية العامة للسياحة على وجه

الخصوص ، قد خانهما التوفيق حين وقع اختيارهما على الشركة البريطانية التى ظفرت بالعقد محل النظر . وأن مصلحة مصر كانت غائبة تماما عن ذهن السيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة حين تعاقد مع الشركة البريطانية المحظوظة . وفى يدى أدلة كثيرة على ذلك أذكر الآن منها ما يأتى :

أولا : إن مشروعا سياحيا يشمل آلاف الأفدنة موزعة على منطقتين إحداهما فى رأس الحكمة ، والأخرى فى هضبة الأهرامات يتطلب ما لا يقل عن خمسمائة مليون دولار . ويكفى لدرء شبهة المبالغة عن هذا الرقم ما جاء فى عقد الشركة خاصا بأغراض إنشائها . وفى هذا تقول الفقرة الأولى من المادة الثالثة من العقد المذكور أن أغراض الشركة هى :

« القيام بتنمية السياحة العالمية بمنطقة الأهرام ورأس الحكمة فى حدود الخطة العامة المعتمدة عن طريق بناء الفنادق ودور السينما والمطاعم ، والملاهى وأماكن الاقامة للسياحة والقرى السياحية والنوادى والمقاهى إلى غير ذلك من المنشآت السياحية » .

وتقول الفقرة الثانية من المادة نفسها أن :

« من أغراض الشركة خلق وتنمية المناطق السياحية باستخدام أحدث الأساليب لتطوير صناعة السياحة واعادة تخطيطها ومدها بالمرافق والطرق والخدمات » .

وإذا كان ذلك وكان ما يلزم الشركة لتنهض بأغراضها لا يقل عن خمسمائة مليون دولار فكيف ولماذا عهد بهذه الأغراض لشركة رأسمالها كله هو ثلاثة ملايين دولار . وكل ما يستطيع الشريك الأجنبى أن يقدمه من هذا المال بالعملات الحرة هو مليونان من الدولارات وهو لا يقدمهما دفعة واحدة بل يقدمهما مقسطين على خمس سنوات .

ثانيا : حين تكون الغاية من تأسيس شركة سياحية هى خلق مناطق سياحية جديدة ومدها بالمرافق والطرق والخدمات ، فان وضع خطة

زمنيه للأعمال المختلفة اللازمة لتحقيق هذه الغاية يكون أول ما يجب أن يهدف إليه من يمثل مصر . ولو كان الذى مثل مصر فى عقد تأسيس الشركة التى نحن بصددها ، قد فطن إلى هذا الواجب ، لأوجب على الشركة أن تسير فى أعمالها وفقا لخطة توضع على ضوء مصلحة مصر . ولو وجدت هذه الخطة من يضعها لألزمت الشركة بأن تمد الطرق وتنهض بالمرافق والخدمات قبل أن تبيع الأرض . أما وقد غابت هذه الخطة ، عن ذهن السيد رئيس المؤسسة المصرية العامة للسياحة الذى كان يمثل مصر فقد أجاز هـــذا الغياب للشركة أن تعمل على هواها لا على هوى مصلحة مصر .. وهوى الشركة هو أن تبيع وأن تمضى فى البيع حتى تملأ خزائنها ذهبا . وهى بعد ذلك حرة غير ملزمة ، إن شاءت أنفقت على المرافق بعض ما حصلت عليه . وإن شاءت طارت بما تحمل من مال وليس لنا عليها من سبيل .

ثالثا : يأتى بعد ذلك الترخيص والابتذال بل السفه والاستخفاف فى تحديد الثمن الذى باعت به مصر أرضها بل ترابها . وهو ثمن لا يعدو ولا يتجاوز مائة وخمسين جنيها للفدان الواحد .. فاذا علمت أن الشركة المحظوظة تبيع هذا الفدان نفسه منذ تسلمت الأرض بسعر يبلغ فى المتوسط ثلاثين دولارا للمتر الواحد وهو ما يوازى ٨٨ ألف جنيه للفدان ، سهل عليك أن تدرك مدى الغبن بل مدى الخراب الذى يصيب مصر على يد بعض أبنائها المصريين .

ولا يقف الترخيص والابتذال والاستخفاف عند هذا الحد بل يمضى إلى ما هو أسوأ وأفجع فقد التزمت مصر مقدما بأن تبيع إلى الشركة المحظوظة فى سنة ١٩٨١ ، الباقى من أرض المنطقتين وهو يشمل ستة آلاف فدان فى أرض الهرم و ١٨,٩٠٠ فدان فى رأس الحكمة بنفس الثمن الذى تم على أساسه بيع ما بيع فى سنة ١٩٧٥ . هذا مع العلم بأننا نعيش فى عصر من أسوأ عصور التضخم المالى فى التاريخ . وإذا عرفت أن نسبة هذا

التضخم عندنا لا تقل عن ٢٠ ٪ فى السنة الواحدة . وعلمت أن ما كنت تشتريه بمائة جنيه فى سنة ١٩٧٥ لا تستطيع أن تشتريه فى ١٩٨١ بأقل من مائتى جنيه إذا علمت هذا وذاك ، استطعت أن تدرك ما أصاب مصر من غبن وضيم بسبب التزام باهظ وضعه المفاوض المصرى على عاتق أمته بغير داع يدعو إليه وبغير مقتض يقتضيه .

ودعك بعد هذا من قول الشركة أنها إنما اشترت حق الانتفاع بالأرض، ولم تشتر ملكيتها كلها ، لأن حق الانتفاع اذا كانت مدته تسع وتسعين سنة يستنفد جوهر الملكية بحيث لا يبقى منها يوم انتهائه ، إلا عظاما نخرة بالية .

أقف بعد ذلك وقفة قصيرة عند وجه آخر من وجوه البطلان الذى شاب عقد الشركة محل البحث . فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من العقد المذكور على حق الشركة فى ادارة الفنادق والكازينوهات والمطاعم والمقاهى والقرى السياحية فى أى مكان داخل جمهورية مصر العربية . وكذلك حق شراء وتأجير ومنح التراخيص وخلافه . والقيام بنشاط التنمية السياحية وتطويرها فى جمهورية مصر العربية . وهذا النص يمنح الشركة فى لفظ صريح امتيازا واحتكارا لمرافق عامه لا لمرفق عام واحد . ومتى كان ذلك هو التكييف القانونى للعقد فلا يكفى للترخيص به أن يصدر بهذا الترخيص قرار من وزير الاقتصاد بل يجب أن يصدر من مجلس الشعب نفسه عملا بالمادة الأولى من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ وهى تقول :

« يكون منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعيه والمرافق العامة وكذلك أى تعديل فى شروط الامتياز يتعلق بشخص صاحب الامتياز أو مدته أو نطاقه بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الأمة » .

وأمام وضوح هذا النص وصراحته لا يسعنى إلا أن أسأل السيد وزير الاقتصاد الذى أصدر الترخيص بتأسيس الشركة محل النظر . كيف ولماذا أصدره ؟

وإلى أن يصلنى جواب هذا السؤال ، أثير ، ولا أخفى ، ما يثيره من مظنة تستحق أن تثار .

والحق أن هذا الوزير قد أبعد عن وزارته فى تعديل وزارى جاء بعد أن أصدر قراره المعيب . والحق أيضا أن التعديل الوزارى نفسه قد أبعد وزير السياحة أيضا . وكان رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة قد أبعد عن منصبه قبل ابعاد الوزيرين . وهؤلاء الثلاثة هم أبطال المأساة . فهل جاء هذا الإبعاد جزاء لما كان ؟

وهل فى هذا الجزاء ما يفى بحق مصر فى مساءلة من تلحق به الشبهة أو تقف عنده المظنة من الكبار قبل الصغار ؟

وماذا تفيد مصر من إبعاد من أبعد اذا بقيت الحقيقة مطموسة المعالم مشوهة القسمات ؟ وهل تقوم الأحكام على منطوق بغير أسباب ؟ وما فائدة الأسباب اذا بقيت مضمرة فى صدر من أصدر الأحكام ؟

ماذا تفيد مصر من إبعاد وزير السياحة الذى أسهم فى المأساة اذا جاء بعده الوزير الحالى وتورط فى نفس الخطيئة وتصدى للحقيقة حين لاحت طلائعها ليشوهها أو ليحجبها وراء ركام من الضباب !

اقرأ باسم ربك فى صدر الصحيفة الأولى من الاهرام ١٥ نوفمبر ١٩٧٧ تحت عنوان : « اكتشاف آثار فرعونية خلال الحفر فى هضبة الأهرام » ما يأتى :

(تم اكتشاف مجموعة من الآثار منها مقابر فرعونية ترجع إلى عهد الأسرة السادسة والعشرين وبداية العصر الرومانى فى منطقة هضبة الأهرام بالجيزة فى مساحة أربعة أفدنه على بعد خمسة كيلومترات جنوب شرق الهرم الثالث . تم الاكتشاف أثناء قيام أحد عمال شركة هضبة الأهرام باستخدام البلدوزر لتمهيد الأرض ، لبناء فنادق وقرى سياحية على الأرض التى خصصتها الدولة . وأصدر المهندس أحمد عبد الآخر محافظ الجيزة قرارا بوقف العمل فى هذه المنطقة ، وتشكيل لجنة لتقييم الآثار المكتشفة . وصرح السيد ناصف محمد حسن كبير مفتشى الآثار بمنطقة الاهرامات بأنه عثر على أوان فخارية وأخشاب فرعونية وهياكل لعظام بشرية تشير إلى وجود آثار ثابتة تتمثل فى مجموعة كبيرة من المقابر والمعابد الأثرية التى ترجع إلى خمسة آلاف سنة) .

ثم اقرأ بعد ذلك فى اهرام ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٧ تحت عنوان :
« ٥٠٠ مليون جنيه دخل مصر من السياحة فى عام ١٩٨٠ » ما يأتى :

(أعلن المهندس محب استينو وزير السياحة والطيران ، أن دخل مصر من السياحة سيرتفع إلى ٥٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٨٠ بزيادة ١٥٠ مليونا على الرقم الذى حددته خطة التنمية . وأن الطاقة الفندقية ستزيد عشرين ألف غرفة خلال السنتين القادمتين ...) . ثم يمضى الوزير فى إعلانه إلى أن يصل إلى غايته فيقول :

(وتحدث الوزير عن مشروع هضبة الأهرام فقال إنه من أعظم المشروعات السياحية التى سيبدأ تنفيذها قريبا لأنه سيضيف طاقة فندقية ضخمة بالإضافة إلى عشرين قرية سياحية . وسيتم خلال العام القادم تنفيذ جزء كبير من المشروع . وأكد أنه ليس هناك أى داع للخوف على اهرامات الجيزة من هذا المشروع) .

ألا ترى أن هذه المبادرة من الوزير إلى اعلان ما أعلنه فى ١٦ نوفمبر ، تدل بزمانها ومكانها وملابساتها على أن المراد منها هو محو آثار الحقيقة التى أشعت من النبأ العظيم الذى نشره الأهرام فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ؟

ألا ترى أن هذه المبادرة لم تصدر من الوزير عن رغبة فى خدمة مصر ، وإنما صدرت عن رغبة فى إرضاء الشركة المحظوظة بعد أن أفزعها النبأ الذى نشرته الأهرام فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ؟

ألا ترى أن قياصرة الاعلان فى امبراطورية الأهرام قد أسهموا مع الوزير فى خطيئته بقدر ما أفسحوا لها من مكان فى صحيفة الأهرام . وزاد الأمر سوءا بعد أن امتنعت الأهرام وزميلتها الأخبار عن نشر ما أرادت الدكتوره نعمات أحمد فؤاد نشره اتماما للواجب القومى الذى ألزمت نفسها به ؟ ولولا هذا الامتناع ما كان هذا الكتاب الذى بين يديك الآن .

لكن رب ضارة نافعة . فالكتاب أبقى من المقال . وقارئ الكتاب أقرب إلى الود والألفة والاقتناع من قارئ المقال .

القاهرة فى ٢٥ يناير سنة ١٩٧٧

مصطفى مرعى

١

هضبة الأهـــرام
الأرض والتــاريخ

« اذكر يارب ماذا صار لنا . اشرف وانظر الى عارنا . قد صار ميراثنا للغرباء »

(مراثى ارميا ـ الاصحاح الخامس)

إن هضبة الأهرام عمرها خمسة آلاف سنة ، والكشوف الأثرية لم تبدأ إلا منذ قرن . فهل يستوعب هذا الزمن القصير ما أودعته ألوف السنين الحضارية فى أرض مصر ذات الأسرار أو الأرض المقدسة كما كان يدعوها أصحابها الأوائل !

لقد قسم دكتور ريزنر Reisner فى كتابه : تاريخ جبانة الجيزة : A History of the Giza necropolis هضبة الأهرام إلى خمس مناطق :

(١) المنطقة الغربية للهرم الأكبر ، وبدأ البناء فيها فى أوائل عصر الملك خوفو حتى أواخر الدولة القديمة .

(٢) المنطقة الشرقية للهرم الأكبر وبدأ البناء فيها أواخر عصر خوفو حتى نهاية الدولة القديمة كما استغلت بعض أجزائها واستعملت مقابر منحوتة فى الصخر .

(٣) المنطقة الجنوبية للهرم الأكبر واستعملت ابتداء من عصر الملك خفرع حتى آخر الأسرة السادسة ويمكن اعتبارها كجزء متمم للمنطقة الشرقية السالفة الذكر .

(٤) المنطقة الشرقية والجنوبية الشرقية من هرم خفرع وتحوى مقابر منحوتة فى الصخر .

(٥) المنطقة المحيطة بهرم منقرع وتحوى مصاطب ومقابر منحوتة فى الصخر .

وقد اعتبر دكتور ريزنر كل مجموعة من مصاطب متجاورة كجبانة رئيسية . وقد بلغت هذه المجموعات ستة موزعة كالآتى :

أربعة جبانات تقع فى الغرب من الهرم .
واحدة إلى الشرق من الهرم الأكبر .
والسادسة واقعة إلى الجنوب من الهرم الأكبر .

ودكتور ريزنر هذا يقول عنه الدكتور عبد المنعم أبو بكر (إننا معشر الأثريين كنا نرتقب بفارغ صبر نتائج البحث العلمى للبعثة الأمريكية باشراف الدكتور ريزنر نظرا لما كان له من مكانة سامية بين علماء الآثار) .

ويقول كتاب (مصر تحت ظلال الفراعنة) نقلا عن الأستاذ سليم حسن ، إن هضبة الأهرام لا تقتصر على مقابر الموتى فحسب بل تضم مساكن الأحياء . وكانت النصوص الهيروغليفية تسميها « مدائن الأهرام » . ولم نهتد قبل الآن إلى معرفة أين كان موقعها . وقد أماطت حفائر الجيزة اللثام عن هذا السر . وعثر على أول جزء من هذه المبانى . ومنها عرف أنها مساكن الأحياء . وقد دلتنا الأبحاث على أنها كانت مرسومة رسما تخطيطيا بديعا ، وكان من بينها المنازل القائمة بنفسها ، لها مدخلها الخاص ، وغرفها التى روعيت فيها الشرائط الصحية من وسائل التهوية والمنافذ التى تسمح بدخول أشعة الشمس وكانت تتسع لسكنى ألوف . مما يشهد بمهارة المهندسين الذين شيدوا هذه المساكن ، وخلقوا بتخطيطها المنظم البديع هذه المدائن بكل ما يلزمها من طرق وشوارع وميادين ومساكن وأنفاق تحت الأرض وأحواض للمياه) .

يقول الدكتور أحمد فخرى نقلا عن الأثرى الأستاذ سليم حسن :

ليست منطقة الأهرام إلا جزءا من جبانة منف العظيمة التى بدأ الدفن فيها منذ أقدم العصور ، وترجع شهرة جبانة الجيزة إلى وجود أهرام أكثر ملوك الأسرة الرابعة فيها ، إذ بنى هؤلاء الملوك أهرامهم وما يلحق بها من معابد وبنى أهلوهم والموظفون وغيرهم بعد الحصول على أذن الملوك، مقابر لأنفسهم .

وظلت هذه الجبانة مستعملة فى الأسر التالية حتى أيام الرومان .

ونظرا لعظمة بناء الأهرام فإن هذه المنطقة لفتت أنظار القدماء فكتبوا عنها الكثير (١) .

يقول الأثرى الأستاذ سليم حسن فى كتابه (مصر القديمة) :

(كانت تقام بالقرب من كل هرم مدينة مبنية باللبن للكهنة والخدم الذين يقومون بأداء الواجب نحو الملك المتوفى . وقد عثر أخيرا على هذه المدن فى الجهة الشرقية من الأهرام وكشف عن جزء كبير فيها ، غير أن معظمها لايزال مطمورا تحت الرمال ، وربما تكشف لنا عن صفحة جديدة فى الحضارة المصرية منذ ذلك العهد الغامض .

ورغم كل ما كشف حديثا حول أهرام الجيزة فأن معلوماتنا لا تزال ناقصة عن الهرم وكنهه ، وإلى أن يكشف أحد الأهرام من كل جهاته كشفا علميا تاما ، فأننا سنبقى فى الظلام .. وستبقى الأهرام سرا غامضا) . ج ١ ص ٢٩١ .

إذن تحت الهضبة مدن تحمل أسرارا تكشف عن جديد فى الحضارة المصرية . والكشف الجديد يؤيد هذا بما لا يدع مجالا للشك .

على أن هضبة الأهرام ليست الأهرامات الثلاثة الشامخة وحدها ، بل إن الأهرامات الأخرى التى لا تحظى بالشهرة الذائعة ، لها قيمتها العلمية الكبيرة .

تقول الموسوعة الأثرية العالمية وهى من تأليف ٤٨ ثمانية وأربعين عالما أثريا ، عن آثار الأسرة السادسة : (وعلى الرغم من كونها صغيرة الحجم ورديئة البناء إذا قورنت بأهرامات الأسرة الرابعة إلا أن مقابر الأسرة السادسة لها أهمية أثرية عظيمة لأن الحجرات الداخلية منقوشة بنصوص تعطينا فكرة واضحة عن العقائد الدينية فى هذا العصر السحيق) .

وتقول الموسوعة الأثرية :

---

(١) دكتور أحمد فخرى عن الأثرى الأستاذ سليم حسن – المجلة التاريخية ، المجلد الأول العددان الأول والثانى ، ص ٢٨٦ ، مايو وأكتوبر ١٩٤٨ .

Selim Hassan : Excavations at Giza Vol. IV 1943, Vol V, 1944, Vol VI Part 1. 1946 Cairo Government Press Boulaq.

(إن التركيز على الأهرامات الثلاثة الرائعة من بين الأهرامات العديدة كان سببا فى إخفاء الحقيقة التالية وهى أن الهرم الأكبر ما هو إلا واحد من عشرات المنشآت الأثرية التى يكاد يضارع حجم بعضها حجمه .

وإن كانت بعض الأهرامات قد تهدمت كلية فليس من اليسير معرفة عدد الأهرامات التى كانت موجودة يوما ما ، وكان يوجد بالتأكيد ما لا يقل عن ثمانين هرما تمتد على طول خط واحد يستمر من « أبو رواش » فى الشمال حتى هوارة عند مدخل الفيوم) . (١)

ويقول الدكتور أحمد بدوى فى كتابه (فى موكب الشمس) :

(وإلى الشرق من بناء الهرم الأكبر تقوم قبور الأمراء من أهل البيت المالك . بينما تقوم قبور العظماء ورجال البلاط وأعيان الدولة ووجهائها فى ناحية الغرب . وتساير القبور على جانبى الهرم فى اتجاهها من الجنوب إلى الشمال . فى تنظيم بينها شوارع وطرقات متقاطعة . ولن يستطيع بنّاء من رجال العمارة فى أى عصر من عصور التاريخ أن يضع لتلك الأبنية نظاما يتفق ومنطق التفوق من مكانها من الهرم خيرا مما وضع لها الناس ممن بنوها وقاموا بتخطيط عمارتها فى ذلك العهد . والشىء الذى لا شك فيه مطلقا هو أن مهندس العمارة فى جبانة الجيزة . لم يراع فى تخطيط القبور وتصميم بنائها وشق طرقاتها وشوارعها . مكان تلك القبور من الهرم فحسب . وإنما راعى فى ذلك إخراج الجبانة كلها كمجموعة واحدة متصلة الأجزاء يكمل بعضها بعضا) . (٢)

ويقول الدكتور محمد أنور شكرى عن أهرامات الجيزة فى كتابه : (العمارة فى مصر القديمة) :

(وهى تؤلف معا مجموعة متناسقة فريدة ، كما تؤلف مع ما يحيط بها

---

(١) موسوعة الأثرية العلمية تأليف ٤٨ عالما . إشراف ليونارد كوتريل ، ترجمة دكتور محمد عبد القادر محمد ، دكتور زكى اسكندر مراجعة دكتور عبد المنعم أبو بكر ص ١٨٣ .

(٢) دكتور أحمد بدوى فى كتاب (فى موكب الشمس) جـ ١ ص ١٥٤ - ١٥٧ .

من أهرامات صغيرة ومقابر أفراد الأسرة المالكة وعظماء رجال الدولة مدينة كبيرة للموتى . وكان لكل منها اسمه ، فكان الهرم الأكبر يسمى « مشرق خوفو » ، والهرم الثانى « خفرع العظيم » ، والهرم الثالث « منقرع مقدس » . وقد اختار خوفو لهرمه أحسن موقع فى الهضبة الغربية شمالى منف ، حيث يشرف على الوادى الخصيب من أعلى لمسافات بعيدة . بما يدل على اختيار مقصود ، ثم تبعه خفرع فاختار لهرمه مكانا فى الجنوب الغربى من هرم خوفو فى موقع يبعد قليلا عن حافة الهضبة ، وأخيرا أقام منقرع هرمه فى مكان أقل ارتفاعا ، ويبعد مسافة غير قصيرة عن حافة الهضبة .

وكان يحيط بالهرم الأكبر سور عظيم من حجر الجير ، مستقيم الخطوط ، خال من المشكاوات ، أحدب فى أعلاه ، وكان للهرم معبد جنازى فى مشرقه ، لم يبق منه غير أجزاء من أرضية فخمة من حجر البازلت . وتدل آثاره على أنه كان معبدا مستطيلا ، ويظن أنه كان يتألف من فناء تحيط به الأعمدة ، وبهو مدرج يؤدى إلى مقصورة القربان أو إلى مشكاوات خمسة .

وكان يؤدى إليه طريق صاعد وصفه هيرودوت بأنه عمل لا يقل كثيراً عن بناء الهرم ، وكان من تحت الطريق نفق ، هو أقدم نفق من نوعه . وكان يصل بين الشمال والجنوب دون الاضطرار إلى الالتفاف من وراء الهرم .

وفى الصخر شرقى الهرم وجنوبه خمسة تجاويف عظيمة ، كل منها على شكل مركب ، كانت تغطيها أحجار كبيرة من الحجر الجيرى ، وقد كشف فى أحد التجويفين فى جنوبى الهرم عن مركب كبيرة مفككة من الخشب ، ولم يكشف بعد عما فى التجويف الآخر .

وفى الجنوب الشرقى من الهرم ثلاثة أهرامات صغيرة فى صف واحد ، وكان لكل هرم مقصورة فى شرقه فيها باب وهمى . ويحيط بالهرم من الشرق والجنوب والغرب عدد كبير من المصاطب لأفراد الأسرة المالكة وكبار رجال الدولة فى صفوف منتظمة مع جوانب الهرم ، وكلها تزيد

فى عظمة الهرم وأهميته فى مكانه . ومن هؤلاء الأفراد أميرات وأمراء ووزراء وقضاة وقواد وكهنة ومهندسون وفنانون ورؤساء كتبة ، يحيطون بمليكهم فى مماته كما كانوا يحيطون به فى حياته ليكونوا منه فى العالم الثانى كما كانوا فى عالم الحياة الدنيا) . (١)

ألم يوجد سنة ١٩٢٥ فى الجهة الجنوبية من الهرم ، وبطريق الصدفة ، بئر على عمق ٩٩ قدما كما يقول I.E.S. Edward (مؤلف كتاب « أهرامات مصر ») . Pyramids of Egypt. وجدت به آثار الملكة « حتب حرس » والدة الملك خوفو . وهذه الآثار تشغل اليوم جناحا غاليا فى المتحف المصرى حيث تروع العين محفتها الذهبية ، ومتكأ مظلل بعريشة ، وخلخال من فضة مطعم بألوان وأحجار كريمة ، وآنية وأكواب فاخرة من الذهب الخالص .

هذه هى هضبة الأهرام التى يعترف علماء الآثار الكبار أنها لم تكتشف بعد على الوجه الأكمل . (٢)

عندما كان الأستاذ الدكتور زكى هاشم وزيرا للسياحة قرر تشكيل لجنة خاصة لتحديد المناطق الأثرية والسياحية فى مصر . بين يدى التقرير الذى كتبه المهندس حسن فتحى والأديب عبد المنعم الصاوى عضو اللجنة يومئذ ووزير الإعلام والثقافة اليوم . ولعلها مناسبه أذكره .. به .

يقول التقرير : (ليس الأثر مجرد مبنى مقام ، ولا هو عمارة قديمة موروثة ، ولكنه يمثل مجموعة من القيم والعقائد ، والجهد الإنسانى بكل ما ينطوى عليه هذا الجهد من تفوق وإبداع وكل ما يعكسه من حياة الإنسان وانفعالاته .

وما يقال عن الأثر يقال عن المنطقة الأثرية ، بل إن المنطقة أكثر تمثيلا للحياة الإنسانية ، من الأثر المنفرد ، فهى كيان ثقافى كامل ، يعكس

---

(١) دكتور أنور شكرى فى كتاب (العمارة القديمة فى مصر (ص ٣٠٥ – ٣٢١ .

(٢) كان هناك البعثات التى تنقب عن الآثار فى هضبة الأهرام وغيرها ممثلة للجامعات الأجنبية والهيئات العلمية ولكنها انحسرت خلال العشرين سنة الأخيرة لسوء علاقاتنا ببلاد الغرب . وكان لجامعة القاهرة بدورها بعثة توقفت لسوء اقتصادنا .

حياة المجتمع وتقاليده وقيمه ، وطابعه المميز له فى عصر من العصور .

من هذا الفهم يكسب الأثر قداسته ، وتكسب المنطقة الأثرية جلالها ، لأنها فى تعبير مبسط وبسيط ، إستبقاء لحظة من الزمن ، والإبقاء عليها سليمة ومعبرة ، تعكس حياة المجتمع فى تلك اللحظة ، وتستبقيها نابضة بالحياة تستمتع بها الأجيال عبر التاريخ . وتلك هى روح الفن الأصيل الخالد) .

ويقول التقرير : (إن اللجنة تضع المناطق الطبيعية ، ذات الجمال المنفرد بخصائص غير متكررة فى نفس المستوى من الأهمية ، مثلما تضع المناطق الأثرية نفسها .

إن عناصر الطبيعة وما تشكله من جمال ، تكون جزءا من شخصية الأمة ولهذا أهميته الخاصة فى تشكيل طبيعة البلاد ، والتأثير على نفسية الشعب وذوقه وشعوره بأسرار الجمال .

وطرحت اللجنة اقتراحاتها فى سبع نقاط على الوجه الآتى :

أولا : إن الفكرة الأساسية التى تستند إليها أعمال اللجنة ، هى الدفاع عن الوجود الفنى فى أرض مصر ، بحماية آثارها وصيانتها ، على أسلم الأسس الفنية والعلمية .

ثانيا : إن الآثار لا تنفصل عن البيئة التى تقع فيها ، فهى جزء منها لا يتجزأ ولا يجوز أن يتجزأ . ولهذا فإن الولاء للأثر نفسه ، واحترام ما له من قدسية يقضى بضرورة توفير ما حوله من بيئة ، بحيث تكون متناسقة مع الأثر مؤكدة لما يعكسه من معنى ثقافى وحضارى عريق .

ثالثا : فى ضوء هذه الحقيقة العلمية والفنية ، فإن اللجنة توصى بإعادة النظر فى القوانين التى خولت لبعض السلطات حق الأعتداء ، إما على الآثار أو على المناطق الأثرية ، أو على ما يحيط بالآثار والمناطق من البيئات. وترى اللجنة أن استمرار ذلك والتفريط فيه ، خروج على كل القيم التى ناقشتها وأوصت بها .

رابعا : تستطيع السياحة أن تستفيد من الآثار والمناطق الأثرية وهى مصونه ، أكثر مما تستفيد منها وهى مشوهة . والبلاد التى تحترم آثارها وتصون مناطقها الأثرية ، تعكس لدى جمهور السائحين شعورا بأن هذه البلاد تحترم تاريخها ، وتقدر عناصر وجودها التاريخى والفنى .

خامسا : أن النشاط السياحى ، لا يجوز أن يتعارض مع ما يجب أن يتوفر للآثار ومناطقها ومتاحفها من الإجلال والتقدير ، ولا جدال فى أن المبالغة فى إرضاء السائحين قد يؤدى إلى نوع من الرواج ، لكن الدلائل كلها تدل على أن هذا الرواج موقوت ووهمى . والنشاط السياحى السليم والذى يترتب عليه دخل مضطرد ، هو ذلك الذى يراعى الاعتبارات السليمة فى النظرة إلى الآثار والمناطق السياحية ، بل والفنون والمناطق الطبيعية التى تتميز بجمال فريد ، بصفة عامة .

سادسا : ترجو اللجنة أن تراعى هذه المبادئ فى النظر إلى السياحة بشقيها الداخلية والخارجية .

سابعا : إن مما تحب اللجنة أن توصى به أخيرا ، أن هذه الآثار وهذه المناطق أثرية أو طبيعية ، تمثل رأس مال وطنى عريق ، ومن الحكمة أن يصان ، وأن تعمل السلطات المختصة على تنميته واستثماره على أحسن ما يكون الاستثمار ، وأول ذلك وأساسه ، أن يحاط بالعناية الكاملة ، فإن فقده أو فقد بعض عناصره ، تضحية بشيء لن يعوض بعد ذلك أبدا .

* * *

أمامى دراسة(١) قام بها الأستاذ M. Welbank عن اليونسكو سنة ١٩٦٨.

هذه الدراسة فى سبعة فصول :

خلفية الأهرام — بيئة الأهرام — المشكلة — قواعد عامة — العروض — الحركة

(١) Serial No 1087/B M.S.RD/CLT. Paris. February 1969.

تقول دراسة اليونسكو :

The presservation of the setting and the area surrounding the Pyramids of Giza.

— يجب أن ينفرد الهرم فى شموخه التاريخى بالمكان لا يهز الصمت الجليل أو يتداخل فى المنظر أو المظهر المهيب ، مداخن المصانع أو أزيز الطائرات مما يمكن أن يحدث لو قامت على هضبته مدينة سكنية ومطار .

— أن الهرم فى وقفته ليس مرأى تاريخيا فحسب ولكنه جزء .. جزء جميل من التراث العريض لمصر العليا .

— الحزام العازل للهرم يمتد من أبى رواش شمالا إلى ممفيس فى الجنوب .

— تدعو الدراسة إلى تحديد حرم يضم الأهرامات والهضبة لا يوجد فيه ولا يرى أى شىء غيره ويحاط بسياج عازل به بابان أحدهما للدخول والآخر للخروج . ويكون الدخول بتذاكر وبحساب محسوب فلا يزيد عدد الداخلين عن حجم معين حتى لا يؤذى الصمت أو الجلالة أو العلم الماثل فيه .

إن السعى إليه والوقوف ببابه وبذل المال للسماح بالدخول والطواف حوله عملية تحضير نفسى تصفى نفس المشاهد القادم من زحام المدينة وتعدها لاستقباله فى شموخه الجليل .

عندئذ لا يجرؤ أحد على تسلقه أو العبث بنقش اسم عابه أو ترى العين ما تراه الآن من السيارات والجمال والخيول بمخلفاتها التى تقتحم المكان عليه بلا استئذان أو حرج .

وبهذه المناسبة يدعو الباحث إلى قصر وسائل الوصول إليه على الحيوان من خيول وحمير وإلى مسافة معينة يترجل بعدها الراكب فى سعيه إليه . أما السيارات فتمنع منعا باتا .

إن هضبة الاهرام مكان خاص فريد استثنائى . ولهذا يجب أن يحاط بسياج عازل والبحث يدعو إلى تفريغ المكان نهائيا تفريغا كاملا وبصفة قاطعة بدءا من صحارى سيتى التى تواجه الأهرام (تذكروا أن الأرض قسمت وبيعت لحساب شركة هونجكونج على بعد كيلو ونصف من الأهرام أى أن الهضبة المطلوب تفريغها ستمتلىء بالمساكن على الطراز الأندلسى كما هو وارد بكتالوج الشركة ص ٨) .

ويسمح البحث باستراحات خفيفه للسياح بشرط أن تكون بعيدة بعداً متراميا عن هذه القمه (أى الهضبة) حيث النسيم ، والمنظر لا يزال رائقا ولكن دون أن يتطفل على الأهرام .

ويقول البحث إن الاهرامات الثلاثة تكون مجموعة معمارية متميزه حتى لتعطى العلاقة الحميمة بينها سمتا خاصا هو طابع للأهرام يعتمد على هذه الصلة الواضحة بين ثلاثتها وبينها وبين الأرض الفضاء حولها .

إن بيئة الاهرام تقوم على ثلاثة :

* الصلة العضوية بين منطقة الاهرام والصحراء من جهة وبينها وبين الوادى من جهة أخرى .
* جو المنطقة المنبثق من عراقة المعابد التاريخية القديمة .
* الاهرامات والمقابر والمعابد نفسها .

* * *

هذه هى هضبة الأهرام الأرض والتاريخ ... المكان والزمان والإنسان .. أيامنا الماضية ، ومعطياتنا الباقية وآباؤنا والأجداد والعلوم والفنون والعقائد والمأثورات ...

هذه هى هضبة الأهرام التراث والقيمة .

هذه هى هضبة الأهرام منف المقدسة العظيمة .

هذه هى هضبة الأهرام مدينة الأحياء ، ومدينة الموتى .. وهى بهذا مثوى الجسم ، ومهوى الروح ، ومعقد الفخر ، ومعقل المجد الذى ولد على هذه الأرض ونقش عليها سطوره ، وأودعها مذخوره . إن تحت كل حبة رمل من هضبة الأهرام وثائق ، وعلائق ، وأسرار ، وأيام عاشها أصحابها ، وعاش عليها بعدهم أجيال وأجيال .

هل بعد هذا تقسم أرض هضبة الأهرام ؟ هل مثل هضبة الأهرام يضاع فيما يضاع ؟

لقد عرف حرمتها حتى الغزاة الذين مروا عليها فلم يجروُا على المساس بها .. من الغزاة من سلبوا مصر الأرزاق والأموال ولكن الغزاة الجدد يحاولون أن يسلبوا الأيام .. يسلبوا عمرها على الزمان .. يسلبوا هضبة الأهرام .



« لازين لهم فى الارض ولاغوينهم اجمعين » (قرآن كريم)
« يغمز بعينيه ، يقول برجليه ، يشير باصابعه ، فى قلبه اكاذيب » (الكتاب المقدس)

المشروع الأسود
((الصفقة))

لو قابلك إنسان وأخبرك أن خمسة آلاف فدان ومائة . أى واحد وعشرين مليون وأربعمائةوعشرين ألف متر ، تباع فى قفر أو صحراء جرداء بسعر المتر ٢٣ مليما وفى الربع الأخير من القرن العشرين وبعد أن ارتفع كل شيء فى الدنيا أضعافا بعد حرب أكتوبر .

لو قابلك إنسان وألقى إليك هذا الخبر هل كنت تصدقه ؟ هل كنت تغضب منه لأنه يسخر أو يستخف ؟

ما رأيك أن هذا الخبر صحيح !

بل أدهى من هذا وأمر أن الصفقة هى هضبة الأهرام ! !

هذا هو العقد بمراحله يتحدث عن نفسه .

لكى يعرف الإنسان المصرى حجم الجريمة التى ترتكب على أرضه أحدد له الموضوع فى سطور :

ثلاثة أفراد كنديون هم : بيتر مونك (كندى بالتجنس) ودافيد جيلمور ، وسليد ، أسسوا شركة تليفزيونات فى كندا وطردتهم حكومة مقاطعة نوفاسكوشيا (إحدى ولايات كندا) من الشركة وحكم على بيتر مونك بغرامة قدرها ٢١,٣٧٣ ألف دولار ونشرت الصحف الكندية فضائحهم المالية فخرجوا من كندا وأسسوا شركة ممتلكات جنوب الباسفيك وتعاقدوا مع حاكم جزيرة فيجى على مشروع استصلاح مستنقعات فيجى .

ثم جاءوا مصر وقد خططوا لاقتناص هضبة الأهرام وشاطئ رأس الحكمة . وقاموا بعدة اتصالات سنفصلها فيما بعد ، تمكنوا بعدها من الحصول على الموافقة على مشروعهم التخريبى . ولكى يتعاقدوا مع الحكومة ،

زعموا للحكومة أنهم شركة جنوب الباسفيك للشرق الأوسط وهى شركة استحدثوها لساعتهم خصيصا لإبرام العقد مع وزارة السياحة دون أن يقدموا ، وهذا بديهى ، عقد التأسيس لأنه أصلا لا وجود له حتى أننا عندما طالبناها فى المحكمة بعقد التأسيس لنتبين صفة جيلمور .. إلخ ، أسقط فى يدها .

شركة جنوب الباسفيك للشرق الأوسط — هذه — قدمت لها وزارة السياحة كما هو ثابت بالعقد :

— عشرين ألف فدان فى شاطئ رأس الحكمة .

— عشرة آلاف فدان فى هضبة الأهرام ، وهى ليست ملكا خاصا حتى تتصرف فيه ، بل هى ملك عام .. هضبة الأهرام التاريخية الحافلة بالآثار مما أجمع علماء المصريات فى العالم كله ، كما أوضحنا ، على أنها لم تكتشف بعد (وعشرة آلاف أخرى فى هضبة الأهرام ، مدخرة كما ورد فى التصميم المطبوع فى الشركة مما يكشف عن نية مبيته لالتهام الهضبة كاملة والإجهاز عليها على المدى الطويل) .

قدمت وزارة السياحة عشرات الألوف من الفدادين فى أعظم هضبة وأجمل شاطئ ..

— ولمدة ٩٩ عاما .

— وبغير موافقة مجلس الشعب .

— وبلا لجنة خبراء لتقدير الأرض وفقا للأسعار العالمية .

— وبلا فروق فى سعر الأرض بين ما تسلمه سنة ١٩٧٥ (المرحلة الأولى) وما تسلمه من الأرض فى ١٩٨٠ (المرحلة الثانية) . وبلا شروط تشغيل ، أو خطة زمنية ، أو جزاءات . سلمت وزارة السياحة هذا كله مقابل نصف مليون دولار !! وأقساط سنوية يصل معها رأس المال بعد خمس سنوات ٢ مليون دولار (مليونى دولار) !!!

تستطيع أيها القارئ إذا لم تصدق عينيك أن تحاول الخروج من الذهول وتراجع العقد المنشور ضمن وثائق هذا الكتاب .!

تكوين الشركة :

تكونت شركة من وزارة السياحة وشركة ممتلكات جنوب الباسفيك (الشرق الأوسط) المسجلة فى هونج كونج . وهى شركة مجهولة فى مجال السياحة وإلا ما احتاجت الوزارة أن تسأل عنها جهات الأمن وهو ما لا تفعله مع الشركات العالمية ، العالية السمعة فى مجالها .

المشروع :

- تنمية السياحة على أحدث الأساليب العلمية المتطورة فى هضبة الأهرام ورأس الحكمة .
- حصة مصر فى المشروع فى هضبة الأهرام وشاطئ رأس الحكمة وقدرها خمسة آلاف فدان ومائة فى المرحلة الأولى قدرت بمبلغ ١,٣٦٠,٠٠٠ مليون وثلاثمائة وستين ألف دولار !
- حصة الشركة فى المشروع ٢ مليون دولار (مليونان) يقسطان على خمس سنوات !! وبعد هذا نسبة الشركة فى المشروع ٦٠ ٪ ستون فى المائة مقابل المليونين المقسطين . ونسبة مصر فى المشروع ٤٠ ٪ أربعون فى المائة مقابل ثلاثين ألف فدان !! أى مائة وستة وعشرين مليونا من الأمتار .

  علما بأن المتر فى شارع الهرم بلغ مائة جنيه .
- مدة هذه الشركة ٩٩ عاما .
- بدأت الشركة بتقسيم الأرض وبيعها قبل أن تنجز التزاما سياحيا واحدا خلال سنة وثمانية أشهر .

ومن هنا نبدأ ..

يقول رئيس مجلس إدارة الشركة ، مهونا الأمر أو متهاونا أو مباهيا أن الذى بيع (جزء صغير من حجم المشروع تبلغ نسبته ٥ ٪ خمسة فى المائة من الأرض) يقصد أرض هضبة الأهرام لأن البيع بدأ بها .

هذا الجزء الصغير حصيلة بيعه :

مليون وستمائة وسبعون ألف دولار ، ومليون ومائة وسبعون ألف جنيه مصرى .

أى جملة البيع حوالى أربعة ملايين من الدولارات قبضتها الشركة مقدما قبل أن تبدأ فى المشروع .. (١)

وحيث أن قطع الأرض المبيعة ، تم مقابل عربون أو ٢٥ ٪ فى بعض القطع و٩٠ ٪ فى البعض الآخر كما حدث ، فأننا لو أعتبرنا هذه الحصيلة تمثل — فى المتوسط — ٥٠ ٪ من ثمن البيع ، لكان معنى هذا أن قيمة هذه المبيعات تبلغ ثمانية ملايين من الدولارات .

أى أن نسبة ٥ ٪ خمسة فى المائة فقط من الأرض باعته الشركة أضعاف ثمن الأرض كلها فى تقدير العقد السياحى .

ومن هذا يتضح أن الأقساط الباقية ستسدد من ثمن بيع الأرض وعلى هذا يكون النصف مليون دولار المدفوعة فى البداية هى أول وآخر مبلغ تدفعه الشركة .

٥ ٪ (خمسة فى المائة) فقط من الأرض بثمانية مليون دولار . ورأس مال الشركة المبدئى الذى دفع فى البداية ، نصف مليون دولار .

ورأس مالها كاملا مليونان يقسطان على خمس سنوات . أى ربع حصيلة بيع ٥ ٪ من الأرض (خمسة فى المائة) .

يكفى هذا مؤشرا إلى الفضيحة .

لماذا ارتضت وزارة السياحة وهيئة الاستثمار (لمصر) فى مشروع حجمه خمسمائة مليون دولار ، رأس مال قدره مليونان يدفعان على خمس سنوات ! من شركة الباسفيك .

معنى هذا :

(١) أن الشركة حين تبخس رأس المال فأنها بالتالى تبخس ثمن الأرض المصرية التى يقوم عليها المشروع . وهذا ما حدث فقد استولت مبدئيا

---

(١) هذه البيانات من واقع بيان رئيس مجلس إدارة الشركة المنشورة فى جريدة الأخبار فى ١٨-٩-١٩٧٧ .

على ٥١٠٠ (خمسة آلاف ومائة فدان) مقابل مليون وثلاثمائة وستين ألف دولار .

(٢) ضآلة رأس المال خطة مدبرة من الشركة تتسلق عليها إلى القروض والفوائد . وبذلك تستفيد من توظيف مالها أكثر من مرة :

- بالاستغلال .
- بتقييدنا بالديون .
- بتقاضى فوائد عن القروض .
- بيع جزء من حصتها بملايين الجنيهات كما سنرى .

هل تشكلت لجنة لتقدير الأرض؟

عند تقدير المال العام لا يترك لفرد ذى صفة شخصية أو اعتبارية أن يقدره بل يعهد بهذا إلى لجنة من مختلف الكفاءات ضمانا لسلامة التقدير ، فهل شكلت هيئة الاستثمار لجنة لتقدير ثلاثين ألف فدان فى أعظم هضبة وأجمل شاطئ فى الدنيا بمليون وثلاثمائة وستين ألف دولار ؟

إن البند الخامس من المادة (٢٥) من قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ يقول :

(تسجيل المال المستثمر الوارد بوحدات العملة التى وردت بها إذا ورد نقدا ، وتسجيل وتقديم الحصص العينية والحقوق المعنوية فى ضوء المستندات المقدمة ، والأسعار العالمية وآراء الخبراء المتخصصين ومراجعة تقويم المال المستثمر عند التصرف فيه أو عند التصفية لإعادة تصديره أو تحويله إلى الخارج) .

هل يحمى القانون المصرى المال الأجنبى ولا يحمى شاطئ رأس الحكمة وهضبة الأهرام؟ .. فلا تقدر أرضنا فى ضوء الأسعار العالمية وآراء الخبراء المتخصصين ؟ .

مأساة أن يحتاج الهرم إلى الأمن فى أرضه ..

* * *

أقل من فدان فى فرنسا أغلى من ثلاثين ألف فدان فى مصر ..

فى الأخبار بتاريخ ١٣ - ٩ - ١٩٧٧ تعلن فرنسا عن فيلتين ريفيتين على مساحة أربعة آلاف متر أى أقل من فدان ، على شاطئ (كان) بمبلغ ٦٥٠,٠٠٠ (ستمائة وخمسين ألف دولار) أى أكثر مما دفعته شركة الباسفيك فى ثلاثين ألف فدان مصرى ! ! فى البداية وهو نصف مليون دولار ! ! (٥١٠,٠٠٠ دولار) وأين ؟ فى رأس الحكمة وهضبة الأهرام ! !

هذه إهانة لأمة وإهانة لأعرق بلد عرفه التاريخ . وإهانة للحكومة التى قبلت هذه الاستباحة وهى تملك : (إلغاء أى عقد فى أى وقت لاسيما إذا كان يتعارض مع المصلحة القومية ، بدليل إلغاء عقد قناة السويس التى عادت إلينا قناة أيضا لم تنتقص شيئا من حرمتنا بل استصلحت آلاف الأفدنة على الجانبين) .

شركة دواجن وشركة هونج كونج :

هناك شركة دواجن رأس مالها أربعة ملايين من الجنيهات لا الدولارات .

شركة فندق سميراميس قدرت أرض الفندق .. الأرض فقط بثلاثة ملايين من الجنيهات أى سبعة ملايين ونصف من الدولارات . وقدرت مشروع الفندق بتسعة مليون دولار ، التزام الجانب السعودى فيها دفع كاملا مرة واحدة .

إن القسط السنوى الذى تدفعه شركة الباسفيك لا يتجاوز مكافآت ومرتبات أعضاء مجلس الإدارة والعلاقات العامة والإعلانات .. فماذا يتبقى منه لمصر صاحبة الأرض وما الذى يصرف على المشروع ؟

إذن القسط المدفوع يعود إلى الشركة من خلال أعضاء مجلس الإدارة ومعظمهم أجانب وفى مقدمتهم أصحاب المشروع .

امتياز ٩٩ عاما :

إن قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ كما يقول الدكتور العطيفى بجعل أقصى مدة للالتزام ثلاثين عاما ، فكيف منحت شركة الباسفيك امتياز ٩٩ عاما ؟

كيف ؟ ولماذا ؟ ومقابل أى شئ ؟

٩٩ عاما تحيل حق الانتفاع كما يقول الدكتور العطيفى إلى شبه ملكية .

رئيس مجلس الادارة يقول إن الشركة لم تحصل على امتياز أو احتكار .

ورئيس مجلس الادارة حجته القاطعة فى هذا أن المادة الثانية من القرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٥ تقضى بأنه (لايترتب على صدور هذا الترخيص منح أى احتكار أو امتياز) .

إن المادة التى يشير إليها واردة فى قرار هيئة الاستثمار لكن العقد الذى بين وزارة السياحة وبين الشركة نص على أن (مدة الشركة ٩٩ عاما) .

إذا لم تكن مدة ٩٩ عاما امتيازا ! بماذا تسميها ؟

المادة شئ والواقع شئ آخر بدليل أن الشركة خالفت مواد وشروط هيئة الآثار فأوقفتها الهيئة عن العمل وأبلغت السلطات لتنفيذ الايقاف .

هذا قبل الكشف الأخير . أما بعد الكشف فان الشركة لاتبالى أيضا ، وستستمر فى العمل بحجة أن قرار النيابة بالايقاف لم يصلها .

الهيئات العالمية تحذر :

الشركات المتعددة الجنسية المحدودة المسئولية حذرت منها الهيئات العالمية الآتية :

ـ منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى اجتماع باريس الذى عقد

فى يولية ١٩٧٦ . وضربت مثلا لها شركة لوكهيد .

- السوق الأوربية المشتركة .
- الجمعية العامة للأمم المتحدة .
- منظمة العمل الدولية .

يقول كتاب (الجوانب القانونية للاستثمارات العربية والأجنبية فى مصر) :

(يتعين على فريق المفاوضين المصريين أن يكونوا على دراية تامة بأهداف تلك الشركات ، ومدى تأثير النشاط الذى تقوم به بالنسبة لكل مشروع على حدة على الاقتصاد المصرى ككل ، واستغلال كافة الوسائل الممكنة للمساومة مع تلك الشركات لوضع شروط نتجنب بها مخاطر الانزلاق فى فلك الاخطبوط المخيف وتخفى من أمامنا صورة الوجه القبيح لتلك الشركات) . [1]

اسقاط الموافقة عن الشركة :

تاريخ العقد ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

وبعد سنة وثمانية أشهر لم تنجز الشركة شيئا من التزامات العام الأول والعام الثانى مما تحدث عنها بيان وزارة السياحة .

والمادة السابعة والعشرون من قانون الاستثمار تقول :

(. . . ولمجلس إدارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التى تقدم إليه . وتسقط هذه الموافقة إذا لم يقم المستثمر باتخاذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة شهور من صدورها ما لم يقرر المجلس تجديدها لمدة أخرى لاتتجاوز ستة شهور) .

انحراف الشركة بالعقد :

العقد سياحى والشركة تتحدث عن مجمع اسكانى وأين ؟ فى هضبة الأهرام ! !

---

(١) الدكتور عبد الواحد محمد الفار (الجوانب القانونية للاستثمارات العربية والأجنبية فى مصر) ص ٥٢ .

هل ورد فى العقد أو موافقة هيئة الاستثمار :

ـ مجمع اسكانى على هضبة الأهرام ؟

ـ تقسيم الأرض وبيعها ؟

ـ القروض بفوائد ؟

ـ البيع بالخارج ؟

وإذا لم يرد هذا بالعقد فان الشركة تكون قد انحرفت به انحرافا استغلاليا شائنا يقضى بالغائه .

ـ للانحراف به .

ـ لعدم الوفاء بالتزاماتها .

ـ للإضرار الفادح بالمصلحة القومية .

ما علاقة السياحة بالاسكان ؟

هل الاسكان مهمة سياحية ؟ هل هو اختصاص وزارة السياحة أم وزارة الاسكان والتعمير ؟ أم المقصود الهروب من قيود الاسكان هربا يتوارى خلف السياحة للتمتع بالتسهيلات السهلة فى السياحة والاعفاء من الضرائب ، وتحويل العائد أو استبقائه أصلا بالخارج ؟

بيع الأرض والقروض والفوائد :

* إذا كانت المسألة بيع أرض وقروض على الانشاءات ، ما لزوم المستثمرين الأجانب ؟ ما دورهم التكنولوجى ؟

* السياحة إدخال رأسمال فى البلد وخبرة وتكنولوجيا ، ماذا دخل البلد من هذا كله ؟ كيف يبدأ مشروع بتقسيم أرض البلد وبيعها ، وقروض بفوائد ؟ و . .

مدينة سكنية :

إن أسبانيا يزورها فى العام بضعة وثلاثون مليون سائح دون أن تعطى للأجانب حق إقامة اسكان حول المناطق الأثرية فى غرناطه وأشبيليه وهى

آثار أنشأها العرب لا الأسبان ! العرب الذين حاربتهم أسبانيا وأجلتهم عن أرضها بوصفهم أعداء.

ولكنها تحرص اليوم على آثارهم حرصا شديدا باعتبارها موارد سياحية ومعالم فنية. ونحن نقدم الهرم لشركة الباسفيك لتبيعه ثم تقرضنا عليه.

* جزء من هالة الآثار أن المرء يسعى إليها ويشعر أن وقفته عندها محدودة، فيعود بشوق يرده إليها من جديد ليستزيد. أما أن يسكن عند الهرم ليلا ونهارا، فالسكنى بملحقاتها ومخلفاتها تذهب ببهجة الأثر، وتطفئ هالته.

أين حرمة الهرم ؟

أين روعته المتجددة ؟

* فندق مينا هاوس الذى تتمسح به الشركة الباسفيكية، فى السفح لا على الهضبة. والمتر حتى فى السفح وصل إلى مائه جنيه لا ملاليم.

ثم لنفرض أن فندق مينا هاوس خطأ ونزلة السمان خطأ. هل نعالج الأخطاء بجريمة سكنية أى مدينة سكنية تتعدد فيها الفنادق والنزلات ؟

مقارنة مصر بجزيرة فيجى :

* رئيس مجلس الادارة يقول إن الدول النامية والمتقدمة على السواء تمنح الأرض بالمجان وفاته أن يحدد نوعية الأرض هل فيها ما يقارن بهضبة الأهرام أو رأس الحكمة ؟ أهل تقرن بهما مستنقعات فيجى ؟

أعطوا شركة هونج كونج مستنقعات لتعمرها بالتخصص ولكن ارفعوا أيديكم عن هضبة الأهرام.

الارهاب مرفوض :

الارهاب بخوف المستثمرين مرفوض ورخيص للأسباب الآتية :

* الاستثمار ليس معناه السكوت على النهب والغزو الاقتصادى التدميرى الذى تمارسه الشركات المتعددة الجنسية .
* الاستثمار ليس معناه الانحراف بالعقود كما يشاءون .
* الاستثمار ليس معناه استباحة الحرمات بدون قيد ولا شرط ولامعقب ولا سائل ولا حسيب .

اهدار مائة وستة وعشرين مليون متر :

هل ما حدث هو الانفتاح ؟

الانفتاح لايعنى بيع أرض مصر كفلسطين بل أنكى . فقد بيعت أرض فلسطين تحت اغراء مضاعفة الثمن أضعافا . أما أرض مصر ... أرض هضبة الأهرام ورأس الحكمة فقد أهدرت هدرا .

ثم عن أى تعويق استثمارى يتكلمون ؟ عن استثمارهم بالطبع وحجمه مليونان على خمس سنوات .

لست ضد استثمار الشرفاء الذين لايبخسون الناس أشياءهم . وعندنا منهم أمثلة كثيرة ولكنى ضد الاستثمار الذئبى الزئبقى . على أن هضبة الأهرام لانعطيها بأموال الأرض كلها بما تضمه من تاريخنا وأسلافنا وحرماتنا .

وهذه قائمة بالمخالفات والانحرافات التى تحيط بالمشروع ؟

مشروع هضبة الأهرام :

المخالفات والانحرافات

١ ــ الدستور :

« للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن » .

«لايجوز منح احتكار إلا بقانون وإلى زمن محدود» .

٢ ـ قانون المرافق العامة :

قانون ١٢٩ لسنة ١٩٧٤ :

المـواد :

١ ـ مدة الالتزام لا تزيد على ٣٠ سنة .

٤ ـ تحديدوثيقةالالتزامشروطوأوضاع استرداده قبلانتهاء مدته.

٧ ـ (الرقابة) وتعدلت بالقانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٤ ، وبالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٨ .

قانون ٦١ لسنة ١٩٥٨ .

مادة ١ ـ منح الامتياز أو مدته أو نطاقه .. الخ بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الأمة .

٣ ـ قوانين الآثار :

١ ـ أمر عال ١٦ مايو ١٨٨٣ .

٢ ـ قانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ .

المادة (١) والمادة (٢)

٣ ـ قانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١

٣ ـ قانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١

لحماية الآثار مادة ١ و ٢ و ٤ «تعتبر من أملاك الدولة العامة جميع الآثار العقارية المنقولة والأراضي الأثرية ... الخ .

٤ ـ القرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتحديد المناطق الأثرية وقد شمل منطقة هضبة الأهرام كاملة .

٤ ـ مخالفات .. قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (استثمار المال العربي والأجنبي)

وقرار رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة١٩٧٤ المادة ٢٩ من القانون فقرة ٥ «حددت تقييم الحصص العينية

والمادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية : « تتولى الهيئة تقييم الحصص العينية والحقوق المعنوية المتعلقة بأى من الشركاء مصريا كان أو عربيا أو أجنبيا ..... الخ » .

وبمراجعة النموذج المعد للشركات وفقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ :

مادة ٥ : المدة المحددة الشركة هى ...

لاتجاوز خمسين سنة إذا كان غرض الشركة استصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها .

(المادة ٣ - ٢ من قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤) .

مادة ٦ : حدد رأس مال الشركة بمبلغ . . . .

وتضاف مادة إذا دخلت رأس المال حصة عينية . . . .

« وقررت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تعيين . . . الخبراء للتحقق من التقدير الصحيح لهذه الحصص ويقدم الخبراء المذكورون تقريرهم الذى قدروا فيه الحصص على الوجه الآتى بيانه . . . . نقدا .

الانحراف من السياحة إلى الاسكان :

- حددت المادة ٣ فقرة ٣ مشروعات الاسكان (أخرجت شراء أرض فضاء وإعادة بيعها من مشروعات الاستثمار) .
- كما حددت المادة ٤ فقرة أ قصرَ مشروعات الاسكان على رأس المال العربى دون الأجنبى .
- كما حددت المادة ٢٢ طرق تحويل الأرباح (بند ٣ عن الاسكان بنسبة ٦٪ فقط) .

المخالفة الأساسية لقانون الاستثمار :

قانون الاستثمار صدر أساسا ، لتستفيد المشروعات التى تتمتع بمزاياه إذا قدمت هذه المشروعات الأموال والخبرة وهى ما تفتقدهما شركة هونج كونج وبغيرهما لا يمكن أن يكون استثمار .

وفى حالة هذه الشركة :

الأموال : لم تدخل مصر أية أموال فرأس المال (وهو ٢ مليون دولار) المقسط على خمس سنوات وقسطه ٤٠٠,٠٠٠ (أربعمائة ألف دولار سنوى) لايكفى المصاريف السنوية للشركة — فأعضاء مجلس الادارة الأجانب والمصريون والخبراء والموظفون يتقاضون أكثر من هذا المبلغ ، والدليل على ذلك أن الشركة اقترضت — باعترافها — مبلغ ١,٦٨٠,٠٠٠ (مليون وستمائة وثمانون ألف دولار) فى مدى سنة ونصف لتغطى مصروفاتها وهى لم تعمل أى عمل جدى من أغراضها .

الخبرة : تزهو الشركة أنها خلقت من مستنقعات جزيرة فيجى جنة ، وهى خبرة لاعلاقة لها بتنمية سياحية لأهم منطقة أثرية فى العالم ، وجزر فيجى ما هى إلا مستعمرة انجليزية لايتجاوز سكانها نصف مليون هم خليط من الهنود والصينيين ومن لاجنسية لهم . وحتى هذه تشكل فضيحة لهم يعرفها عالم المال .

مخالفات أخرى لقانون الاستثمار :

مادة ٥ : لا يجوز نزع ملكية عقارات لاقامة مشروعات استثمارية عليها إلا إذا تقرر اعتبار تلك المشروعات من أعمال المنفعة العامة طبقا للقانون .

مادة ٢٧ : « . . . وتسقط الموافقة إذا لم يقم المستثمر باتخاذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة شهور من صدورها ما لم يقرر المجلس تجديدها لمدة أخرى لاتجاوز ستة شهور .

والشركة لم تتخذ أية خطوات خلال سنة ١٩٧٦ إلا تقسيم الأرض على الورق ولم يتم البيع إلا فى سنة ١٩٧٧ . فكأنها استنفدت المهلة المعطاة لها .

٥ — مخالفات لقانون الشركات : (قانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤) .

مادة ٥ : لايجوز أن يكون عضوا فى مجلس إدارة أية شركة مساهمة من حكم عليه بعقوبة جنائية أو عقوبة جنحة عن سرقة أو نصب أو خيانة

أمانة أو تزوير أو تفاليس أو بعقوبة من العقوبات المشار إليها فى المادتين ١٠٣ و ١٠٥ من هذا القانون .

وفى حالة هذه الشركة تجد اثنين من أعضاء مجلس الادارة (بيتر مونك وذافيد جيلمور ، وقد أصبحا عضوين فى الشركة المصرية لتنمية السياحة) طردا من شركة كلرتون بكندا فى فضيحة مالية ، وحكم على أحدهما بغرامة مالية فى قضية رفعها أحد مساهمى الشركة التى أنشأها !

مادة ٦ : « يجب أن يكون رأس مال الشركة كافيا لتحقيق غرضها الذى يجب مراعاة شرط الوحدة والتخصص فى شأنه ..... » .

ورأس المال المحدد لايكفى المصاريف الجارية لمدة سنة ، وبالتالى لا يمكن أن يحقق الغرض من انشائها .

وقد اعترفت الشركة أنها اقترضت ١,٦٨٠,٠٠٠ (مليون وستمائة وثمانون ألفا فى السنة الأولى من حياتها لتغطية مصروفاتها .

مادة ٩ : « تقدير الحصص العينية » وهو ما لم يتم فى حالة هذه الشركة .

٦ ــ مخالفات قانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ :

والقانون يتضمن تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء فهو يمنع بيع الأرض أو حتى بيع حق الانتفاع كما يمنع التأجير لأكثر من خمسين عاما .

وقد باعت الشركة قطع أراض لأجانب بالعملة الصعبة باعترافها .

ويتضمن القانون عدا الملكية التامة ، فك الرقبة وحقوق الانتفاع التى تلتمس الشركة فيها مهربا أو تحسبها مخرجا غير عالمة أن بيع حق الانتفاع أيضا ممنوع . والقانون بأثر رجعى .

٧ ــ القانون رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضى المعدة للبناء :

وقد خالفته الشركة فى البنود ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ إذ باعت الأرض قبل صدور مرسوم التقسيم .

٨ ــ قانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ : الخاص بتنظيم تملك الأراضى الصحراوية :

لم تحصل الشركة على الموافقة .

٣

الصــــراع
((يقظة أمــة))

« اننا نطالب العالم المتحضر بان يتضامن لحماية آثار مصر من مصر »

(جريدة التيمس الانجليزية)

هذه الصيحة المفزعة والمروعة أطلقتها على صفحاتها جريدة التيمس منذ عامين عقب التعاقد على مشروع هضبة الأهرام .

لأول مرة فى تاريخنا يطالب « الغرباء » بالحجر علينا حماية لآثارنا . والحجر دائما مؤشر إلى العته والبله والغفله .

هل نغضب ؟ هل نلوم ؟

و لكن قبل هذا أى قبل الغضب واللوم هل نحن نحترم أنفسنا ، ونحترم تاريخنا ، ونحترم آثارنا ، ونصونها صون المحب ، العالم ، الوفى ؟

إن لم نفعل فلا وجه للغضب بل لعلهم أولى بالشكر لحرصهم على حضارة مصر وعطائها الذى أهدرناه وارتخصناه بالتبديد والاعارة والاغارة والتأجير والبيع للمغامرين والناهبين والممتهنين لنا قدامى ومحدثين . . . .

بعنا ما لايباع . . . بعنا السنين والأرض والهرم . . . ولمن ؟

القصة طويلة . قد تكون جريدة التيمس آثرت ألا تدخل فى التفاصيل المحزنة والمزمنة فانتهت إلى النتيجة مباشرة ... أو لعلها أرادت أن تقتصد الوقت انقاذا لما يمكن انقاذه فلا خير فى البكاء على اللبن المسكوب .... قد يكون هذا واردا لدى الصحيفة الانجليزية الكبيرة ولكن مجلة كندية تعنى بالاقتصاد هى مجلة فاينشال بوست The Financial Post (1) كشفت القناع عن أعجب قصة نهب فى العالم ، من نحس الطالع أنها وقعت لنا ، واختارتنا ضحية أو صيدا ثمينا .

---

(١) عدد يونيو سنة ١٩٧٧ .

سأورد مقتطفات من المقال فى أصله الانجليزى ثم ترجمته حتى لايكون مجالا للتحميل أو التهويل أو التهوين أو التفسير الشخصى .

ولكن ما الذى حرك الأشجان الكامنة ، والداكنة ؟

نحن الشعب نعلم جيدا عن الآثار التى بيعت أو نهبت أو وهبت . ونعلم الكثير عن الذين باعوا وأضاعوا ورتعوا فما الذى هز الصمت وأثار الصبر ؟

إنه مشروع هضبة الأهرام .

فى ركود حياتنا اليومية التى تجترنا ، وفى ركام آلامنا القومية المدفونة فى أعماقنا وهى تعيش ، طالعنا فى الصحف الأجنبية ، أخبار المشروع ، والاعلانات عنه ، فيما دون صحف البلد الذى يقوم المشروع فيه ! !

وكان صباح من يوليه ١٩٧٧ أو على التحديد اليوم السابع من ذلك الشهر ، من ذلك العام . كتبت فى الأهرام فى صفحة الرأى ، تحت عنوان (مدينة سياحية عند الهرم) :

[كثر الحديث عن القرى السياحية ، والمدن السياحية .. وهو حديث طال شوقنا إليه ، بما نملك من كنوز التاريخ وكنوز الطبيعة على هذه الأرض .

ولكن هذا لايعنى أن تلك الحفارات الأرض حول الهرم أو على مقربة منه .. وتعرضه للخطر .. لايعنى أن يلك صخب المدن السياحية ، الصمت الجليل المشحون بالرؤى والمعانى فى الهضبة التى تحج إليها الدنيا .

إن أصحاب الأموال غير أصحاب الحضارة ، ولهذا لايدخل فى حسابهم ، التاريخ ونفائسه ، وعمر هذه الأمة ورحلتها الطويلة على الزمان .

لقد غضبت الصحف الفرنسية[1] لما يحاك لهرمنا من أفكار تمس حرمته ، وتشوه طابعه ، وطابع المكان حوله وهو جزء منه .

كان « بترى » رجل الآثار الانجليزى يعلم عمال الحفر فى مدينة « قفط » أن ينقبوا عن الآثار بالمنفاخ ! ليكشفوا التراب عن أرض الكنوز بنفخة هوا ، أو نفحة هوى .

فمن القسوة القاسية فى رأيه ، التعامل مع هذه الأرض النفيسة بضربة معول ! !

---

(١) فى ٤ يناير ١٩٧٥ ، ١٩٧٦/٤/٢٩ Le Monde .

ترى كيف تكون نظرة الدنيا إلينا ، إذا تركنا الحفارات والمدكات تمتهن منطقة الهرم باسم الانفتاح والفندقة ؟

وعلى أثر هذه الإشارة ، اتصل بى رئيس مجلس إدارة شركة مصر لتنمية السياحة تليفونيا قدم نفسه ثم رجانى رجاء أن أرى المشروع على الطبيعة قبل التوسع فى نقده ، لعلى أرى رأيا آخر . وحاول أن أحدد له موعدا عاجلا ، كان ذلك يوم السبت .. ولكن جدولى فى ذلك الأسبوع لم يكن خاليا به إلا يوم الأربعاء . فقبل ذلك التحديد شاكرا .

وفى صبيحة الأربعاء ذهبت إلى مقر شركة مصر لتنمية السياحة وفاء بالموعد واستقصاء للحقيقة على أرضها ... وجدت رئيس مجلس الادارة منتظرا ومعه بعض أعضاء مجلس الادارة .

وطرح الموضوع ... فخف رئيس مجلس الادارة من على كرسيه الوثير ووضع بين يدى كتالوجا كبيرا للمشروع بالألوان اثباتا للعناية به والتخطيط له ....

مضيت فى الكتالوج من صفحة إلى صفحة فى وناء وبطء حتى لايفوتنى شئ شأن الدارس المستقصى . فاذا أبرز ما فيه ملعب جولف ثم ماكيتات على الطراز الأندلسى للمبانى التى يزمع بيتر مونك الهنغارى المهاجر ، أو الكندى المغامر ، أو الانجليزى بالاقامة أو الهونج كونجى بالعمل ، لست أدرى أى الجنسيات استقر رأيه عليها ، أن يقيمها (لتعانق الحضارة الحديثة حضارة مصر الفرعونية) كما تقـــول اعلاناته أو اعلانات وكلائه من المصريين موظفى شركة مصر لتنمية السياحة ، فان بيتر مونك من واقع المنشور فى المجلة الكندية يقول كلاما آخر عن الهرم لايمت إلى العناق الحضارى بل هو العراك والعبث بالأهرام كما يقول محرر المجلة الكندية الاقتصادية (بيتر مونك أول رجل يعطى تفويضا على بياض لكى يعبث بالأهرام) .

Munk was the first man to be given cart blanche to trifle with the pyramids.

هذه عبارته :

وفى موضع آخر يقول بيتر مونك مزهوا بنفسه :

(لايستطيع المرء أن يفكر فى تحد ، أكبر من مداعبة الأهرامات ، أعنى أن آخذ كمية من « البراز » وقليلا من الماء وأصنع واحة خضراء حيث لم يكن هناك إلا رمل فى خمسة آلاف عام .

I mean to take a little water and a little shit and make an oasis of green where there's only been sand for 5,000 years.

أما اعلانات شركة مصر لتنمية السياحة فتزف البشرى إلى (أبوالغلب) أى الشعب المصرى كما كان يسميه (يعقوب صنوع) فى صحيفته (أبونضاره) تزف الاعلانات ، البشرى العظيمة ، بالواحة السادسة ، وأفضال صاحبها على مصر وعلى تعمير الهرم .

إذا لم تستح فاصنع ما شئت .

نعود إلى الدعوة .

راعنى ما رأيت فى مقر الشركة وأخذت أناقش الحاضرين فى المشروع . وكان رئيس مجلس الادارة يحاول جاهدا ألا يدخل فى المناقشة لائذا بالتليفون تارة وبامضاء أوراق مرة .

— إن صحراء مصر واسعة على الجانبين تشكل ٢٩ من مساحتها فلماذا لايقام هذا المشروع « التعميرى» فى منطقة فضاء خالية ؟ إن هضبة الأهرام بنفسها أكبر وأعظم معلم حضارى فى العالم . وهى عامرة بمن يسعون إليها من جميع أنحاء الدنيا . عامرة بالقيمة التاريخية والعلمية عامرة بالآثار .

— كيف يقوم طراز أندلسى إلى جانب قمة الطراز الفرعونى ؟

— هل وافقت هيئة الآثار على قيام مجمع سكانى ومدينة سكنية فى هذا الحرم ؟

— هل الذى وافقت عليه هيئة الآثار مشروع سياحى أم مشروع إسكانى؟

— كيف يصبح الصمت الجليل المشحون بالرؤى ، مكانا للصخب

والضوضاء واللهو الليلى بعد قيام المدينة السكنية المزمعة والمزعومة إذا تم المشروع ؟

ـ هل مبانى المشروع تتداخل فى خط الرؤية عند التصوير الجوى للهرم؟

ـ هل المشروع سياحى أم اسكانى لحل أزمة الاسكان ؟

ـ إن بلاد العالم المتحضر تحرص على « الزمن » فى كل مبنى قديم ، وتمنع قيام الحديث إلى جانبه فى محاولة اصطناع العراقه أو انسجام الطابع أو وحدة الذوق .... فكيف يجترئ مشروع تجارى اسكانى على (تاريخ أمة) ممثلا فى أعظم آثارها بل آثار الانسان على هذه الأرض .

أسئلة كثيرة لم أتلق عنها جوابا مباشرا أبدا . . بل كان الرد يسلك دهاليز طويلة تبعد الحوار عن نقطة المركز .

الردود التى سمعتها على النحو التالى :

ـ ما قولك فى الأكشاك والمبانى الهزيلة المنثورة على الهضبة لماذا لايعارض المعارضون هذا المنظر .

ـ لماذا لاتعترضون على نزلة السمان أليست هذه القرية فى منطقة أثرية؟

ـ لماذا لاتنقدون ما يحدث فى الأقصر من سرقات ؟

وهكذا أجابوا على الأسئلة بأسئلة لا بأجوبة ... وكأن الأكشاك التى يشيرون إليها والتى يسهل ازالتها فى أى وقت وفى سرعة تعالج بدق اسفين فى الهضبة واقامة مبان راسخة وعلى الطراز الأندلسى .

فاتنى أن أقول إنهم يعللون الطراز الأندلسى بأن الطراز الفرعونى يكلف الشركة كثيرا . والمسكينة تستحق العطف وهى التى يقول بيان وزير السياحة حول المشروع .... أنها ستحقق أرباحا فى السنة الأولى تبلغ ستة مليون دولار تصل فى السنة السادسة إلى أربعين مليون دولار (أى فى المدة المعفية من الضرائب) . .

تذكروا أن رأس المال الذى دفعته الشركة العظيمة نصف مليون دولار

(٥١٠,٠٠٠ دولار) مع أقساط سنوية على امتداد خمس سنوات يصل رأس المال فى نهايتها إلى ٢ مليون دولار .

ولمح المسئولون عن الشركة أو المشروع أن اجاباتهم أقصد أسئلتهم تزيدنى سخطا فطلبوا أن نذهب إلى الموقع لعله يكون أقدر على الاقناع ... وذهبنا إلى الموقع فلم أسمع جديدا . وعدنا من الموقع فصارحتهم بأنى بعد الذى سمعت ورأيت أشد اصرارا على المعارضة .. وهنا سمعت همهمات وتلميحات أشبه بالتهديد أو النصح بالتزام الصمت واشارات بعيدة إلى أسماء كبيرة ، أما المبانى التى لاتعجبنى أو الطراز الأندلسى الذى لايعجبنى فسوف يبنى على نسقه قصر كبير فخم يتوسط المشروع ...

وهنا سألتهم ايضاحا أوضح عملا بقول الشاعر :

ليس الغبى بسيد فى قومه   إنما سيد قومه المتغابى

ومن جديد سمعت همهمات تبينتها جيدا ولكنى مضيت فى « التغابى » وأصررت على الايضاح ... فخرجوا من المأزق بقولهم : إنه قصر الدولة ..

وهذا الأسلوب المسموم ظهر أكثر وضوحا فيما بعد فى اعلاناتهم المدفوعة التى شغلت صفحات كاملة فى سائر الصحف ، ودفعة واحدة ، بعد افتضاح أمرهم . وقد دفعوا لجريدة كبرى ٤٨ دولارا عن السنتيمتر الواحد وتستطيع أن تحسب الرقم المدفوع قياسا على ما تحتويه صفحة كاملة من السنتيمترات .

وبعد أربع ساعات من المناقشة أيقنت أنى أتكلم عن حضارة مصر وأنهم يتكلمون عن مستنقعات « جزر فيجى » ... وأتحدث عن الهرم والحضارة والأصالة والفن والعلم والقيم العليا . ويتحدثون هم عن عدد الأسرة فى المجمع السكانى .

وغادرتهم الأربعاء ١٣ - ٧ - ١٩٧٧ لتطالعهم صحيفة الأخبار صبيحة الخميس ١٤ - ٧ - ١٩٧٧ بمقالى بعنوان : (ارفعوا أيدكم عن هضبة الأهرام) جاء فيها :

- إن هضبة الأهرام ليست ملكا لشركة أو محافظة الجيزة ، أو وزارة السياحة بل هى ملك للهرم وللتاريخ وللحضارة الإنسانية .. ملك لهذه الأمة بأجيالها الماضية والحاضرة والمستقبلة .. فلا يملك أحد كائنا من كان أن يبيع ويشترى فى هذا الحرم التاريخى المصرى .

- إن بلاد الدنيا تحافظ على آثارها وبعض هذه المحافظة ، الحرص على بيئة هذه الآثار كما هى ، والحرص على تفريغ المكان حولها لايحاء التفرد وإضفاء الهالة عليها كما فعل أوائلنا منذ آلاف السنين .

فعلت هذا أسبانيا حين بنت نصب الشهداء على بعد خمسة عشر كيلومترا من مدريد وعلى قمة جبل لايزحمه ولايزاحمه شئ ...

وفعلت هذا الهند ، حين خلصت تاج محل من التباين فى الأشكال وأقامته فى حضن الطبيعة ناصع البياض تحيط به الخضرة ، ويسلم إليه وعليه جدول صاف من الماء وتطل عليه السماء الهندية بزرقتها .. كل شئ متسام كفكرة الوفاء التى قام من أجلها ، وقام دليلا عليها....

والهرم أقدم وأجمل وأنفس من كل هؤلاء . إنه أحد عجائب الدنيا وواحدها الباقى .. فعجائب الدنيا فنيت جميعا أو أتى عليها الدهر إلا الهرم .

يقول رولاند جوخ فى كتابه (عجائب الدنيا) :

(أول هذه العجائب أهرام الجيزة فى مصر . ثم حدائق سميرا ميس المعلقة فى بابل وباستثناء أهرام الجيزة ليس بين عجائب الدنيا شئ ماثل فى يومنا الحاضر ، فست من هذه العجائب المشهورة اختفت من على ظهر الأرض منذ أمد بعيد فلا يعرف أحد تمثال فيدياس لزيوس على الأولمب أو تمثال رودس العملاق اللهم إلا صورهما على العملة) .

- هضبة الأهرام ! كيف ؟ نحن نعيش على اثنين : النيل والهرم .

النيل يطعم ويسقى .

والهرم الذى يشد إليه الرحال من جميع أرجاء الدنيا ، يعطى المال ويعطى ما هو أغلى من المال ، القيمة الحضارية لمصر فى العالم كله .

ـ من هذه الأسباب كما يجب أن يكون معلوما . أن الحضارة غير التجارة.
فالمشروعات والاستثمارات مهما كان عائدها لايقبل انسان متحضر أن تقوم على حساب التاريخ والقيمة والعراقة التى لاتشتريها الدنيا بأموالها كلها .

إن الدنيا تأتى إلينا لترى الهرم فى مكانه خالصا .. أما المدن السياحية فهى منتشرة فى كل البلاد .

ـ إن الأمم الكبيرة والعواصم الكبيرة تحرص على قديمها فلا يسمح بقيام الحديث إلى جانب القديم ذى الطابع الخاص . إن بلدية تونس لاتعطى تصريحا لأى مبنى جديد إلا إذا أقرته كلية الفنون الجميلة .

إن الأسلوب فى كل شئ علامة النضج وامارة الشخصية .

ـ إن حفارات الأرض كما يقول أساتذة العمارة تستشعر تأثيرها على البعد بما تخلفه من اهتزازات دقيقة لها خطرها على المدى الطويل .

ـ أن المدينة السياحية سيتبعها بالضرورة والحتم حركة سيارات . وهنا تؤثر نواتج العوادم كيمائيا على السطح الخارجى للهرم خاصة وأن اتجاهات الريح تختلف زواياها على امتداد اليوم واختلاف الفصول .

ـ أن وجود المبدأ فى حد ذاته ، خطير خطير . إن المبانى إذا توخت البعد اليوم فلا ندرى غدا من يروق له الاقتراب بالبناء من الهرم أو التسلق عليه .

ـ أن الصحراوات المصرية شرقا وغربا مترامية الأبعاد تشكل ما يزيد عن ٩٠٪ من المساحة الكلية لمصر ، وتتسع لعشرات بل مئات المدن السياحية والصناعية والسكنية .

كفانا ارتجالا .

كفايا مانشيتات .

كفانا كوبرى المتحف .

كفانا قيشانى شارع الهرم ثم يقال لنا فى العشرين سنة الماضية أن ما بيع من آثار مصر فى الخارج ، مكررات والمكررات هذه أولى بها مياديننا

وحدائقنا . وشوارعنا الرئيسية وفى مقدمتها شارع الهرم ومدننا لتصلنا بماضينا . فان الشجرة لاتستقيم بغير الجذر . وإنسان بلا تاريخ يتيم فقير معنويا وإن ملك أموال الدنيا .. ولكننا كما قال الدكتور محمود فوزى بحاجة فى موجة الانفتاح إلى استيراد الخجل نغطى به وجوهنا لبيع الآثار مرة ، وتشويه الهرم مرة أخرى .

إن الآثار أعراضنا (ومن صان مجد قومه صان عرضا) .

ابقوا لنا الماضى .

ابقوا لنا شيئا .

* * *

ثم سافرت شهرا قرأت أثناءه حول الموضوع ... مواطنون أيدوا ما ذهبت إليه ثم رد من رئيس مجلس الادارة يقول فيه ما معناه أنه حريص مثلى على الهرم . . . الخ .

الكلام نفسه ... الطريقة اياها ......

وهنا أدركت أن دوران الكتابة فى فلك الحضارة وحدها ، يجعلهم يتواورن خلف المعانى فكتبت مقالا جهيرا فى الأخبار العدد الصادر ١١ - ٨ - ١٩٧٧ بعنوان :

(هضبة الأهرام قناة سويس أخرى امتيازها ٩٩ سنة) .

جاء فيها :

بدون متاهات فى الجدل أو الناقشة نريد من الشركة :

— نشر برتوكول الاتفاق كاملا حتى يمكن الوقوف على دقائق المشروع ومناقشته مناقشة هى مسئولية أهل الاقتصاد والسياسة والعمارة والآثار والحضارة وإنى أهيب بهم جميعا أن يحرصوا عليها .

على الشعب صاحب الأرض أن يناقش الدقائق حضاريا أولا ، ووطنيا ثم جغرافيا .. ولا أقول سياحيا لأنى أرفض رفضا كاملا الفندقة فى حرم الأهرام .

انشروا التفصيلات كاملة ومحددة وضعوا النقط على الحروف حتى لاتميد بنا الأرض .

— أن امتياز ٩٩ سنة هو بيع مقنع . ٩٩ سنة معناها ثلاثة أجيال ينظرون ويتمزقون حسرات كما حدث لجيلنا من أجل القناة . معناه احتكار لأرضنا طويل الأجل ، واحتقار لذكائنا طويل الأمد .. نسيت أن احدى التعلات التى تقال : تعمير الصحراء ! ! كأن هضبة الأهرام قفر مهمل وهى أكبر المعالم الحضارية على المستوى العالمى .. والمعروف لايعرف بضم (الياء) إلا إذا طلعت الشمس من الغرب وولج الجمل سم الخياط .

* * *

الانفتاح أمل وواجب ولكن بشرط أن تحترم عقولنا .. وأن تصان مقدساتنا .. وأن يحسب لكل أثر من تراثنا وحضارتنا ألف حساب .

أنا لاأناقش الشركة الأجنبية وأصحابها (الشطار) ولكنى أناقش وزارة السياحة التى تبرم العقود ، وبالطبع ، ترعى العهود .

ولزموا الصمت أو لعلهم لم يجدوا ما يقولونه على الفور لأن اعلاناتهم فيما بعد تدل على الجهد الضخم الذى بذلوه فى الخروج من النقط الرئيسية التى أثرتها إلى موضوعات هلامية لبلابية يتسلقون عليها أو لبلبية يتكثرون بها . فتحدثوا وأطنبوا عن ثورة التصحيح وعظمة الحكومة ورضائها عنهم .. ثم انتقلوا إلى مستنقعات فيجى والخوارق التى تمت بها ، ثم (خمسة اشادة) بشركة هونج كونج ومعجزاتها وشركائها من أصحاب الطائرات الخاصة . .

تحدثوا عن كل شئ إلا عن النقط التى أثرتها ...

وفى ٢١ - ٨ - ١٩٧٧ نشرت الأخبار مقالا للدكتور جمال الدين محمد موسى الأستاذ بكلية علوم عين شمس بعنوان :

(جريمة فوق الهضبة يجب أن تتوقف . إنهم يبيعون الهرم !)

ولا من مجيب .

وفى ٢٩ - ٨ - ١٩٧٧ نشرت فى الأخبار فى صفحة (الرأى للشعب) مقالا بعنوان : (هل يعلم مجلس الشعب بما يجرى فوق هضبة الأهرام ؟) جاء فيه :

الشركة تتاجر الآن بالهرم فتبيع حصصا فيها على صيت المشروع أى باعتبارها الحاصلة ، على امتياز هضبة الأهرام بما تعنيه من بلايين الدولارات على امتداد ٩٩ سنة .

لقد باعت الشركة حصة قدرها ٢٨٪ لمليونير سعودى بالتجنس ، وقبضت منه اثنى عشر مليونا من الدولارات ، كما باعت حصة أخرى قدرها ٢٣٪ ، لأميرين سعوديين وقبضت منهما خمسة عشر مليونا من الدولارات.

أى أن الشركة التى لم تدفع غير نصف مليون دولار ، قبضت فى خبطة واحدة سبعة وعشرين مليونا ! وألفين وأربعمائة مليون جنيه من المصريين أصحاب الأرض والهرم وسخرت منا معا مصريين وسعوديين . اتخذتنا جميعا هزوا ... تفضلت بسرقتنا وهى تمن علينا بالسياحة ، وحكومتنا تمن علينا بالانفتاح .

إنى أحب الحروف الخضراء لا الأرقام ولكنى هذه الأيام يؤرقنى الجمع والطرح من عذابى وتمزقى .

— الشركة بعد الأرباح الفلكية التى غنمتها والتى حصلت عليها سهلة بدون جهد إلا جهد الاغراق فى الضحك منا ، تبيع هرمنا لمختلف الجنسيات وترمى من وراء هذا إلى :

تفريق دمنا فى القبائل بالاصطلاح الجاهلى أى الخروج من (الثنائيه) وحصر الموضوع بينها وبين مصر ، إلى طرف ثالث متشابك وهم المشترون من كل جنسية حتى لاتجد مصر سبيلا إلى النجاة من سكين القصاب .

ـ إن الاتفاق المبدئى للمشروع أن يكون سياحيا هدفه المحافظة على المنطقة وتنميتها سياحيا لا المتاجرة بها فى الداخل والخارج .

ثم ما هو وجه العبقرية فى تقسيم الأرض وبيعها؟هل يحتاج هذا لتكنولوجيا هونج كونج أو جنوب الباسفيك ؟

ألا يستطيع أى مقاول أن يفعل هذا ؟

ألا يحدث هذا بيننا كل يوم فى مختلف المناطق ؟

نأتى فى القرن العشرين بشركة أجنبية لتقسم أرضنا وتبيعها لحسابها ثم تمكن لنفسها فى بلدنا واقتصادنا وتدق أسفينا فى قلوبنا أى فى هرمنا . كل هذا مقابل أى شئ ؟ نصف مليون دولار ؟

إن البند الثانى من المادة الثالثة فى العقد الابتدائى يقول عن أغراض الشركة :

(خلق وتنمية المناطق السياحية باستخدام أحدث الأساليب فى تطوير صناعة السياحة وإعادة تخطيطها ومدها بالمرافق والطرق والخدمات) .

ماذا رأت مصر من أحدث الأساليب العلمية أو من المرافق والطرق والخدمات ؟

لقد مضى نحو عامين على العقد الابتدائى ، لم نشهد أو نلمس شيئا .

لعل الشركة مشغولة فى عد الفلوس من حصيلة بيع أراضى التقسيم .

لقد أدخل البارون امبان فى صحراء مصر الجديدة التى لم يخصها التاريخ بالأهرام والمعابد المال والمرافق والمترو والخدمات وخلق منها مدينة ثم بدأ التقسيم مع اعتبار له شأنه وهو أن شركة مصر الجديدة شركة مساهمة مصرية لاشركة محدودة المسئولية . ولكن العبقرية الجديدة أقصد الشركة الجديدة لم تفعل شيئا . إنها تنتظر حتى تجمع ثمن أرضنا ثم تنفق منه شيئا على المدينة الأندلسية وتغنم الباقى لقمة سائغة أو طورطا سائغة ! !

هل كنا عاجزين عن تقسيم الأرض وبيعها ؟

- شركة هونج كونج شركة ذات مسئولية محدودة ومعنى هذا أنها شركة أفراد . وأفراد غير متضامنين أى أن التعويضات فى حالة قيامها لاتمتد إلى جميع أموالهم بل تقتصر على الجزء الذى أسهموا به فى الشركة .
إن الواحد منهم فى حكم الشريك الموصى لاالشريك المتضامن .
والفرق بينهما كبير كما يقول رجال الاقتصاد .
- شركة ممتلكات جنوب الباسفيك أو ممتلكات هضبة الأهرام ورأس الحكمة مسجلة فى هونج كونج وهى من المناطق الحرة التى تموج بالأفاقين والمحتالين العالميين . ولو كانت شركة انجليزية لهـــا احترامها لسجلت نفسها فى انجلترا .
- مضى عامان لم تفعل شركة هونج كونج شيئا إنتاجيا وإنما اقتنصت فى جشع محموم الأرض وقلبت المشروع السياحى إلى تقسيم أراض وبيعها فى الخارج حتى إذا افتضح أمرها فانها تلوذ بالفرار وتختفى فى لمحة عين بعد أن تكون قد جمعت من الصفقة ما يكفيها ويغنيها . وتحصد مصر الشوك عندئذ وتتكبد التعويضات .
- شركة هونج كونج بتحويل المشروع السياحى إلى مشروع تقسيم أراضى تصنع لنفسها ملكية دائمة للأرض أى أن هضبة الأهرام ورأس الحكمة ملكها إلى الأبد إذا ظللنا معجبين برمز العدالة ، معصوبة العينين . علما بأننا نتعامل مع أساتذة دلسبس بل أن صفقة دلسبس إلى جانب هذه الهبرة ، تعتبر لعبة أطفال .

تعمدت شركة هونج كونج ادخال أميرين سعوديين للتجارة باسمهما على مصر والحصول على مطالب وامتيازات بدالة العلاقات المصرية السعودية الحميمة .
- مدة الامتياز ٩٩ سنة التى نرفضها .. حتى هذه أيضا تنسحب على إدارتها فقط ومن السهل ما دامت صاحبة الأغلبية وصاحبة الأرض وصاحبة الهرم ، أن تجددها . والوسائل معروفة لديها بالممارسة العملية .

أنها ليست شركة ممتلكات جنوب الباسفيك بل هى شركة ممتلكات جنوب مصر وشمالها أيضا .

ثم من فى وزارة السياحة منحها مدة امتياز ٩٩ سنة ؟

لقد منح سعيد التركى ، داسبس امتياز ٩٩ سنة لقناة السويس التى عادت إلينا قناة أيضا ، وذلك كما علمونا ، لأنه لم يكن عنده مجلس شعب .

ولكن كيف منحت شركة ممتلكات جنوب الباسفيك (الشرق الأوسط) امتياز ٩٩ سنة لتغير معالم هضبة الأهرام ... وعندنا مجلس شعب ؟

هل ناقش المجلس هذا الموضوع ؟

هل عرض عليه أصلا ؟

أم أن البلد يعطى هبات دون علم أصحابه ؟

إن المثقفين المصريين يتلهفون على كلمتك يا وزارة الثقافة ؟

يا وزير الثقافة : أنقذ الأهرام .

إذا لم نستيقظ حكومة وشعبا . . هيئات وأفرادا .. صحافة وإذاعة فان أكبر كارثة فى تاريخنا كله ستحل بنا .

ليس انفتاحا بل انذباحا .

ليس انفتاحا إنه هاوية .

تقسم أرضنا وتباع فى الخارج ؟

أين نعيش بل لماذا نعيش ؟

إنه أشد فداحة من جميع ألوان الاستعمار .

ويبدو أن هذا المقال هز الرأى العام وزلزل أصحاب المشروع وأعوانهم فى شركة مصر لتنمية السياحة .

وعند عودتى إلى بيتى فى اليوم التالى لنشر المقال علمت أن وزير السياحة اتصل بالبيت تليفونيا ولما لم يجدنى ترك لى رقم تليفونه لأتصل به .

باختصار طلب السيد الوزير مقابلتى بعد الافطار — (الوقت رمضان) بمكتبه فى الثامنة والنصف مساء .

وقبل حلول الموعد بساعة اتصلت بسيادته لأبلغه باعتذارى عن الموعد فلم أجده فأبلغت مكتبه .

ومن الطريف أن سكرتيره دهش دهشة بالغة . لعله لم يسمع من قبل بإنسان يعتذر عن مقابلة الوزير . . ونسى الرجل الطيب أننى أديبة والأديب بما هو وجدان شعبه ، فى أعلى مستوى من مسئولية الفكر والضمير .. نسى أننى أديبة لا صاحبة حاجة ، ولا طالبة زلفى ، ولا هاوية وزارات ....

وعلمت أن اجتماعا موسعا عقد بالوزارة للرد علىّ . وأعلنت الأخبار وقتئذ أنها ستنشر قريبا رد وزير السياحة على مقالاتى المتتابعة . .

وانتظرت وانتظر الناس .

وجاء بيان الوزير .

وطلعت الأخبار فى ٤-٩-١٩٧٧ : (رد من وزارة السياحة على مقالات الدكتورة نعمات أحمد فؤاد) حول مشروع « هضبة الأهرام » جاء فيه :

بيان وزارة السياحة

تناولت السيدة - الدكتورة نعمات أحمد فؤاد موضوع مشروع هضبة الأهرام فى عدة مقالات نشرت بصفحة الرأى بجريدة الأخبار الغراء . وكان آخرها ما نشر بتاريخ ٢٩-٨-١٩٧٧ ووضعا للأمور فى نصابها . ترجو الوزارة أن توضح للرأى العام الحقائق التالية :

أولا : تأسيس الشركة المصرية لتنمية السياحة ..

والحق أن بيع حق الانتفاع بأرض هضبة الأهرام — وليس بيع الأرض ذاتها أو منحها — تم بسعر حوالى ٤٠ قرشا (أربعين قرشا) للمتر الواحد بعد استبعاد الأراضى الداخلة ضمن المساحة الكلية والتى لا يتضمنها

ستغلال والتنمية ، وإنما تعتبر كحرم عازل للمشروع . فضلا عن استبعاد الأراضى المخصصة للمرافق . وإذا قورن هذا السعر الذى حدد فى سنة ١٩٧٤ فى بداية سياسة الانفتاح بسعر المتر فى مدينة العاشر من رمضان وهو خمسون قرشا سنة ١٩٧٧ ، لتبين أن ذلك السعر مناسب لحق الانتفاع الذى يمثل عادة ثلث قيمة الملكية الكاملة . ويضاف إلى ذلك تكلفة المرافق الأساسية داخل المشروع فى حدود العشرين جنيها .

شركة هونج كونج

ورد فى المقال أن شركة هونج كونج شركة ذات مسئولية محددة أى أنها شركة أفراد ونود أن نوضح أن الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق لم تتعاقد مع شركة ممتلكات جنوب الباسفيك إلا بعد الاستفسار عنها من سفارتنا فى لندن وقنصليتنا فى هونج كونج ومن جهات الأمن المختلفة والبنوك ، كما قدمت الشركة المستندات الدالة على كفاءتها ، كل ذلك طمأن الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق على توقيع التعاقد معها ، وجدير بالذكر أن هذه الشركة هى شركة قابضة تتبعها شركات أخرى ، كما أن المساهمين فيها شركات لها سمعتها العالمية مثل شركة الملاحة وشركة الفنادق .

الطراز الأندلسى

ليس هناك فى الشروط العامة إشارة إلى مبان على الطراز الأندلسى بل الاتفاق نص على أن تتمشى المبانى مع البيئة الصحراوية كما أن وزارة السياحة لم تغفل بالمرة أهمية الأهرامات بل اشترطت شروطا قاسية ارتبط بها تخطيط المشروع وحددت ارتفاع المبانى بما لا يتداخل مع خط رؤية الأهرام . كما أن وزارة السياحة وافقت على المرحلة الأولى فقط من المشروع لتنمية ثلاث قرى (حوالى ٣٠٠ قطعة فقط (وعلى أن تعرض كل مرحلة

من مراحل المشروع على وزارة السياحة ليصدر بها قرار خاص يراعى فيه كافة الاشتراطات البنائية والطاقات السياحية المطلوبة .

سعر العمولة

أما ما ذكر عن بيع المتر بالخارج وإن عمولته تصل إلى ١٥ دولارا فأن العمولة للبيع فى الخارج توازى ١٠ ٪ وهى فى حدود ٣ دولارات فى المتوسط .

إن تحديد مدة حق الانتفاع بـ ٩٩ سنة قد روعى فيها حجم المشروع والمدة التى يحتاجها ، مد المرافق الأساسية إليه من طرق وإنارة ومياه ومجارى واتصالات سلكية ولا سلكية ومواصلات وكذلك المدة اللازمة لتنمية هذه المناطق الواسعة والتى سوف تستغرق حوالى ربع مدة حق الانتفاع خاصة وأن منطقة رأس الحكمة لم تمتد إليها بعد أى من هذه المرافق .

عائد المشروع

هذا وفى النهاية نود أن نذكر أن الدراسات الأقتصادية وفقا لما عرض على هيئة الاستثمار توضح أن ما ينتظر أن يحققه المشروع من عائد سنوى هو حوالى ٦ ملايين دولار فى السنة الأولى يصل إلى حوالى ٤٠ مليون دولار فى السنة السادسة كما سيوفر فرص عمل جديدة حوالى ١٠٠٠ ألف عامل فى السنة الأولى تبلغ أجورهم ٢,٥ مليون دولار سنويا وفى السنة الثانية ألفى عامل أجورهم ٦ ملايين دولار سنويا واعتبارا من السنة الثالثة حتى السنة الخامسة ٢٥٠٠ عامل أجورهم السنوية من ٩ ملايين — ١١ مليون دولار ..

هذه هى حقائق هذا المشروع رأت وزارة السياحة وضعها أمام الرأى العام .. والله ولى التوفيق ..

ولم ألبث إلا يومين حتى نشرت مقالا ردا على السيد وزير السياحة فى الأخبار العدد الصادر فى ٧ - ٩ - ١٩٧٧ بعنوان :

(هذا العقد يجب الغاؤه بعد هذا الانحراف من السياحة إلى الإسكان).

جاء بيان وزارة السياحة اعترافا كاملا بالوقائع التى كشفتها وأهمها :

أن شركة هونج كونج حينما أرادت أن تخدع الحكومة تقدمت بمشروع « سياحى » لتستفيد من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار المال العربى والأجنبى وهو القانون الذى يمنح مزايا جامعة فى مجال الاستثمار السياحى .

ولكن الشركة انحرفت عن الغرض الذى رخص لها به ، إلى مجال الإسكان حيث قامت بتقسيم أرض هضبة الأهرام ورأس الحكمة وباعتها أرض بناء ، وهو ما يمنعه قانون الاستثمار فى مادته الثالثة فقرة ٣ .

وحتى شركات الإسكان لا يجوز لها تحويل صافى العائد إلا بنسبة ٦ ٪ فقط من المال المستثمر وبعد أن يتم البناء (المادة ٤٠ من قانون الاستثمار) .

وهنا نتبين حجم ما حدث . إن شركة هونج كونج لم تحول نسبة الستة فى المائة من المليون دولار الذى دفعته على قسطين ، بل أودعت ثمن أرضنا نحن كاملا بالخارج .

أترك للمحامين من مجلس الشعب تكييف هذه الجريمة قانونيا ..

أن شركة هونج كونج إلى الآن وبعد عامين لا تعمل فى السياحة ولكن فى الإسكان غير أنها تستفيد تحت ستار شركة سياحية ، تحول عائداتها إلى الخارج حيث يتم البيع ويودع الثمن فى بنوك أجنبية .

إن التزامات الشركة يحددها العقد الابتدائى الذى ينص على :

- الأغراض التى أنشئت من أجلها الشركة المشتركه هى تنمية السياحة العالمية بمنطقة الأهرام ورأس الحكمة .
- خلق وتنمية المناطق السياحية باستخدام أحدث الأساليب لتطوير صناعة السياحة وإعداد تخطيطها ومدها بالمرافق والطرق والخدمات .
- تأثيث المنشآت السياحية وتجهيزها بالمعدات والأدوات والإمكانات اللازمة وفقا للمستويات العالمية .

أى أن تكون مورد إيرادات سياحية تعود بالفائدة على الدخل القومى .
وما يتطلبه هذا من وقت وجهد وخبرة وإنفاق أموال .

وهو ما لم تحقق منه الشركة شيئا مطلقا منذ سنة ١٩٧٥ حتى الآن ،
كل ما حققته هو بيع الأرض .. أولا لتصرف من حصيلة البيع لا من جيبها
أى تحصل على عائد سريع وكبير بدون جهد مما يعتبر استنزافا على المستوى
القومى ، وربما غير مشروع وغير خاضع للضريبة .

أن قانون الأستثمار يحرم عليها :

- بيع الأرض وهو ما اعترفت به وزارة السياحة حين اعترفت بالعمولة التى لا تكون إلا فى البيع .
- تحويل العائد إلى الخارج بأى صورة من صور التحايل كالبيع فى الخارج رأسا كما حدث .

وهذا لا يجوز لشركة سياحية ..

لهذا يجب الغاء ترخيصها فورا

ثم نسأل هيئة الأستثمار :

عندما عرضت الشركة حساباتها عليها هل سألتها الهيئة من أين هذا
العائد ؟ هل هو عائد سياحى أم عائد بيع الأرض ؟

وإذا لم تفعل ، لماذا كان السكوت ؟

- اعترف البيان أن شركة جنوب الباسفيك مسجلة فى هونج كونج ومتعددة الجنسية ومحدودة المسئولية .

أى أن وزارة السياحة تتصرف فى ثلاثين ألف فدان على مستوى
الأفراد مادامت سألت عنهم جهات الأمن ! !

أن الدول الغنية تحذر من هذه الشركات ..

والدول النامية تخشاها بعد أن اطلعت على أساليبها وملتمنها ، رعبا
لأن الشركة ذات الجنسية الواحدة يمكن اللجوء إلى حكومتها فى الخلاف .

أما متعددة الجنسية محدودة المسئولية إلى من نلجأ فى حالة الإنحراف بالغرض كما حدث ؟

يقول كتاب (الجوانب القانونية للاستثمارات العربية والأجنبية فى فى مصر) :

(إن الدول الغنية الأعضاء فى منظمة « التعاون الاقتصادى والتنمية » قد قامت بعقد اجتماع فى باريس فى الأسبوع الأول من يولية ١٩٧٦ أدانت فيه الشركات المتعددة الجنسية بأنها (تحولت إلى نمر مفترس تمتد خطورته إلى استخدام أساليب لا تقبلها الدول النامية كالتلاعب بالبيانات للتهرب من الضرائب أو إخفاء المعلومات أو القيام بعمليات غير مشروعه تضر بميزان مدفوعاتها وباقتصادياتها أو رشوة كبار المسئولين لتسهيل أعمالها) .

وتقول مجلة الحوادث البيروتيه الصادرة بتاريخ ٢٦-٨-١٩٧٧ على الرغم من الأعلان انها تحت عنوان :

أثرياء المفاجأة هل دقت ساعتهم ؟

(تتحول مؤسسات الرشوة فى البلاد العربية يوما بعد يوم إلى هيكليات تشبه هيكليات الأحزاب مهمتها إقناع الحكام والمسئولين بأن الرشوة ليست أكثر من عملية تجارية معترف بها فى جميع قوانين العالم . ولهذه المؤسسات (الأحزاب) طائراتها الخاصة ، وخبراء العلاقات العامة ، والمختصون فى شئون الترفيه ، بالإضافة إلى مجموعات من المحامين والمهندسين والمحاسبين والسياسيين) .

وتقول مجلة الحوادث أيضا :

« والذين اطلعوا على التقارير السرية التى وضعتها الشركات العالمية الكبرى التى تتعامل مع دول الشرق الأوسط ، يعرفون أن الرشوة قد ازدهرت مؤخرا فى البــلاد العربية ، وأنها عمت وشملت واقتحمت الأسوار كل الأسوار) .

هذا هو رأى الغرب والشرق فى الشركات المتعددة الجنسية المحدودة المسئولية ..

* * *

* يقول البيان :

(ما يتم حاليا هو شراء حق الأنتفاع ببعض قطع الأراضى لبناء فيلات عليها !)

وهنا نسأل : ما معنى شراء حق الأنتفاع بقطعة أرض ؟

هل المشترون ملاك أم مستأجرون ؟

هل هضبة الأهرام مثلا أرض حكر ؟ أم أرض آثار وسياحة ؟

أن حق الأنتفاع يكون فيما تستحدثه هى من أنجازات . فبأى صفة تقسم أرضا لا تملكها وتبيعها ؟

لماذا التبرير يا وزارة السياحة ؟ أما كان الأسهل استئصال الداء بدلا من محاولة التهوين منه ؟

لماذا نسمى سعال السل ، « شوية برد » ؟

لقد كنت أنتظر من السيد الوزير أن يعلن فى شجاعة الوطنيين ودقة المهندسين وحكمة السنين ، أن العقد وهو مجحف أصلا بمصر ، يعتبر باطلا منذ انحرفت الشركة به .

وهذا أكرم وأبقى ..

هل أذكرك بشركة لوكهيد وإقدام هولندا على عزل زوج الملكة بلا تردد ؟

ألا تستطيع مصر إلغاء ترخيص انحرف به أصحابه انحرافا مهينا ومشينا ؟

يقول البيان : إن عائد شركة هونج كونج فى السنة الأولى فحسب ٦ مليون من الدولارات نصيبها منه ثلاثة ملايين وستمائة ألف ، أى أكثر من رأس المال كاملا وهو مليونان وأربعون ألفا يسدد على خمس سنوات ! !

– ويقول البيان إن العائد سيصل فى السنة السادسة إلى أربعين مليونا . وهى المدة المعفية من الضرائب .

فاذا أخذنا بالمتوسط أى ثلاثة وعشرين مليونا فى السنة ، يكون ناتج العائد فى هذه المدة : مائة وثمانية وثلاثين مليونا ..

هذا فى ست سنوات فحسب فأحسبوها فى ٩٩ سنه .

أهذا هو الانفتاح !!

ـ يقول البيان عن امتياز ٩٩ سنة أنه (روعى فيه حجم المشروع والمدة التى يحتاجها من المرافق الأساسية ...) .

هل المشروع الذى يحقق عائدا ضعف رأس ماله كاملا فى السنة الأولى ، يمد له المسئولون ٩٩ سنة كأنه ينقب عن البترول بين اليأس والرجاء ؟ أجيبوا.

ـ اعترف البيان بالعمولة غير أنها فقط ١٠٪ (عشرة فى المائة) والعمولة فى بيع الأراضى لا تتجاوز ٢,٥٪ (أثنين ونصفا فى المائة) فهل انسحبت عليها الهبات السنيه ؟

وحتى العمولة تم فى الخارج ؟ فى لبنان ؟

ـ ويقول البيان أن العمولة فى المتوسط ثلاث دولارات عن المتر أى متوسط سعر البيع للمتر ثلاثون دولارا .. أى أن الشركة أخذت المتر بأربعة قروش على المشاع أو بأربعين قرشا (مشفى) إذا احتسب بيان الوزارة أرض البناء فقط !! ، المهم أنها تبيع المتر فى المتوسط بثلاثين دولارا أى بثلاثمائة ضعف !! هنيئا لها ..

ـ برر البيان عائد الشركة بالخارج ، بأمرين :

(١) شراء مستلزمات السياحة .

(٢) العائد سيتم تحويله إلى مصر .

وقد مضى عامان لم يتم شيء من هذا فهل تستطيع وزارة السياحة أن تفيدنا بالأرقام وبالتحديد :

ماذا تم تحويله ؟ وفى أى تاريخ ؟ وإلى أى بنك مصرى ؟

ـ يقول البيان أن الدول تمنح الأراضى للمشروعات السياحية بالمجان والمثل عندنا ، هيلتون .

هل منحت دولة منطقة أثرية لها اعتبارها العلمى والعالمى والقومى بالمجان ؟ أم منحت مناطق عاطلة لتحليتها وتنميتها دون تمليك للأجانب ؟

ـــ إن المقارنة بفندق النيل هيلتون منعدمة .. فهيلتون شركة مساهمة مصرية ـــ شركة مصر للفنادق ـــ بعد أن أممت الشركة الأصلية . فهى ملك للبلد والعائد للبلد وليس للأجنبى إلا الإدارة فقط . ثم إن هيلتون لم يزحم أثرا ولم يشوه أثرا فريدا ومجيدا كالهرم ـــ عمارة فندقية شأنها شأن أى عمارة على النيل ـــ لا مدينة سكنية ، ولا تفتيش باسفيكى مساحته ثلاثون ألفا من الفدادين .

ـــ يقول البيان إن المشروع سيوفر فى السنة الأولى أجزا لألف عامل تبلغ أجورهم ٢,٥ مليون دولار سنويا . وفى السنة الثانية لألفى عامل تبلغ أجورهم ستة ملايين .

وقد مضى عامان لم تشغل الشركة ثلاثة آلاف عامل وبالتالى لم تدفع هذه الملايين الثمانية المشار إليها ، أجورا لسبب بسيط هو أنها لم تنجز شيئا فى هذين العامين .

ـــ تحدث البيان عن القدرة الفائقة لمجلس الإدارة فى الرفض والقبول . فلماذا قبل مجلس الإدارة إذن تقسيم الأرض للبناء وهو ما لم يرد فى العقد الابتدائى ؟ والبقية تأتى .

ـــ أكد البيان ما قلته بشأن عدم ورود نص أو إشارة فى العقد الأبتدائى عن البناء على الطراز الأندلسى .

عظيم ..

ليتفضل وزير السياحة ويطمئننا ماهى الأجراءات التى ستتخذها الوزارة إذا قام البناء على الطراز الأندلسى إلى جوار قمة الطراز الفرعونى فى الهضبة الفرعونية ، انحرافا بالعقد ؟

نريد تحديدا قانونيا يكون معلوما لنا .. وللشركة .

علما بأن الطراز الأندلسى أعلنت عنه الشركة بالصورة والحروف فى

مجلة المصور الصادرة فى ١٥ - ٧ - ١٩٧٧ ، بل اللافتات العريضة على أرض الهضبة تعلن عن شقق سكنية فى عمارات على الطراز الأندلسى باسم الشركة .

ــ يقول البيان إن (الأشقاء) اشتروا من الشركة الأم (١) . ما الفرق ؟ أليست الشركة المستحدثة تابعة أو ضالعة مع شركة جنوب الباسفيك ؟

ــ يقول البيان بموافقة هيئة الآثار .

والموافقة كانت لاستغلال المكان سياحيا لا إسكانيا لعل هيئة الآثار كانت تحلم بإقامة كوردون حول الأهرامات فلا يقرب حرمها راكبو الجمال والخيول وسائقو السيارات ومخلفات هذا كله وهى معروفه .

لعل هيئة الآثار كانت تحلم بمنع تسلق الهرم واقتلاع نثارات من أحجاره مما يفعله خليو الذهن من المعانى والقيم وأشد خلاء وخواء وجهلا بالسياحة الذين يسمحون بهذا وهم يملكون منعه من موظفى الروتين .

ــ عدد البيان الجهات التى تم النشر فيها ولم يذكر المصور الصادر فى ١٥ - ٧ - ١٩٧٧ الذى حفل بصور المبانى الأندلسية فهل كان الأمر نسيانا أم تناسيا ؟ إغفالا أم تغاضيا ؟ سهوا أم تفاديا للتناقض بين نفى الطراز الأندلسى والإعلان عنه ؟

ويختتم بيان وزارة السياحة بأن الوزارة وضعت (الحقائق) أمام الرأى العام .

أفق (يا رأى عام) بعد وضع السياحة مشكورة (الحقائق) أمامك ..
أفق وانتفض تحت المقصلة ..

ولا تغرنك عبارة (والله ولى التوفيق) فالمقصود بداهة توفيق (الشطار) أصحاب شركة هونج كونج . أما شعب مصر صاحب الأرض والهرم فإنه تتسق معه عبارة (والله ولى الصابرين) .

ولكن لن يصبر الشعب بعد أن ضاق الصبر بالصبر .

لن يصبر شعبنا لأنه شعب متحضر عريق يعرف القيم ويرعاها . وقد يعوزه المال ولكنه أغنى الأغنياء بالهرم . بعكس الآخرين أصحاب الأموال

---

(١) المجلة الكندية Financial Post تقول غير هذا فهى تقرر أن شركة ممتلكات جنوب الباسفيك على التحديد (الشرق الأوسط) التى أسست خصيصا لإدارة المشروع هى التى باعت للأميرين السعوديين حصة قدرها ٢٣ ٪ بمبلغ ١٥ مليون دولار !!

والطائرات الخاصة ولكن داخلهم غير معمور بالمعانى. والمعالى والقيم ثم يدّعون تعمير هضبة الأهرام . إن فاقد الشيء لا يعطيه .

أما شعبنا فقد أعطى الحضارات وحمى الحضارات والأديان وتراث الإنسان أيا كان وفى أى مكان يوم خاض موقعة الشهداء من أجل المسيحية ، ويوم خاض موقعة الصوارى وحطين وعين جالوت من أجل الإسلام . ألا يحمى حضارته هو وتاريخه وآية مجده ؟

ألا يحمى الشعب ، الهرم ؟

* * *

وأيقن الجميع فى شركة الباسفيك للشرق الأوسط وشركة مصر لتنمية السياحة أن الأمر أكبر مما يظنون ، شعروا أن الأرض تميد بهم . فلجأوا إلى الأعلانات المكثفة التى أشرت إليها أغرقوا بها الصحف والصفحات لعلها تعصمهم من المصير المحتوم . ولجأوا إلى المفتريات الصغيرة المتوقعة التى ما كانوا يلجأون إليها لو كان موقفهم قويا شريفا يملك الحجة ويمتلك الموقف .

وفى هذه الأثناء علمت من الدكتور جمال موسى أن الأخبار امتنعت عن نشر مقالين آخرين أرسلهما تباعا إلى الجريدة . وفى هذه الأثناء أيضا ، نشرت الأخبار مقالا على صفحتين للدكتور صلاح عبد الوهاب [1] رئيس مجلس إدارة شركة مصر لتنمية السياحة يشيد فيه بالشركة ويشدو بكراماتها بالطبع ويعدد الفنادق التى تملكها ! وفضلا عن أن هذا لا يغير من الكارثة . إن الذى يهم الإنسان المصرى هو أن ثلاثين ألف فدان من أرضه وهبت أو نهبت مقابل نصف مليون دولار ومع هذا فإن كتاب (السياحة الحديثة) [2] أحصى أهم المؤسسات الفندقية فى العالم فلم يشر مجرد إشارة عابرة إلى هذه الشركة ، ولكنه رئيس مجلس الإدارة الذى تم تشكيله على هذه الصورة :

---

(١) الدكتور صلاح عبد الوهاب (مدير مكتب) الدكتور حاتم سابقا .

(٢) كتاب (السياحه الحديثه علما وتطبيقا) لمؤلفه الدكتور محمود كامل ص ١٥٥ — ١٥٦

الاسم	الصفة	التمثيل	المكافآت
١ ـ دكتور صلاح عبد الوهاب	رئيس مجلس الإدارة	عضو منتدب عن الجانب الأجنبي	١٥ ألف دولار مرتب ١٥ « « مكافأة
٢ ـ دافيد هاريسون جيلمور	نائب رئيس (كندى)	الجانب الأجنبي	١٥ ألف دولار
٣ ـ بيتر مونك	عضو (كندى)	الجانب الأجنبي	١٠ آلاف دولار
٤ ـ شارلز وليم بيرشال	عضو	الجانب الأجنبي	١٠ آلاف دولار
٥ ـ دافيد جرين سليد	عضو	يمثل مصالح السعودية شركة (ترایاد)	١٠ آلاف دولار
٦ ـ د. م. محمد مصطفى السعيد	عضو	الجانب المصرى	١٥ ألف دولار
٧ ـ أستاذ محمود لطفى عبد الحكيم	عضو	الجانب المصرى	١٠ آلاف دولار
٨ ـ أستاذ رمسيس مرقص منصور	عضو	الجانب المصرى	١٠ آلاف دولار

ـ تنفيذا للائحة الداخلية الخاصة بالشركة تمثل فى مجلس الادارة خمسة أعضاء عن الجانب الأجنبى (٦٠٪ من رأس المال) وثلاثة عن الجانب المصرى (٤٠٪ من رأس المال) .

* * *

ـ دافيد هاريسون جيلمور : نائب رئيس مجلس الادارة .

ـ وبيتر مونك : عضو مجلس الادارة .

هما أصحاب فضيحة « كليرتون » الشركة التى أسساها فى كندا واستولت عليها حكومة مقاطعة نوفاسكوشيا وطردت جيلمور ومونك منها بعد فضيحة مالية كبرى أوردت تفاصيلها المجلة الاقتصادية الكندية ـ (فاينشال بوست) عدد يونيو ١٩٧٧ .

كما أن الأخير حكم عليه بغرامة قدرها ٢١,٣٧٣ دولار فى قضية رفعها ضده أحد مساهمى هذه الشركة .

أرسلت إلى الأخبار ردا على رئيس مجلس الادارة الممثل للمصالح الأجنبية فى الشركة ، من منطلق المصالح المصرية فامتنع الأستاذ موسى صبرى عن نشره .

وأورد هنا بعض النقاط التى تضمنها الرد :

سؤال لرئيس مجلس الادارة :

هل تستطيع فى شجاعة الشرفاء ، وتخصص العلماء ، ونزاهة القضاء ، أن تجيب فى وضوح عن الآتى :

١ ـ لماذا احتاجت وزارة السياحة أن تسأل جهات الأمن عن شركة الباسفيك إذا كانت عالمية يطمأن عليها ؟

٢ ـ كيف تقسط شركة مليئة كما تقول ، مليونين على خمس أقساط (خمس سنوات) ؟

٣ ـ الطراز الأندلسى صحيح أم غير صحيح ؟

٤ ـ هل المجمع الاسكانى يتداخل فى خط الرؤية عند التصوير الجوى للهرم ؟

٥ ـ الاعلانات الفجائية المكثفة فى الصحف المصرية والعربية والتى تعكس

ذعر الشركة ، كم كلفت هونج كونج (المسكينة) التى تقسط مليونين على خمس سنوات ؟

التمسح الرخيص للتغطية :

تمسح الشركة الرخيص بالحاكم يكشف سوءتها أكثر لأنها حيلة العاجز المريب . فالواثق من نظافة عمله يتكلم بالأرقام والحقائق لا بالرياء والدهاء والمداهنة والتلويح بالسلطة . فهذا الشعب المؤمن بالوحدانية حتى قبل الأديان ، لاسلطان على ضميره إلا لله سبحانه وتعالى .

إن رئيس الجمهورية يعلم أن كل ذرة تراب فى هذا البلد أمانة فى عنقه أمام الله والشعب .

أنه رئيس الجمهورية منا وبنا ، لم تنتخبه رئيسا ، شركة الباسفيك .

على أن من المقدسات ما هو أكبر من الإنسان .. كل انسان .. وفى مقدمة هذه المقدسات الوطنية المحظور المساس بها : الهرم .

إن الهرم ملك أمة بأجيالها كلها . وإن رئيس الجمهورية أحد أبناء هذه الأمة . وخوفو نفسه صاحب الهرم أحد أبناء هذه الأمة . فى جيله لا الأمة كلها بكل أجيالها .

بل إن الهرم من النفاسة بالقدر الذى يجعله ملك الإنسانية فى مصر وفى كل أرجاء العالم . . فى كل العصور .

إنها مصر النيل وكنانة الله .

إنها قضية شعب كشف عنه الغطاء .

ردوا على النقاط المثارة فقط ، فى وضوح بدلا من الألتواء والرياء والمتاهات لتمييع الموضوع .

الاعلانات الفجائية :

الآن تنشر الاعلانات المكثفة عن الشركة بعد افتضاح امرها وكشف خبيئة نواياها . لماذا لم يعرف البلد عن مشروعها شيئا مفصلا عند انشائها ؟

أو نسمع به ؟ لماذا تكتمت الشركة وأعوانها الخبر فلم نقرأ عنه إلا فى الصحف الأجنبية ثم أخيرا فى مجلة المصور عدد ١٥ - ٧ - ١٩٧٧ .

الذين باعوا مصر :

ومع هذا أنا لا أحاسب الشركة – وهى تستحق الإستئصال – ولكنها والحق يقال ، عفارم عليها رأت كنزا مباحا فانقضت عليه . إنى أحاسب المتتمين إلى مصر من أعوانها ، كيف باعوها ؟

أحاسب (الخبير العالمى) كما يصف نفسه ، كيف ترجم عبارة المجلة الكندية الاقتصادية :

The Nova Scotia government-quite rightly, fired Munk and Gilmour.

كيف ترجم لفظة fired الانجليزية بكلمة (انسحب) ! ! أى خرج مختارا لا مطرودا .

أحاسب الخبير العالمى فى السياحة كيف يعلل تقسيم أرض هضبة الأهرام وبيعها بقوله : (ما أثر حول تقسيم الأرض وبيعها هوعملية اقتصادية فاذا جاءت لى إيرادات سياحية من بيع الأراضى تقارب أو تزيد على المبلغ المحدد فى الدراسة وهو ٥٠٠ مليون دولار فلماذا ألجأ إلى القروض ؟) .

ونحن نسأل :

وإذا كان الأمر كذلك لماذا تلجأ مصر إلى شركة هونج كونج ؟

إذا كانت أرضها بالتقسيم والبيع تغطى (المبلغ المحدد فى الدراسة)

لماذا تستقدم شركة هونج كونج وتعطها ٦٠٪ ؟ ! مقابل أى شئ إذن ؟

نريد جوابا من الخبرة العالمية . ما أتعسنا بها .

وظلم ذوى القربى أشد مضاضة   على النفس من وقع الحسام المهند

نريد تنفيذ القانون الجديد الذى ينص على أن أعضاء مجالس الادارة فى الشركات المشتركة يتقاضون مرتباتهم نفسها فى مواقعهم الحكومية باعتبارهم منتدبين فى المواقع الجديدة .

وذلك حتى لاتوضع مصالح مصر العليا فى كفة والمكافآت الفلكية الفجائية فى كفة أخرى .

وقد رأينا كيف يهدر حتى التراث والتاريخ سهلا فى « لاوعى » يثير صبر الحليم.

٤

ديلسبس الجـديد

« ولا تتبعوا خطوات الشيطان ، انه لكم عدو مبين »
(قرآن كريم)

رجل غامض هنغارى الأصل ، كندى بالتجنس يعمل فى هونج كونج..
هذا الرجل القادم من هونج كونج وإلى جانبه معاونه وهو مالطى عاش فى مصر ثم هاجر إلى استراليا . كيف التقيا ؟ كيف اتفقا ؟ هذا ما لايعرفه أحد بعد . . .

ولكن الهنغارى الكندى الهونج كونجى ، والمالطى الاسترالى . دخلا ذات يوم نادى الجزيرة بالقاهرة وأمامهما على المائدة ايصالات . ونشر الأول خريطة لهضبة الأهرام وأخذ يبيع لأعضاء النادى قطعا من الأرض بالدولارات تارة وبالجنيهات المصرية تارة أخرى ، ويعطى العملاء ، ايصالات بالحجز والعربون .

كيف تم هذا ؟

كيف يشترى ناس أرضهم من الأجنبى ؟

هـذا هو اللغز .

ورفع الرجل الغامض عينيه من على الايصالات ليرى ذلك الذى يصرخ فى أعضاء النادى يحذرهم من الشراء . . . وما كادت العيون تلتقى حتى حدجه الثائر بنظرة اخترقت الجلد واستقرت فى النخاع . كان الثائر انجليزيا يعرف جيدا ، ذلك الذى يبيع هضبة الأهرام بايصالات .

كان الانجليزى الثائر يحذر المشترين بالعربية العامية ، لأنه عاش فى مصر أعواما ، وأحبها حبا يجعله يغار على هرمها .

وكان الرجل الغامض ذو الايصالات هو بيتر مونك الهنغارى الكندى

الهونج كونجى الذى تعاقد مع وزارة السياحة على مشروع هضبة الأهرام .

ولم يعد بيتر مونك بايصالاته إلى نادى الجزيرة منذ ذلك اليوم ، فقد لجأ إلى حيلة أخرى ، استقدم فتيات جميلات وسرحهن على البيوت ذات الثراء ليبعن أرض هضبة الأهرام بالعمولة ! ! عمولة ١٠٪ من المبلغ المدفوع . كما اعترف وزير السياحة وحين أثرت موضوع العمولة فى مقال، رد وزير السياحة بأن العمولة فى المتوسط ٣ دولار وحسب أنه بهذا غير من الأمر شيئا . لقد أقره واعترف به .

ليت فى اللغة علامة أكبر تعبيرا عن التعجب المذهول من العلامة (!) .

أعرف مصريا دفع ١٨,٠٠٠ ثمانية عشرة ألف دولار قيمة ٩٠٪ من ثمن القطعة التى اشتراها . أى أن الجميلة المحظوظة التى باعت نالها ١,٨,٠٠ ألف وثمانمائة دولار . فلو باعت فى السنة عشر قطع فقط فإن دخلها يرتفع إلى ثمانية عشر ألف دولار من العمولة فقط . وتستطيع أن تحسب دخل بيتر مونك اخوان . . . والحقيقة أن أحدا لايستطيع فالذى بيع من الهضبة، والذى بيع على صيت الهضبة ، والذى بيع فى مصر ، والذى بيع فى الخارج رأسا ، الذى بيع وأضيع من أرضنا بكافة الوسائل الهونج كونجية ، يحتاج إلى عملية حصر تحتاج بدورها إلى وقت طويل تتكشف فيه أبعاد المأساة .

كيف كان هذا كله يدور والشعب المصرى صاحب الهرم مشغول بالهموم الثقيلة ؟

كيف كان هذا كله يجرى والمثقفون المصريون لايدرون بالصفقةالوبيلة؟

وبعد أن دق ناقوس الخطر يوم ٧ يولية ١٩٧٧ حين كتبت فى الأهرام وتوالت كتاباتى عن الموضوع فى الأخبار وعرف الناس الخبئ من أمر المشروع الأسود ما سر تبرير وزارة السياحة ثم تماديها فى التستر على المشروع وأصحابه المريبين ؟

ما سر خوف الصحف المفاجئ . لقد كتبت يوما مقالة أدبية فنية بعد

وفاة الفنان السجينى لباب (مفكرة الأهرام) وفيها ذكر من بعيد للهرم بمناسبة حب الفنان المصرى الراحل لبلده وحضارتها فاعتذرت الجريدة الكبرى عن نشرها لأن فيها (إشارة) إلى الهضبة ! ! كأن الهضبة من الممنوعات أو كأنها من المحرمات فى الوقت الذى تبدئ فيه الصحف وتعيد فى موضوع واحد لايتغير وكأنها فى حلقة ذكر غير أنه ذكر لايذكر فيه اسم الله .

ما سر خوف الصحف ؟

ما سر صمت وزارة الثقافة ؟ ومما يحزن القلب أن وزيرها كان له جهد مشهود فى شد الأبصار إلى معبد (أبو سمبل) عندما تهدده السد العالى ولم يكن يومئذ وزيرا . . كان وكيلا للوزارة . فما عدا عما بدا ؟

ما سر محافظة الجيزة ومحافظها مهندس . . . محافظةالجيزة التى تنشر فى الصحف عن رصدها لتسعة ملايين جنيه للانفاق على المرافق بالمدن الجديدة المزمع انشاؤها ومنها مدينة هضبة الأهرام (الأهرام ٢٥-١٢-١٩٧٧)

المحافظة تنفق على المرافق وقبل هذا سلمت الأرض !

وعلى الخواجات أن يقبضوا فحسب .

المحافظة تنفق على المرافق ! وبرك الماء القذر يغطى مساحات واسعة فى امبابة ومستنقعات الوحل تغطى أحياء أخرى بالمحافظة كما ورد بالأهرام العدد نفسه الذى نشر فيه أريحية المحافظة ذات (العزم) على مد المرافق لمدينة بيترمونك اخوان مع أنالعقد – ونحن نرفضه – يلزم الشركة بالمرافق.

محافظة الجيزة التى حباها الله ، والانسان المصرى ، والتاريخ المصرى ، بالهرم . . . نالت ما لم تنله محافظة أخرى... بل ما لم ينله أى مكان فى العالم .

ولو كان الأمر للعقول والثقافات لاستطاعت هذه المحافظة ، بالهرم ، أن تكون جنة متميزة فى العالم كله لا مصر وحدها . لقد بنى اليونانيون سورا

حول الأكروبول وجعلوا له رسم دخول (دولارا) فاذا بهم يجمعون ستة آلاف دولار فى اليوم !

وزوار الهرم أضعاف زوار الاكروبول وهبهم مثلهم عددا . إذن كان يمكن أن يدر الهرم بذاته من غير شركة هونج كونج مليونين ومائة وتسعين دولارا فى السنة .

ولكن محافظة الجيزة ألقت برأس مالها كله بين فكى الشيطان ليلتهمه التهاما . . وهى تنظر فى سعادة وتنعم .

كيف حدث هذا ؟

أجيبى يا محافظة الجيزة ! كيف وقع البلاء ؟

ما سر صمت رئيس الحكومة كيف يسمح بهذا التخريب بعد انكشاف خبيئته؟

ما سر صمت وكيل مجلس الشعب بعد أن أبدى استياءه فى الصحف وفى آخر ساعة من امتياز الـ ٩٩ سنة وغيره من ألوان الإجحاف والإتلاف؟

ما سر لجنة تقصى الحقائق بمجلس الشعب ؟ هل (التقصى) يستقصى من رئيس مجلس إدارة الشركة وهو كما ورد فى تشكيل مجلس الادارة ، يمثل المصالح الأجنبية ؟ رئيس مجلس الادارة الذى جاء الى منصبه بعد أن لمس بيتر مونك وجيلمور ولاءهما ، وهو الذى كانت وزارة السياحة ندبته لدراسة الموضوع عندما نشب الخلاف بين سلفه وبين أصحاب المشروع الكنديين . وهنا يطل سؤال :

كيف اختير الدكتور صلاح عبدالوهاب بالذات ليكون رئيس مجلس الإدارة وهو فى موقف وكيل وزارة السياحة الذى يحمى المصالح المصرية أو المفروض أنه كذلك ؟

ما دلالة هذا ؟

كيف اختير الدكتور صلاح عبدالوهاب ممثلا للمصالح الأجنبية ؟
ما دلالة هذا

وما الذى يختفى وراء هذا الاختيار ؟ أو هذا الإكرام ؟

هذا هو رئيس مجلس الادارة الذى طلب ابعاد مفتش الآثار الذى أبلغ عن المقبرة التى داسها بلدوزر الشركة ، واستقدم مفتشا آخر صديقا له لتستكمل الشركة الحفر فى أمان وسوف لا تجد فى الأرض آثاراً بالطبع ! !

هل (التقصى) يكون فى مقر الشركة المضيافة ؟ وماذا ينتظرون من جمعية المنتفعين ؟

هناك حقائق واضحة غير منكورة ولا يجرؤ أحد على انكارها :

- المشروع يتكلف ٥٠٠ مليون دفعت الشركة منه نصف مليون دولار.
- مدة الامتياز ٩٩ سنة .
- الانحراف بالمشروع من السياحة إلى الاسكان وتقسيم الأرض وبيعها .
- عدم عرض المشروع على مجلس الشعب وبالتالى عدم الحصول على موافقة المجلس قبل البدء فيه .
- عدم موافقة هيئة الآثار على المشروع بعد الانحراف به ومقاضاتها الشركة.
- ظهور آثار فى المنطقة .
- الهضبة أصلا مال عام لا ملك خاص للدولة .
- أن وزارة السياحة أعطت ما لا تملك .

هل تقصت لجنة التقصى هذا كله ؟ كيف اعتبرت المشروع سليما بعد الزيارة ؟ (مليون فى المائة) ! ! ما مفهومها « للسلامة » ؟ هل ذهبت اللجنة لتسمع رجلا يقول أن الآثار متر × متر ؟ هل اقتنعت عندما سمعت رجلا يقول أن تقسيم الأرض وبيعها (عملية اقتصادية فاذا جاءت له إيرادات سياحية من البيع تغطى نفقات المشروع المحددة فى الدراسة وهى ٥٠٠ مليون فلماذا يقترض) ؟

ولم يرتفع صوت من لجنة التقصى يقول له : ولماذا جاءت شركة هونج كونج ما دامت الأرض ستغطى المشروع ؟

لم يرتفع صوت يقول له :

وهل ثمن الأرض يعتبر « إيرادات سياحية » ؟

لم يرتفع صوت يقول له :

وما دامت الأرض ستغطى المشروع ففى مقابل أى شئ يكون لشركة هونج كونج ٦٠٪ من المشروع ؟

لم يرتفع صوت يقول له :

هل صدر مرسوم ببيع الأرض كما يحتم القانون المصرى .

لم يطلب إليه أحد عقود البيع وهى خالية من المرسوم ليقف فى مجلس الشعب الذى انتخبه الشعب ويقول إن البيع باطل .

لم يسأل سائل أين الاستثمار ؟

إذا كان الاستثمار معناه :

دخول رأس مال + خبرة + تكنولوجيا متطورة

هل نصف مليون دولار ، رأس مال ؟

الذى خطط للمشروع مهندس ميكانيكى أجنبى فى بلد فيها مهندسون معماريون عالميون .

هل هذا هو الخبرة والتخصص والتكنولوجيا المتطورة ؟

والآن نسأل نحن المنكوبين :

هل هذه هى لجنة تقصى الحقائق ؟

هل وترجيت التى أثارت أمريكا يمكن أن تقارن بنكبة هضبة الأهرام ؟

لقد اهتاجت الصحف الأمريكية لتصرف شائن فى ماذا ؟ فى انتخابات .

ولكن مصر تتفادى صحيفة كبرى كالأهرام نشر مقال فيه اشارة إلى الهرم ايثارا للسلامة .

ما السر ؟

إن وترجيت لم تمس فى أمريكا أثرا أو تراثا . لم تعتد على حرمة هرم أو تاريخ أمة .

حتى لوكهيد على تخريبها الذمم ووسائلها الدنيئة لم تبلغ من البشاعة حدا بلغته وطغت عليه شركة هونج كونج .

الهرم عند المصريين لايعادل تجسسا فى انتخابات أو شراء ذمم ؟ لماذا

كل هذا الصمت ؟ نحن من دون الأمم مكتوب علينا أن نعرف ونعمل بحكمة (لاأرى.. لاأسمع.. لاأتكلم) ؟

ما سر مسئول السياحة فى سفارتنا بلندن الذى ذكرته المجلة الاقتصادية الكندية ، والذى دعاه « جيلمور » فى حفل عشاء فاستقدم أصحاب شركة هونج كونج إلى مصر ، ووقف وراءهم وكتب عنهم تقريراً (واسعاً) .سعاً وهو التقرير الذى يشير إليه وزير السياحة فى رده على مقالى بقوله: إنه سأل عن الشركة جهات الأمن وسفارتنا فى لندن ؟ !

وكاتب التقرير الذى هو مسئول السياحة فى لندن المشار إليه ، عين بعد هذا عضو مجلس إدارة شركة مصر لتنمية السياحة ممثلا لشركة جنوب الباسفيك ! ! وهذا ثابت بالجريدة الرسمية العدد رقم ٤٩ تابع أ للسنة الثامنة عشرة ٤ - ١٢ - ١٩٧٥ .

كيف حدث هذا ؟ وما دلالته التى غابت عن وزارة السياحة الغائبة عما يدور حولها ؟ ألم تشك لحظة فى التقرير اللندنى ؟ بعد هذا التعيين ؟

كيف يعين مسئول سياحى بعد تزكية شركة هونج كونج ،عضو مجلس إدارة مشروع هضبة الأهرام ؟

هل يحتاج هذا إلى ذكاء شديد ؟

إن مشروع هضبة الأهرام يكتنفه علامات استفهام كثيرة ... مثيرة ... غامضة .

وزير السياحة يسأل فى مجلس الشعب فيقول كلاما انشائيا مضمونه أنه يحب الهرم حبا شديدا ويحرص عليه حرصا شديدا وإذا ارتكبت الشركة خطأ — خذو بالكم من « إذا » كأنها لم تجرم بعد . . كل ما فعلته ، حاجة « بسيطة » .... إذا ، أقصد إذا وزيريه لانحويه.... إذا حدث لاقدر الله شئ من الشركة فالوزير سيردعها . يا سلام .

عندنا فى الأرياف إذا واجهت ريفيا بموضوع جاد ، قال كمن يلتمس مهربا : رقبتى سداده . وبالطبع لن تظفر من هذه الكلمة بشئ .

وقبيل نكسة ١٩٦٧ قال سيادة المشير لسيادة الرئيس الراحل رقبتي سداده .

ومنذ ذلك اليوم اقترنت فى ذهن الشعب المصرى عبارة (رقبتى سداده) بالنكبات .

بل إن نكبة هضبة الأهرام أشد وبالا من نكبة ١٩٦٧ . فالأرض المغصوبة بالغزو تسترد طال الزمن أم قصر .. أما الأرض المغصوبة بالعقود والاتفاق فهى المسفوحه . فما بالك إذا كانت هذه الأرض ، أثريه تاريخيه كنوزها لم تكتشف بعد ؟

لماذا حدث هذا كله ؟

ولماذا يستمر ؟

لمصلحة من ؟

أقول لمصلحة من ؟

علامة استفهام كبيرة يطلب الشعب المصرى ، عنها ، الجواب.

٥

قضيــة شـــعب

« قال فاخرج منها فإنك رجيم »

(قرآن كريم)

أكثر من دليل يؤكد أنها قضية شعب .

لو لم تكن قضية شعب ، ما استجاب لها الشعب هذه الاستجابة كلها .
بالصدق كله كتبت .

وبالصدق كله استجاب لى وطنى .

إن الذى يخرج من القلب ، يصل إلى القلب .

وكم كتابات غطت الصحف فى موضوعات شتى ، وأثارت الاهتمام على تفاوت بينها ، ولكن لم يحدث أن اهتز الوجدان المصرى لشئ بمثل ما اهتز به لهضبة الأهرام .

إن هذا الشعب لديه قدرة خارقة على الاحتمال .

وطاقة كبيرة على الصبر .

ولكن غضبته مروعة إذا مست الأرض أو العرض وقد اجتمعا فى هضبة الأهرام .

ليست رمالا ولكنها أرواح غالية بعدد حبات الرمال .

إن هذه الهضبة تضم ملوكا وملكات وأميرات ومهندسين وفنانين وعمالا وأبطالا بنوا حضارة مصر القديمة يوم بنوا الهرم وما حوله وما تحته من معابد ومنجزات .

ليست رمالا ولكنها مهج وأحداق وأعراق .

ليست أرضا ولكنها آفاق وأعماق .

وبهذا كله تفجر الاحساس بها :

— قدم المستشار ممتاز نصار عضو مجلس الشعب استجوابا عن الهضبة .

ـ تكونت جمعية المحافظة على الآثار برئاسة الدكتور محمود فوزى .
ـ اجتمع المهندسون وحضر الاجتماع السيد وزير الاسكان وعدل قانون الاسكان بحيث يحمى المناطق الأثرية .
ـ عقدت لجنة العمارة ولجنة الفنون التشكيلية بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب اجتماعات خاصة بالهضبة ولا يزال الاجتماع مفتوحا .
ـ وضع الجهاز المركزى للمحاسبات تقريرا دامغا عن المشروع .
ـ بدأ كبار القصاصين المصريين يكتبون القصص الرمزية عن المشروع والجناه وإن كان المعنى لا يخفى مهما حورت وحاورت الرموز .

وفى ندوة القاهرة الكبرى أثار عدد كبير من المشتركين فيها من مصر بين وأجانب موضوع المشرع الأسود وأعلنوا مخاوفهم من نتائجه وأكدو أهمية المحافظة على جلال وهيبة المنطقة التى تقوم عليها أهرام الجيزة منذ آلاف السنين (الاهرام عدد ٧٨/١/٢٢.) .

ـ أشرعت الأقلام وشرعت الصحف تنشر كلمة الكتاب والمهندسين ورجال القانون وأساتذة الجامعات مما يضم بعضه هذا الكتاب وسوف يتسع له كله بعد أن يتوج القضاء جبين مصر ، وينفض عن هضبة الأهرام ، الأذى ، ويطهرها من القذى ، ويحميها من عبث الجهل ، وجشع الاستغلال ، وتدمير انفتاح هونج كونج وهو إنذباح ، استباح بـه المطرودون من بلادهم ، بلادنا وتاريخنا ، ولكن مصر لن تملى لهم مهما امتدت بهم الأيام . وقد بدت تباشير الفجر فسحب المشترون أنفسهم ، خاصة الألمان ، أموالهم وتخلوا عن القطع المحجوزة .

فهل يتحرك أصحاب الأرض أنفسهم الذى باع الأجنبى لهم القطار ؟

لقد تحرك أولئك الذين لم يشتروا أرضا فى الهضبة . تحركوا بالانتماء إليها .

بدأت الكتابة بمقالى فى الأهرام يوم ٦ ـ ٧ ـ ١٩٧٧ ولم تكف الأقلام عن الكتابة فيه حتى اليوم .

ففى ١٤ ـ ٩ ـ ١٩٧٧ صدرت آخر ساعة العدد ٢٢٣٨ وفيه يقول مدير هيئة الآثار الدكتور أحمد قدرى ردا على سؤال : هل حدث اعتراض من الهيئة ؟

(بالفعل فى الأسبوع الماضى وأثناء احدى عمليات التسوية التى تقوم بها الشركة والتى كانت تجرى من وجهة نظرنا بأسلوب لايتفق مع الشروط التى وضعناها لهم فقد أوقفنا العمل وأبلغنا سلطات الشرطة لتنفيذ هـذا الايقاف لحين التزامهم الكامل بأساليب العمل المطلوبة والمتفق عليها) .

أما وكيل مجلس الشعب الدكتور جمال العطيفى فقد قال فى العدد نفسه :

(يتعين إجراء دراسة حول ما إذا كان هذا المشروع كان يتعين أن يعرض على مجلس الشعب أولا لاستصدار قانون به لأنه قد تجاوز مـدة الترخيص لشركة استثمار مشتركة . إلى استغلال مرفق عام يدخل فيه بناء الفنادق ودور السينما والمطاعم والملاهى والنوادى والقرى .

بل تجاوزه إلى التخطيط وإقامة الطرق وبيع حق الانتفاع واستئجار وتأجير الأراضى الصحراوية بمنطقة « الأهرام » ومنطقة « رأس الحكمة » . وهذه النقطة الخاصة ببيع حق الانتفاع يجب أن يقف عندها عند إجراء مراجعة دقيقة لهذا الاتفاق . ومن المعروف أن الشركة منحت حق الانتفاع بهذه الأراضى التى تبلغ ١٠ آلاف فدان فى الأهرام . و ٢٠ ألف فدان فى رأس الحكمة ولمدة ٩٩ سنة وهى أطول مدة متصورة لمنح أى حق انتفاع لأن طول هذه المدة يحيل هذا الحق إلى ما يشبه الملكية .

ولتقدير خطورة هذه المدة يكفى أن نقول إن امتياز قناة السويس وهو وحده الذى امتد إلى ٩٩ عاما قد أبرم فى وقت تعرف الظروف التاريخية التى أحيطت به .. بل إن شركة مصر الجديدة التى أسهمت بنصيب وافر فى إحياء هذه الضاحية لم تصل مدة امتيازها إلى ٩٩ عاما) .

ويقول الدكتور العطيفى : (إن السؤال الذى يجب أن نسأله هو ما إذا كان هذا المشروع سيبدأ بتقسيم الأراضى وبيع حق الانتفاع والاستفادة من الثمن فى إقامة المشروعات السياحية ؟ وإذا كانت الاجابة على هذا السؤال بنعم . . فانى أقول ألم يكن من الممكن أن تقوم به المؤسسة نفسها أو شركات مصرية . . وهل كان الأمر يحتاج إلى الاستعانة بشركة أجنبية خاصة أن مساهمة الشركة الأجنبية برأسمال مساهمة متواضعة وتسدد على سنوات تصل إلى

٦ سنوات ؟ وخاصة أن هذه الشركة قد اختصت بأهم منطقتين هما منطقتا الأهرام ورأس الحكمة) .

ويضيف الدكتور العطيفى : (إذا انتهت دراسة الموضوع من الناحية القانونية إلى أن حقيقة هذا العقد هو التزام بمرفق عام فكان يتعين صدور قانون به .. فضلا عن أن الالتزام بمرفق عام حسب القانون القائم والذى صدر قبل الثورة ، ينص على ألا يتجاوز الالتزام ٣٠ عاما) .

* * *

وحين استوثقت الشركة من مفعول الاعلانات بدأت تنثر الترهات والدغائر تارة وعبارات الملق تارة أخرى .

فأنا بمعارضتها إنما أعارض الحكومة لأنها سبق أن وافقت لها على المشروع وكأن الحكومات فى بلاد الدنيا لاتعارض ولاتسأل عما تفعل سبحانها.

كل من يرفع صوتا أو يبدى رأيا فهو مغرض وتحق عليه اللعنه ، وهل كان المعارضون فى وترجيت مغرضين أيضا ؟ وهل كان المعارضون شركة لوكهيد مغرضين ؟ ... هل كل ناقد لفساد يشوه بدلامن أن يشوه الفساد والجريمة وأصحابها ؟

حتى أحد أعضاء مجلس محافظة الجيزة حين طالب بحق المحافظة لدى الشركة ألصقوا به غرضا شخصيا ... حتى حين ظهر الكشف الأثرى فى الهضبة وعاينته مصلحة الآثار وسجلته ، قالت الشركة « لم يحدث » !ونشرت أن الشرطة عاينت ولم تجد شيئا ! !

ثم قال رئيس مجلس إداراتها إن الكشف متر فى متر .

أن شركة هونج كونج تجيد من أساليب الوصول إلى أغراضها مالا يلحق به حصر ، وهى تجيد من أساليب ستر هذه الأغراض وتغطيتها وتكميم الأفواه حتى لاتفضح خباياها ما لايلحق به حصر أيضا كالسائد فى هونج كونج توسلت بالاعلانات صفحة كاملة فى الصحف ، وأربع صفحات فى

المجلات مثل مجلة أكتوبر لتظفر بالصمت أو ببضع سطور عامة ، عائمة (لاتقف) فى وجه التيار ، فقد كان عارما لايصده واقف ، أو «مواقف».

توسلت شركة هونج كونج بالهبات . وهبت ما لاتملك ، لأنه أصلا قدم إليها هبه ، أو شبه هبه . فى غفلة الزمان والإنسان .

وهبت شركة هونج كونج قطعا من الأرض ... ألم تسلمها وزارة السياحة مبدئيا خمسة آلاف ومائة فدان تتصاعد إلى ثلاثين ألف فدان ؟

توسلت بالإشادة بثورة التصحيح ، و(عظمة الحكومة) ، على حد تعبيرها ، . . . الخ . ولايسأل سائل عن علاقة هذا بالمشروع فشركة هونج كونج تستطيع أن تقول أى شئ أو تفعل أى شئ إلا شيئا واحدا استعصى عليها وهو : احتواء الشرفاء . ومن هنا كان الاستمرار فى كشف خبيئتها ، دليلا على الارتفاع فوقها ، والامتناع عليها ...

واتسع الرفض لها . .

طلعت الأهرام الاقتصادى العدد ٥٣٣ أول نوفمبر سنة ١٩٧٧ بمقال جعلت المجلة ، عنوانه على الغلاف (السياحة استعمار جديد) .

وفى العدد ٥٣٥ أول ديسمبر ١٩٧٧ كان الكشف الأثرى قد أعلن ، بمقال سجل به معارضة هيئة الآثار لها ورفعها دعوى ضدها كما سجل أرقام محاضر الشرطة والنيابة ، ومع هذا نفت الشركة ، الكشف !! كما أشرت ، وإن كان نفيا ينقصه الذكاء لأنها بنته على معاينة الشرطة !!

الشرطة تعاين الآثار !!

والحقيقة أن شركة هونج كونج لم تكن وحدها مثار العجب . فقد تعجب الناس أيضا من هذه الظاهرة .

الأهرام فى ١٥ - ١١ - ١٩٧٧ ينشر فى الصفحة الأولى بالخط العريض :

(اكتشاف آثار فرعونية بمنطقة هضبة الأهرام) .

والأهرام أيضا فى ٢-١٢-١٩٧٧ ينشر نفى وجود آثار بناء على معاينة الشرطة !!

وكأن الصحيفة الكبرى نسيت أن الأهرام الاقتصادى الذى يصدر عن دارها ، هو الذى حاصر هذه الشركة فى عدديه الصادرين فى أول نوفمبر وأول ديسمبر سنة ١٩٧٧ وسجل المحاضر الادارية ضدها بشرطة الهرم التى تمت بتاريخ ٤-٩-١٩٧٧ ، ٢٢-٩-١٩٧٧ وبلاغ نيابة الجيزة ٢-١٠-٧٧

وقد رأيت بنفسى محررى الأهرام وحيرتهم كيف تسللت الشركة إلى صحيفتهم وأوقعتها فى هذه السقطه ؟

ولكنها شركة هونج كونج تستطيع أن تفعل أى شئ ... ولو إلى حين ..

ولم تقفل بنفى الآثار الباب المفتوح ، بل استفزت الوطنيين . فالقول بخلاء هضبة الأهرام من الآثار لايقول به إلا جاهل أو خادع أو مستخف بالعقل المصرى والذكاء المصرى والتاريخ المصرى فى وقت واحد .

وكان رد الإنسان المصرى بكل وراثاته الحضارية ، على شركة هونج كونج وأتباعها ، ما سجلته الصحف والمجلات المصرية ومن حقه أن يفرد له الحديث.

كلمة الشـــعب المصرى

فى كل موقع قال الإنسان المصرى كلمته تدمغ شركة هونج كونج .

ففى (الأحرار) العدد الصادر فى ١٢-١٢-١٩٧٧ كتب الدكتور محمد جمال الدين موسى الأستاذ بكلية العلوم ، مقالا بعنوان : (لماذا الاحتكار ٩٩ سنة يا وزير السياحة) ؟ جاء فيــه :

أود هنا أن أناقش بيان وزارة السياحة من بعض الزوايا الخاصة ، وخاصة من زاوية الاحتكار الطويل الأمد الذى يتضمنه عقد الشركة والذى تصل مدته إلى ٩٩ سنة بالتمام والكمال .

يدافع البيان الوزارى عن هذا الاحتكار فيقول فى تبرير تحديد حق

الانتفاع للشركة بمدة ٩٩ سنة ، أن عملية مد المرافق وتنمية المنطقة تحتاج وحدها إلى ربع قرن من الزمان ..!!!

لماذا ننتظر ٢٥ سنة ؟

وأنا أقول للسيد الوزير

لماذا يجب علينا أن ننتظر خمسة وعشرين سنة كاملة حتى يتم مد المرافق وتنمية المنطقة ؟؟ فيم إذن كان التجاؤنا إلى الشركات الأجنبية ؟ ولماذا لم نكتف بالاعتماد على قدراتنا الخاصة التي كان يمكن قطعا أن تتحمل هذه المهمة موزعة على ٢٥ سنة ، بدون أن نوقع عقدا احتكاريا مجحفا بهذا الشكل كالذى وقعته وزارة السياحة ؟؟

إن الغرض الأساسى والهدف المطلوب هو التطوير السريع والاستفادة من القدرات والخبرات والأموال الخارجية ، فلماذا تلجأ وزارة السياحة إلى شركة تافهة لا تملك المال ولا القدرة الحقيقية على التنمية الفورية والتطوير العاجل للمنطقة ، وهناك فى نفس الوقت شركات عالمية كبيرة أصيله قادرة على العمل الفورى مستعدة أن توظف مئات الملايين من الجنيهات فى التنمية السياحيه فى بلادنا ذات الحضارة العريقة وذات الأمكانيات السياحية الهائله التى يتهافت عليها الجميع ..

إن التنمية السياحية تحتاج إلى رأس مال ضخم وقدرة وخبرة وهذا هو الأساس فى اللجوء إلى فكرة الانفتاح .

إن وجه الحياة يتغير اليوم عالميا بين يوم وليله فنحن على مشارف القرن الواحد والعشرين ويجب أن نتحرك بسرعة وقدرة وأصاله ..

لقد مضى عصر السلحفاة والفأس والجاروف بعد أن ولجنا عصر الذرة والفضاء والصاروخ ..

الانفتاح الحقيقى :

إن الانفتاح الحقيقى معناه أن نستعين بالشركات القادرة العملاقة ذات الاسم الوطيد العالمى والتى يمكنها أن تنفق الملايين والبلايين ، وليس بشركات الدجالين والأفاقين مثل تلك الشركة التافهة التى تم التعاقد معها والتى كان كل همها أن تقوم بعمليات سمسره وبيع أرض لتربح ملايين الدولارات باسم الهرم قبل أن تضرب فأسا واحدة فى الأرض ..

وهل يعقل أن ننتظر من شركة رأسمالها ٢ مليون دولار يدفع على خمس سنوات ، أن تقوم بعمليات بناء الفنادق ودور السينما والمطاعم والملاهى والقرى السياحية والنوادى وغير ذلك من المنشآت السياحية فى حين أن رأس المال كله لا يكفى لبناء فندق من الدرجة الرابعة ! ! !

لماذا تلجأ وزارة السياحة إلى شركة السلحفاة الأفاقة فى هونج كونج وتعطيها عقدا احتكاريا لأرضنا لمدة ٩٩ سنة ؟

لقد كنا نظن أن زمن التواطؤ وزمن العمولات وزمن النقود تحت المائدة قد ولى ، ولكننا اليوم نشك فى ذلك كل الشك ! !

١٨ شهرا لا ٣٠٠ شهر ! !

لقد رأيت فى أسبانيا ويوغوسلافيا مناطق شاسعة جرداء ، بل مناطق جبلية عذراء تتحول فى مدى ١٨ شهرا لا غير إلى مناطق سياحية من الدرجة الأولى كاملة بمرافقها وفنادقها وموتيلاتها ومجهزة سياحيا بكل ما فى العصر من تكنولوجيا .. وتمت تلك التنمية السياحية فى مدى ١٨ شهرا وليس فى مدى ٣٠٠ شهر يا سيادة الوزير كما تخططون بتعاقدكم مع شركة الدجالين فى هونج كونج .

لقد كان يكفى أن تؤشر مصر ، بلد توت عنخ آمون والآثار الخالدة والشمس الساطعة ، وأن تعلن عالميا عن رغبتها فى التنمية السياحية لمناطق بعينها لتتزاحم عليها الشركات الكبرى العالمية ذات الأصالة وطول الباع فى التنمية والتى تعرف معنى العمل لا الدجل ..!

السياحة الحقيقية لا السمسرة ..

ويقول السيد الوزير إن الدول السياحية فى مختلف بقاع العالم تعطى الأرض بالمجان للمشروعات السياحيه . إن هذا صحيح ولكننا فى نفس الوقت لم نر دولة واحدة تتصرف ببلاهة وغفلة بحيث تعطى أرضها بتراب الفلوس لشركة سماسرة لتبيعها تحت ستار السياحة . ومن التمويه والضحك على الذقون أن ندعى أن الشركة التى تعاقدت معها وزارة السياحة شركة تنمية سياحية أساسا ، فهى حتى الآن وبعد مضى سنتين على توقيع العقد لم تزاول إلا نشاطات السمسرة وما كان يجب أن تسلم الأرض إطلاقا منذ البداية لأنها غير أهل لشرف التعاقد معنا أصلا .

الساحل الشمالى ..

ونستطرد فنقول إن ما يحدث فى تلك الدول التى تعطى الأرض بالمجان للمشروعات السياحية : إن ذلك يتم عادة على أساس أن تقوم الشركة السياحية التى تأخذ الأرض بالتنمية السياحية الكاملة للمنطقة اعتمادا على مواردها وإمكانياتها الخاصة وفق مشروع محدد متفق عليه . وعادة ما يتم ذلك فى سنوات قليله قد لا تتجاوز سنتين أو ثلاثا . . ثم تقـــوم الشركة بعد استكمال المشروع باستغلاله سياحيا لحسابها الخاص لمدة تصل عادة إلى سبع سنوات لاستعادة مستحقاتها مع ربح مجز معقول ، ويصبح بعدها المشروع بالكامل ملكا للدولة ..

هذه هى الطريقة المتبعة مع الشرفاء من المستثمرين .. والأمثلة كثيرة ، بل إن بعض مناطق الساحل الشمالى من بحرنا المتوسط ستتم تنميتها سياحيا بهذه الطريقة بالاتفاق بين بعض الجمعيات المهنيه التى تملك مساحات فى ذلك الساحل الشمالى وبعض الشركات الكبرى السياحية العالمية .

وهكذا فإن أحدا لم يقل أبدا يا سيادة الوزير إنه يجب أن ننتظر ربع قرن من الزمان لننمى منطقة ما سياحيا فى وجود الخبرة والمال والتكنولوجيا وهى اللزوميات المستهدفه من الانفتاح على الخارج والاستعانة بالشركات العالمية .

البترول والسياحة ..

وأقول يا سيادة الوزير ..

ليكن لك فى قطاع البترول مثلا يحتذى به ..

إن مصر قد تحولت من دولة مستوردة للبترول إلى دولة مصدرة للذهب الأسود ، وسيبلغ إيرادها بليون دولار عام ١٩٨٠ وكل ذلك فى بحر سنوات معدودات والسبب هو الاستعانة بالشركات العملاقه الوطيدة الأقدام والتى أنفقت مئات الملايين من الدولارات فى عمليات البحث والتنقيب .

ولو أن القطاع قد استعان بشركات من صنف « السلحفاة الأفاقة » التى تستعين بها وزارة السياحة لكنا مازلنا إلى اليوم نستورد البترول ونحبو على أقدامنا فى بلاهة حمقاء .

وبعد إنى أطالب . كما سبق أن طلبت ، بإلغاء هذا العقد الذى أبرم مع شركة السمسرة المذكورة لما يتم من استغلال لأرضنا وترابنا ، ولضرره الفادح بتراثنا وحضارتنا وتاريخنا العريق وللعملية الاحتكارية البشعة التى يتضمنها العقد الذى يسمح للشركة باحتكار أرضنا لمدة قرن من الزمان ..

ولا أملك فى نهاية المقال إلا أن أقول ..

سحقا للغفلة والبلاهة ..!!

سحقا للاحتكار ..!!

سحقا للتواطؤ والعمولات ..!!

وسحقا لغيبوبة الدجل السياحى التى غرق فى دياجيرها التائهون الغافلون البلهاء ..!!

* * *

وفى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٧ نشر الأستاذ الدكتور أحمد جامع رئيس قسم الأقتصاد بكلية حقوق عين شمس مقالا بعنوان : (ماذا فعلوا بهضبة الأهرام ؟ بدلا من تنمية السياحة قسموا الهضبة وباعوها !) جاء فيه : (وكان قد ألقاه محاضرة بنادى التجارة مساء ٢٥-١١-٧٧ باسم أكبر عملية نصب فى التاريخ) .

يتمثل جوهر عملية التحايل الكبرى التى تعرضت لها مصر من شركة هونج كونج فى أن الشركة قد أدخلت الحكومة المصرية (ممثلة فى المؤسسات المصرية العامة للسياحة والفنادق كشريك معها فى شركة سميت باسم « الشركة المصرية لتنمية السياحة » وذلك بحصة فى رأس المال تبلغ ١,٣٦٠,٠٠٠ دولار أمريكى (٤٠ ٪ من رأسمال الشركة) وأخذت من مصر فى مقابل هذا المبلغ الضئيل حق الانتفاع بأربعة آلاف فدان فى هضبة الأهرام وألف ومائة فدان فى رأس الحكمة لمدة تسعة وتسعين عاما [1] ، أى شبه ملكية .. وتبلغ مساحة الأراضى التى حصلت عليها الشركة ٢١,٤٢٠,٠٠٠ متر مربع . وبهذا تكون مصر قد حصلت على مبلغ ٦,٣ سنت (الدولار الأمريكى

(١) هذا فى المرحلة الأولى تزاد وتصل إلى عشرة آلاف فدان فى هضبة الأهرام وعشرين ألف فدان فى رأس الحكمة ، بل إن كتالوج المشروع فى الشركة يقول ص ٨ (التنمية الكافية للهضبة التى تبلغ مساحتها ١٠,٠٠٠ فدان من جملة المساحة المقرره للتنمية التى تبلغ مساحتها ٢٠,٠٠٠ فدان كجزء قومى مدخر) .

يساوى ١٠٠ سنت) عن كل متر مربع تنازلت عن حق الانتفاع به .

فماذا فعلت الشركة بهذه الملايين من الأمتار المربعة التى حصلت وحدها دون شريك على حق الانتفاع بها ؟ .. عمدت الشركة بكل بساطة إلى إعادة بيع هذا الحق للأفراد فى الخارج والداخل ، وبدأت وفقا لتصريح رئيس مجلس إدارتها ، الدكتور صلاح عبد الوهاب الممثل للجانب الأجنبى فى الشركة ، ببيع ٥ ٪ من أراضى هضبة الأهرام (٨٤٠,٠٠٠ متر مربع) حصلت فى مقابلها على أربعة ملايين من الدولارات .

ما هو أدهى وأمر ..

لكن هذا ليس هو كل شىء ، بل يوجد ما هو أدهى وأمر ..

ذلك أن الشركة حصلت من الأفراد الذين باعت لهم حق الانتفاع المشار إليه بالإضافة إلى ثمن الحق ، على حوالى ٢٠ جنيها مصريا كتكلفة للمرافق الأساسية للمتر المربع الواحد فماذا حدث بعد هذا ؟ .. لقد قرر محافظ الجيزة أن تتولى المحافظة على نفقتها الخاصة إقامة المرافق الأساسية لمشروع هضبة الأهرام .

فلنتصور هذا : فى مقابل كل دولار أعطته الشركة لمصر كحصة عينية نظير تخليها عن حق الانتفاع لمدة ٩٩ عاما بأراضى هضبة الأهرام ، حصلت الشركة نفسها على ٥٢٥ دولارا نظير تخليها عن هذا الحرق ذاته للأفراد . إننا أمام عملية تحايل بالمعنى الحقيقى للكلمة لأن قرار وزير الأقتصاد والتعاون الأقتصادى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٥ بالترخيص فى تأسيس الشركة المصرية لتنمية السياحة نص فى مادته الثانية على أن (غرض هذه الشركة هو تنمية المناطق السياحية فى منطقة الأهرام ورأس الحكمة ..) فاذا بالشركة تنقلب إلى شركة تقسيم للأراضى وسمسرة وتنص فى العقد الأبتدائى لتأسيسها فى المادة ٣ فقرة ٦ على أن (لها الحق فى بيع حق الانتفاع بالأراضى الصحراوية بمنطقة الأهرام ومنطقة رأس الحكمة) .

تقسيم الأراضى للأسكان :

ومعنى هذا بكل وضوح أن شركة هونج كونج أتت إلى مصر مدعية بأنها شركة سياحية ، تريد تحقيق المزيد من الدخل السياحى لمصر . وعن هذا الطريق حصلت على الترخيص بإنشاء الشركة المصرية للتنمية السياحية وإخضاعها لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية

والسياحية بما يتضمن من إعفاءات جمركية . والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة بما يتضمن من إعفاءات ضريبية ، أما الحقيقة التى مارستها الشركة فعلا فهى تقسيم الأراضى للإسكان ، وبيعها بأكثر من خمسمائة وخمسة وعشرين ضعفاً لما أعطته لمصر فى مقابلها .

٢٧مليون جنيه !!

والآن نورد بعض الملاحظات التى تؤكد طابع التحايل الصريح لمشروع هضبة الأهرام :

- باعت شركة هونج كونج حصة قدرها ٢٨ ٪ منها للبليونير عدنان خاشقجى بعد أن حصلت على امتياز الانتفاع بأراضى هضبة الأهرام ورأس الحكمة ، بمبلغ ١٢ مليون دولار .
- باعت الشركة حصة قدرها ٢٣ ٪ من نصيبها فى شركة تنمية السياحة إلى أميرين سعوديين بمبلغ ١٥ مليون دولار .
- نشر أن تكلفة مشروع هضبة الأهرام تبلغ ٥٠٠ خمسمائة مليون دولار وإذا نظرنا إلى المبالغ التى دفعت فعلا فى شركة تنمية السياحة فسنجدها حوالى نصف مليون دولار ، ثم ٤٠٠,٠٠٠ دولار بعد ذلك بعام تكاد لا تكفى لدفع مرتبات أعضاء مجلس الإدارة وإيجار مبنى الشركة.. فمن أين ستأتى الخمسمائة مليون دولار ؟ هل من الأقتراض ؟ وفى هذه الحالة يكون الهدف الأساسى المعلن للمشروع ، وهو الإسهام فى تنمية الدخل القومى عن طريق السياحة لم يتحقق مادام المستثمرون الأجانب لم يقدموا إلى مصر بروؤس أموالهم كما هو المفروض . أم ستأتى الخمسمائة مليون من حصيلة بيع حق الانتفاع بأراضى الأهرام ورأس الحكمة ؟ وهنا كان يمكن للمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق أن تتولى بنفسها عملية تقسيم أراضى هضبة الأهرام وبيع حق الانتفاع بها . أم ستأتى الخمسمائة مليون دولار من أموال شركة هونج كونج المخبأة ؟ وفى هذه الحالة فإننا نتساءل لماذا لم تسهم الشركة بهذه الأموال فى رأسمال شركة تنمية السياحة وتأتى بها إلى مصر لاستغلالها فيها .. كما هو المفروض . أم أن الخمسمائة مليون دولار لن تأتى أبدا وستكتفى شركة هونج كونج بما حققته فى المستقبل القريب من أرباح وتعمد إلى بيع حقها فى شركة تنمية السياحة شيئا فشيئا ثم تترك المشترين الجدد ، وهم من

الأشقاء العرب ، يواجهون المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق والأفراد الذين اشتروا حق الانتفاع ؟

تساؤلات إلى المسئولين :

والآن فإننا نطرح على المسئولين فى مصر الذين وافقوا على مشروع هضبة الأهرام ورأس الحكمة التساؤلات الآتية :

ـ لماذا لم تعط المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق لشركة تنمية السياحة قطعة أخرى من الأراضى خلاف هضبة الأهرام مع أن الصحارى فى مصر لا حد لها ، وكان من الممكن أن تأخذ الشركة أربعة آلاف فدان فى أول طريق مصر أسكندرية الصحراوى .

ـ لماذا سمحت المؤسسة لشركة تنمية السياحة بأن تتصرف فى أراضى هضبة الأهرام كأنها المالك الوحيد لحق الانتفاع بها أو صاحبة امتيازها مع أن المادة الثانية من القرار الوزارى لتأسيس الشركة تنص صراحة على أنه لا يترتب على صدور هذا الترخيص منح أى احتكار أو أمتياز ؟

ـ لماذا يقارن المسئولون أراضى هضبة الأهرام بأراضى مدينة ١٠ رمضان لتبرير الثمن البخس الذى بيعت به ، وهى مقارنة لا يمكن أن يقتنع بها عاقل أو حتى نصف عاقل .

ـ لماذا لا تعرض وزارة السياحة ، إن كان المسئولون فيها يعتقدون أنهم قد تصرفوا فعلا بما يكفل تحقيق المصلحة العامة وأن كل ما يجرى فى هضبة الأهرام من جانب شركة هونج كونج هو فى صالح مصر ، لماذا لا تعرض الوزارة الموضوع برمته على لجنة محايدة ، لتقصى الحقائق يشترك فيها أعضاء من مجلس الشعب وأساتذة من الجامعات فى التخصصات التى تمس الموضوع ومسئولون من مصلحة الآثار ووزارة السياحة ، وتنشر النتيجة التى تنتهى إليها اللجنة على الرأى العام ليطمئن على سلامة تصرفات الوزارة ؟

* * *

وكتب المهندس الدكتور محمد زكى حواس بحثا عن المشروع بعنوان (جروح سياحية حول الطود الشامخ) عدد فيه مآسى العقد الذى أبرمته وزارة السياحة مع شركة هونج كونج ثم ناقش الموضوع على هذا الوجه :

مناقشة المشروع :

وبدراسة جوانب وملابسات المشروع وبنود التعاقد على إنشائه بين

وزارة السياحة وبين شركة هونج كونج ومناقشة المشروع مع عديد من المعماريين والمخططين والأثريين نود إبراز النقاط التالية من الناحية التخطيطية الهندسيه :

أولا : اشتمل البند ١ من المادة ٣ على شرط تنمية السياحة العالمية بمنطقة الأهرام ورأس الحكمة فى حدود الخطة العامة المتعددة ، عن طريق بناء الفنادق ودور السينما والمطاعم والملاهى وأماكن الإقامة للسياحة والقرى السياحية والنوادى والمقاهى إلى غير ذلك من المنشآت السياحيه .

الرأى : أن هذا الشرط بمعناه التخطيطى أن تقوم الشركة بأنشاء ما ورد ذكره من نوعيات المبانى بصورة متكاملة ومتناسقة ومتجانسة وأن تتكامل هذه المبانى مع الهيئة المحيطة ومع المرافق والخدمات اللازمة لها . ومعنى ذلك أن بيع أراض مقسمة بالمشروع يقحم صفة الإسكان عليها كما أن دخول الطراز الأندلسى المعلن عنه إلى مبانى المشروع يدمر التجانس والتكامل المطلوبين وواضح أن مسئولية الشركة بالدرجة الأولى فى الإنفاق على بناء جميع هذه المبانى من رأسمالها ليكون الاستثمار حقا لها بعد ذلك .

ثانيا : نص البند على أنه « للشركة حق إدارة واستغلال وتأجير وبيع والتصرف بأى وجه من الوجوه فى المنشآت المنفذة طبقا لما تقدم » .

كما نص البند ٦ على « بيع وتأجير الممتلكات السياحية من كافة الأنواع »

الرأى : البيع والتصرف يفقد السيطرة والتجانس بالمشروع كوحدة متكاملة ويتبعه مشاكل النمو والامتداد علما بأن الشركة فى هذه الحالة تبيع ما لاتملكه وحتى حق الانتفاع تبيعه بينما لم تسدد بعد ، التزاماتها عنه .

ثالثا : المادة ٦ تنص على أن المساحة المتعاقد عنها هى :

— ٤٠٠٠ فدان بالهرم تزاد إلى ١٠ آلاف فدان (وعشرة آلاف أخرى مدخرة « كتالوج المشروع » أى عشرين ألف فدان فى الهضبة أيضا) .

— ١١٠٠ فدان برأس الحكمة تزاد إلى ٢٠ ألف فدان .

الرأى : وواضح مبينا من هذا التوزيع أن حصيلة ٤٠٠٠ فدانا الدفعة الأولى تزاد إلى الضعف ونصف بالهرم إنما تمثل الجانب الأكبر فى المشروع وهى المغنم الذى سينفق على سداد باقى القيمة المتعاقد عنها بينما اكتفى المشروع ببداية قدرها ١١٠٠ فدان فقط برأس الحكمة تزاد إلى حوالى ٢٠ ضعفا وواضح فيها السر الاقتصادى والحسابى وراء هذا التوزيع النسبى وهو اختلاف البعد الزمنى لسرعة توزيع أرض هضبة الأهرام عن زمن توزيع أرض رأس الحكمة كما يختلف المدى الزمنى لتوصيلات المرافق والخدمات .

وهذا يعنى أنه كان من الممكن ـ بفرض سلامة اختيار الموقع ونحن نعترض عليه هندسيا وأثريا ـ أن ينفق المشروع على نفسه دون الحاجة إلى شريك أجنبى يسهم كما ورد بالعقد برأس مال ضعيف لا يمثل أكثر من إسهام بنفقات العاملين والمشرفين على بداية المشروع .

رابعا : لا توجد خطة زمنية Time Plan (جدول زمنى لمراحل تنفيذ المشروع (تنظم إنهاء توصيلات المرافق والخدمات فى مواعيد محدده يليها عمليات البناء وهذا أساس لجميع الأعمال الهندسية والمشروعات وتعمل به المكاتب الهندسية المصرية وشركات المقاولات بمصر لتحديد بدايات ونهايات الأعمال ولا يمكن احتساب اقتصاديات المشروعات إلا على أساس الجداول الزمنية التنفيذية ، كما أن بداية المشروع بهذا الأسلوب ينشأ عنه ما تقوم به العمالة المحلية من إقامة أماكن إيواء لنفسها بالإضافة إلى الأماكن التى يقيمها المقاولون فتنشأ تجمعات عشوائية تسمى فنيا Slums يشق عمليا بعد ذلك إزالتها لارتباطها بخدمة امتدادات المشروع .

خامسا : السعر الذى ورد أنه ٤٠ قرشا بدلا من ٤ قروش فى سعر الشركة باعتبار المساحة المسموح بها فعلا وهى ١٠٪ من المساحة الكلية يحوى مغالطة هندسيه وحسابيه فلجان تقدير العائد بوزارة الإسكان تطبق القاعدة الصحيحة وهى احتساب قيمة المساحة الكلية لصالح المبنى مهما كانت نسبة السماح للمبانى

وبذا يظل فرق السعر الحقيقى هو ما بين ٤ قروش للمتر المربع و٣٠ دولارا للمتر المربع الواحد .

سادسا : إذا احتسب سعر ٢٠ جنيها تأمينا للمرافق (لم يذكر أهو للمتر

المربع أم للقطعة (فأن الثمن الذى سيدفعه المشترى للشركة فورا كتأمين لن يحصل على المرافق إلا بعد سنوات طويله تكون دورة رأس المال قد ضاعفت المبالغ للشركة مكررا دون عائد للحكومة كشريكة أو للمشترى كصاحب حق .

الناحية الجماليه التخطيطية :

سابعا : إنشاء مدينة سياحية أو غير سياحية على هضبة الأهرام يتناقض مع الأصول التخطيطية والتاريخية للمنطقة لما يلى : —

(أ) المشروع يطمس إلى الأبد إمكانيات الكشف الأثرى والحفائر الجديدة بالمنطقة فالأهرامات لم تكن تبنى وحدها دائما كان الهرم يبنى ضمن مجموع متكامل من المعابد والمقابر بل مدن متكاملة يقطنها العاملون بالمشروع وكانت المدينة عادة ممتدة على مسافات بعيدة ومقسمة إلى أحياء يسكن أحدها العمال والناحية الغربية كانت للأسرى والنواحى الشمالية كانت للمهندسين ويتبعهم الأمراء ثم قصر الملك الذى كان ينزل به عند تفقد المشروع .

وسكنى الجانب الشرقى من الهرم رغم تبعيته للآثار حاليا ليست يقينيه كغرب وشمال الأهرام حيث كان شرق الأهرامات يضم منحدرات رفع الحجارة وأماكن القطع والعمل .

(ب) المشروع يجعل الـ Skyline خط سماء الموقع يختل عن اتزانه الذى احتفظ به آلاف السنين ويقحم عليه أشكالا مستحدثة دخيلة عليه ومنفرة للإحساس الفنى .

(جـ) يبدو جمال الهضبة والأهرام وأبو الهول فى عرض الصوت والضوء فى الظلمة السابحة فيها بينما الأضواء المدروسة تسلط مع الراوى عليها وستتداخل الأضواء والأصوات مما يفسد الجو التاريخى للموقع .

والمشروع سياحيا كان أو غير سياحى سيفقد المكان المحيط بالأهرام جلاله وروعته وسيخلق مزاحمة من عناصر المدينة الحديثة على الهالة المحيطة بالموقع وأذكر أنه فى المسابقة العالمية لجامعات العالم قد نصت الشروط على عدم استخدام الأسفلت فى الطريق حول الأهرامات حتى لا تفسد الموقع

بلونها وخطوطها المحددة وعدم إقامة أى مبان ثابتة مع اللجوء إلى استخدام الخيام واللمبات فى عمل الوحدات السياحية .

الخلاصة :

نحن نرحب باستخدام خبرات أجنبية فى السياحة والتسويق السياحى لجلب الوفود والمجموعات والدعاية وإدارة الفنادق وترشيد وتدريب المصريين فى هذا المجال ولكن ثبت دائما التفوق المصرى « وأكثر ما يتضح ذلك عندما يعمل المصرى فى صميم بلاد هؤلاء القادمين الأجانب » وذلك فى المجال الفنى والهندسى .

* * *

وكتب الأستاذ الدكتور محمد جمال الدين موسى للمرة الثالثة تحت عنوان (قانون الاستثمار العربى والأجنبى يجب أن يعدل) (1) جاء فيه : .

فأنا لا أدرى كيف تستأثر هيئة الاستثمار العربى والأجنبى أو الجهات التنفيذية وحدها بالنظر فى شئون الاستثمار وهى أمور إذا كانت لها جوانب اقتصادية فى المقام الأول إلا أن لها أيضا جوانب سياسية وجوانب لها صلة بالكينونة العامة للدولة وسيادتها وثقافتها وتراثها وأرضها وكيانها الحضارى وعلاقاتها الخارجية مع الدول ..

موافقة مجلس الشعب ضرورية :

إن المفروض أن مشروعات الاستثمار ومشروعات الانفتاح الاقتصادى مشروعات تحدد مستقبل مصر لسنين طويله قادمة ولا يمكن أن تتم الموافقة على تلك المشروعات الهامه ذات الصبغة الكيانية بدون مناقشتها فى مجلس الشعب وبدون أن توضع كل تفصيلاتها وبنودها فى مضبطة المجلس لدراستها وبدون التصريح بها من نواب الشعب وممثلى الأمة .

ولعل أبلغ مثل على الأضرار التى يمكن أن تحيق بمصر من انعدام الرقابة الشعبية فى هذا الصدد هو عملية الشركة الأجنبية التى منحت حق استغلال هضبة الأهرام بلا أى اعتبار لما يجره هذا الاستغلال من إهدار للقيم الحضارية والأثرية لأعظم معبد حضارى فى العالم وأروع أثر تاريخى على الإطلاق إلى جانب الاستهزاء البشع بعقولنا ومداركنا ..!!

---

(1) الأحرار العدد السابع ٢٦-١٢-١٩٧٧ .

تعديل قانون الاستثمار :

إننا نطالب بتعديل قانون الاستثمار العربى والأجنبى بحيث ينص على ضرورة عرض جميع المشروعات عرضا كاملا تفصيليا على مجلس الشعب ولجان مجلس الشعب لمناقشتها من كافة النواحى التخصصية والسياسية والسيادية والعامة قبل إقرارها . فنحن لا نريد أن نعيد مرة أخرى عصر الامتيازات الأجنبية أو عصر الشركات الاحتكارية ذات الشروط المجحفة وأن نصحو فجأة بعد غفوة لنجد عقودا ضارة أبرمها الغافلون التائهون يستلزم إلغاؤها دخولنا فى دوامة التعويضات أو عودة الماضى الأليم ..

كما نطالب بأن تكون موافقة مجلس الشعب على أى مشروع استثمارى ذات أثر رجعى بمعنى أن نفتح ملفات ودوسيهات جميع شركات الاستثمار الأجنبية التى تمت الموافقة عليها وتوضع بنود الاتفاق وتفصيلاته فى مجلس الشعب لدراستها تمهيدا للموافقة على الصالح منها وإيقاف الضار منها بمصلحة البلاد .

كما أنه من الضرورى النص صراحة فى قانون الاستثمار على ألا تزيد نسبة الشريك العربى أو الأجنبى بأى حال من الأحوال عن ٤٩ ٪ حتى لا تكون له حرية التصرف والعمل وأن يطبق هذا الشرط على ما أبرم سلفا من عقود واتفاقات .

الأصول المالية للمشروع :

وتأكيدا لوجهة النظر التى أنادى بها انظروا معى يا سادة إلى عملية بيع الهرم . إن مصر قد قدمت بمقتضى العقد الذى أبرمته وزارة السياحة ثلاثين ألف فدان فى هضبة الأهرام وفى رأس الحكمة للشركة الأجنبية لإقامة منشآت سياحية عليها .

فاذا تساءلنا ماهى الأصول المالية للمشروع لوجدنا أن كل اسهام تلك

الشركة فى رأس المال لا يتعدى مليونين من الدولارات ..!

والأدهى ، والأمر أن الشركة — ووفقا للعقد — لم تقم إلا بتسديد ربع التزامها من رأس المال وهو مبلغ نصف مليون دولار ..

فهل مبلغ نصف مليون دولار هو الرأسمال الذى ستبدأ به شركة الدجالين والمشعوذين عملية التنمية السياحية لثلاثين ألف فدان ..؟

هل هذا هو الانفتاح السياحى فى شرعك يا وزير السياحة السابق أو اللاحق ؟؟

إن نصف مليون دولار يكسبها تاجر شنطة فى صفقة واحدة أو صاحب بوتيك فى شارع الشوار بى أو محل أحذية فى شارع طلعت حرب أو بواب عمارة لديه بعض الشقق المفروشة التى يديرها لحسابه الخاص سياحيا لزبائن سياحة المتعة المحترمين الذين تحتضنهم وزارة السياحة ..

إن الغيظ يكاد يخنقنى من هذه البلاهة وهذه الغفلة وهذه الجهالة ..

إنه شىء يندى له الجبين ..

إنه شىء لا يصدقه العقل ..!!

إن صاحب كل ضمير حى لا يملك فى هذه المحنة القاسية إلا أن يصرخ فى وجه الغافلين قائلا ...

أفيقوا يا جهابذة السياحه فى مصر من هذا العبث ومن هذا اللهو ..

أفيقوا يا عباد الانفتاح الزائف ..

أفيقوا من غيبوبة المشروعات الوهمية وغفلة الشعوذة الترفيهية وتخدير الدجل السياحى ..

إن هذا العقد الذى أبرمته وزارة السياحة مع شركة الدجالين فيه إهدار للعقلية المصرية والفكر المصرى والذكاء المصرى قبل أن يكون عملية تآمر على حضارة مصر وتراث مصر وتراب مصر .

ولعل من البديهيات التى يجب أن نطالب بها والتى كان يجب أن ينص عليها فى قانون الاستثمار أن توضع الأصول المالية الكافية لأى مشروع يتفق على تنفيذه فى بنوك مصر قبل الموافقة عليه وألا تقل تلك الأصول عن خمسين فى المائة على الأقل من تكاليف المشروع ضمانا للجدية وحتى لا نقع بعد اليوم فى شراك الانتهازيين والأفاقين كما وقعنا هذه المرة فى مصيدة النسيج العنكبوتى لهذه الشركة المغامرة القابعة فى دهليز جانبى فى هونج كونج ..!!

* * *

هكذا عرفت الدنيا أن لمصر عينا لا تنام ولا تضام . ولم تقتصر الكتابة المعارضة والمندددة بشركة هونج كونج على مصر بل كتبت ضدها صحافة الغرب والشرق . كتبت ضدها صحف فرنسا وانجلترا وكوبنهاجن وكتبت ضدها بيروت والكويت . بل كتبت ضدها صحف كندا نفسها التى ينتمى إليها أصحاب مشروع هضبة الأهرام !!

ماذا قالت المجلة الكندية الأقتصادية ؟

هذا هو موضوع الفصل السادس بما كشفت من خبايا وخفايا وأسرار.

٦

اسرار لم تكن تعرفها وزارة السياحة

((المغامرون))

« اذا جاء الشرير ، جاء الاحتقار
ايضا ، ومع الهوان عار »
امثال ـ الاصحاح الثالث عشر

لعل القارئ يذكر المجلة الكندية التى أشرت إليها فى مستهل الكتاب . أعنى مجلة The Financial Post التى كشفت المستور من حقيقة شركة جنوب الباسفيك التى تعاقدت معها وزارة السياحة . . ومن الطريف أن دفاع الشركة أعلن سروره بها فى ذكاء شديد واعتبارها مستندا فى صالحه لا صالحى ! !

واليكم القصة المذهلة فى أصلها الأنجليزى وترجمتها العربية .

اتخذت المجلة عنوانا تقول فيه « عودة بيتر مونك » مثل عودة « فرانكشتين » .

وفى العنوان دلالة لا تخفى .. عودة بيتر مونك ! لقد نشرت المجلة صورته على هيئة صقر يغطى بجناحيه الأهرامات ! !

اتخذت المجلة عنوانا تقول فيه « عودة بيتر مونك »
(The return of Peter Munk)

تقول المقالة عن مؤسس الشركة (العائد) بيتر مونك وزميله دافيد جيلمور ، وقد أصبحا أعضاء فى مجلس الإدارة للشركة المصرية لتنمية السياحة ، والثانى يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة ! (قبل عشر سنوات دفن (بيتر مونك) تحت رماد « كليرتون ») . وكليرتون هذه هى الشركة السابقة التى أسساها وطردا منها .

2 (Ten years ago he was buried in the ashes of Clairtone).

تقول المقالة ص ٢ عن شركة كليرتون :

(.. ولكن حدث فى شهرى الكابوس فى عام ١٩٦٧ أن استبد الفزع بحكومة نوفاسكوشيا (إحدى مقاطعات كندا) ، وقد اتضح أنها كانت على

حتى فى ذلك ، بسبب القرض الذى تزيد قيمته على ١٢ مليون دولار والذى أغرت به شركة كليرتون على التوسع إلى الشرق ، فقامت بالاستيلاء على الشركة وطردت مونك وجيلمور) .

3 (And then, in two nightmare months of 1967, the Nova Scotia government — quite rightly, it transpired — panicked over the Us $ 12 million plus loan with which it had wooed Clairtone Castward. took control of the company and fired Munk and Gilmour).

وهل بعد الاستيلاء على الشركة وطرد مؤسسيها ما يحتاج إلى تعليق ؟ خاصة وأن المجلة نشرت فى صفحة منها مانشيتات الصحف التى نشرت هذه الفضيحة المالية منقولة من الرسم البيانى للستينات ، وتعليقاتها ومنها :

(الحلم الذى تمزق فى منتصفه)

(حققت كليرتون ومؤسساها مونك وجيلمور ارتفاعا سريعا ثم انهيارا أبعد سرعة) .

4 (The dream that came apart at the seams)
(.... The rapid rise of Clairtone and its founders Munk and Gilmour and the even swifter collapse of the venture).

وتقول المجلة فى موضع آخر ص ٤٨ :

(والذى حدث فعلا أن قام واحد من حملة أسهم « كليرتون » برفع دعوى مدنية عليه ادعى فيها أن بيتر مونك باع أخيرا أسهما مع أنه يعلم جيدا أن ثروة الشركة تنحدر إلى الحضيض .)

وقد عمد مونك فيما بعد إلى تسوية الأمر خارج المحكمة مقابل٢١,٣٧٣ دولار) .

5 (What he got, in fact, was a civil suit, brought by a Clairtone shareholder, charging that Munk had recently sold some shares knowing full well that the companies fortunes were about plumet. Munk settled out of court for $. 21,373).

وفى المقال يقول بيتر مونك عن نفسه بعد فضيحة كليرتون (ص ٨) أذكر أننى ذهبت فى تلك الليلة إلى حفل عشاء فوجدت الناس يلتفتون إلى فجأة ويقولون : لعله كان لصا فقد انهارت دنياه المالية واهتز احترامه لنفسه .

6 (I still remember going to a dinner party that night and

suddenly people are starting to look at you and say, may be he was a thief : Your financial world collapses, your self-respect is shaken up).

ومن العجب أنه بعد الخسارة والطرد والقضايا من حملة الأسهم وما يصفه به المجتمع ، يصبح رئيسا لمجلس إدارة هذه الشركة التى اشتركت مع وزارة السياحة وعضوا بمجلس إدارة شركة تنمية السياحة المصرية !.. علما بأن المادة ٢٥ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة ينص على :

(لا يجوز أن يكون عضوا فى مجلس إدارة أية شركة مساهمة من حكم عليه بعقوبة جنائية أو عقوبة جنحة عن سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو تفاليس أو بعقوبة من العقوبات المشار إليها فى المادتين ١٠٣ ، ١٠٥ من هذا القانون) ..

أما عن طريق وأساليب مؤسسى الشركة بيتر مونك وديفيد جيلمور فى التعامل المالى والاقتصادى فتوضحه المجلة .

تقول المجلة (ص ٥٠) :

(فحين نضبت الأموال البريطانية استطاع بيتر مونك أن يمسك بسنارة الآبار العربية المالية المتدفقة . !)

7 (.... because, as British money had dried up, Peter Munk had managed to hook up with gushing Arab Financial Wells).

وتقول المجلة عن مشروع هضبة الأهرام بعد أن تعدد مواهب ديفيد جيلمور فى إقامة الحفلات بما فيها ، ومن فيها من طرق الإقناع التى يقوم بها :

(وقد قام جيلمور بتمهيد الطريق كله فى مصر ، وعمل جميع التشهيلات ثم جاء مونك يكتسح بميزانياته وشروط تعاقداته ..).

8 (Gilmour laid all the ground work in Egypt, did all the nicing. Then Munk swept in with his balance sheets and contractual clauses) Page 51.

إنها إشارة لاتخفى عن الطرق التى سلكاها فى الوصول إلى اقتناص المشروع . يكفى أن نعلم أن أصحاب شركة ممتلكات جنوب الباسفيك

(الشرق الأوسط) والتى تعاقدت مع وزارة السياحة برأس مال قدره مليونان (٢ مليون دولار) يدفع مقسطا على خمس سنوات تبيع حصة قدرها ٢٣٪ من الشركة بمبلغ ١٥ مليون دولار (خمسة عشر مليون دولار) إلى أميرين سعوديين بعد أن ظفرت بالمشروع ! !

9 (.... and the two Saudi Arabian princes, who are partners in the pyramids venture and who so far put up Us $ 15 million to buy 23 % of the south pacific properties ....) p. 50.

تحقير مصر وآثارها :

— فى المقال نجد مؤسس الشركة بيتر مونك يقول ساخرا بعد أن ذكر جزيرة فيجى : (ولايسعك أن تتصور تحديا أكبر منها إلا بالتصدى للأهرام ، أعنى أخذ قليلا من الماء وقليلا من البراز ، وأصنع واحة من الخضرة حيث لم يكن هناك إلارمل من خمسة آلاف عام) .

10 (And you couldn't think of a bigger challenge than to tackle the pyramids. I mean to take a little water and a little shit and make an oasis of green where there's only been sand for 5000 years). Page 8.

مونك المطرود من كابرتون ، يسخر من الأهرام وهضبة الأهرام . وإن كان عباقرة آخرون من موظفيه فى العلاقات العامة يمنون على الشعب المصرى فى الاعلانات التى أغرقوا بها الصحف عندما ذعروا من المقالات ، بالواحة السادسة ! واحة هضبة الأهرام . الواحة التى يعدها بيتر مونك « قليلا من الماء وقليلا من البراز » .

11 (I mean to take a little water and a little shit) page 8.

وبعد هذ نجد فى المصريين من يدافع عنه . . ومن يتعاقد معه ! !

هل نلوم المجلة الاقتصادية الكندية على قولها تعليقا على هذا القول الرخيص (إنه أول رجل يعطى تفويضا على بياض لكى يعبث بالأهرام) .

12 (..the first man to be given carte planche to trife with the pyramids) page 6.

وتعلق المجلة هذا بأن (الحكومة المصرية جائعة إلى السياحة) .

13 (.... and the tourist — hungry Egyptian Government)

وبعد السخرية من الأهرام ومن الحكومة المصرية ، امتدت السخرية المنغارية الكندية إلى الشعب المصرى !

يقول بيتر مونك . . فى معرض الثناء على زميله « جيلمور » إنه من المرونة والصبر بحيث يستطيع أن يقابل مصريا مسئولا من وزارة السياحة ويتحدث معه ! ! أما هو .. أما بيتر مونك فانه يقول :

(وما كان بوسعى أبدا أن التقى فى مأدبة عشاء بشخص مصرى

لا بأس ، فلعلى كنت أقابله ، ولكننى ما كنت أصغى إليه أبدا (! ! .

---

14 (I would never have met some Egyptian guy at a dinner party well, I probably could but I'd never have listened) page 51.

وليست السخرية فقط هى ما قدمها مونك .. إنه يقدم لنا أيضا الأمانى .. الحقيقة أنه يقدم الأمانى لكندا يحققها على حساب الشعب المصرى المرزوء به .

بيتر مونك يأمل ، خاب أمله ، بمشيئة الله ، أنه بعد أن ينجز مشروع الأهرام ، أن ينتقل بأعماله إلى كندا (كندا التى طرد منها منذ عشر سنوات وأعلن إفلاسه على الملأ) .

يقول بيتر مونك : (لو استطعت أن أحول بليونى دولار إلى أموال استثمار فى كندا ، لفعلت) .

15 (and one day, when the pyramid's venture is completed, he wants his business to be in Canada).
(.... and could channel US $. 2 billion in development funds into Canada) p. 52.

نعم ، ٢ بليون دولار يربحها من مشروع هضبة الأهرام يقدمها إلى كندا حتى ترضى عنه بعد أن طرد منها فى فضيحة شركة كليرتون .

هذه هى الصورة الحقيقية لهؤلاء الذين تدعى وزارة السياحة أن شركتهم تمثل أولى ثمار سياسة الدولة فى مجال الانفتاح .

صورة رسمتها المجلة الكندية الاقتصادية التى تصدر فى بلده نفسه .

* * *

— ولعل الاندفاع إلى بيع الأرض بعد تقسيمها على الورق وإيداع الثمن فى الخارج والذى لم يرد إلا بعد أن أثير الموضوع فى الجرائد (الأهرام والأخبار بمقالات الدكتورة نعمات) .

— لقد باع بيتر مونك وجيلمور ٢٣٪ من الحصص التى يملكونها فى الشركة إلى الأمراء السعوديين بخمسة عشر مليون دولار ! !

— تم الاقتراض واغراق الشركة فى الديون حتى لقد اعترف المقال المنشور من العلاقات العامة للشركة أن الشركة اقترضت فعلا حتى أغسطس سنة ١٩٧٧ ١,٦٥٠,٠٠٠ (مليون وستمائة وخمسون ألف دولار) !

* * *

كل هذه التصرفات تدل على نية مبيتة للتخريب واحتمال الهروب بعد ذلك ، وعلى كل فهى نفس الأساليب التى اتبعت فى كندا وفى جزر فيجى .

* * *

هؤلاء هم أصحاب مشروع هضبة الأهرام الذين تعاقدت معهم وزارة السياحة ، والذين سألت عنهم جهات الأمن ! ! هؤلاء هم أصحاب الأخدود .

هل تعرف وزارة السياحة هذه الحقائق ؟

وهل يعرفها الطيبون الذين اشتروا منهم حصة فى مشروع هضبة الأهرام ؟ ودفعوا فيها ١٥ مليون دولار مع أن بيتر مونك اخوان دفعوا فى المشروع كله نصف مليون دولار فقط ثم أقساط سنوية تصل بعد خمس سنوات إلى مليونين يتيمين . وقد بدأ بيتر مونك فى القروض كما فعل فى شركة «كليرتون» . فقد اعترف دافيد مورجان أن الشركة أقرضت المشروع ١,٦٥٠,٠٠٠ دولار وأنها بسبيل اعداد قرض آخر مقداره خمسة عشر مليون دولار فى الطريق . مفخرة أليس كذلك ؟ هل بعد هذا تبقى شركة هونج كونج فى مصر ٩٩ سنة كما يقول العقد العبقرى الوطنى المصرى؟

لن تبقى شركة هونج كونج فى مصر إلا إذا داست على جثة الشعب المصرى من السلوم إلى أقصى الجنوب كما داست على جثة أسلافه بالبلدوزر فى هضبة الأهرام .

الشعب المصرى الذى يطالب بالحساب العاجل .

الشعب المصرى العريق الذى يفرط فى لقمة العيش الهانئــة ولكنه لن يفرط فى تراثه .

لن يصبر طويلا على كنوزه المنهوبة والمسلوبة والمسافرة والحاضرة .

الشعب المصرى الذى يعرف للموت حرمته ، لن يصبر طويلا على بلدوزر شركة هونج كونج يدوس مقابر أسلافه فى هضبة الأهرام .

لقد أوقفت الحكومة البناء فى بقعة من المعادى بحجة وجود مقبرة حديثة بها .

وقد أكبرنا هذا الاجراء لما يحمل من معنى احترام جلال الموت .

وزادنا اكبارا وفخارا أن المقبرة يهودية . فدل الاجراء على أن مصر أم الحضارات تعرف الفروق بين العدو فى الميدان ، والعدو روحا فى ذمة الله لها جلال الموت واحترام الموتى .

فما بال الحكومة لاتتخذ هذا الإجراء المتحضر مع موتاها هى ؟ مع موتانا نحن ؟ مع أسلافنا الذين نعيش على تراثهم ، بل لم يبق لنا من وطننا غير هذا التراث ؟

٧

في ساحة القضاء

« وسقط القناع »

« الآن حصحص الحق »
(قرآن كريم)

« خطايا بعض الناس واضحة تتقدم الى القضاء · واما البعض فتتبعهم »
(رسالة بولس – الاصحاح الخامس)

أمامى ثلاثة كتب مترجمة عن الانجليزية هى :
(١) مصر وكيف غدر بها .
(٢) تاريخ النهب الاستعمارى لمصر .
(٣) تاريخ المسألة المصرية .

يقول البرت فرمان – القنصل العام الأمريكى فى مصر فى عهد اسماعيل، فى كتابه (مصر وكيف غدر بها)[1] يقول البرت فرمان إنه عندما طلب إلى الخديوى اهداء مسله إلى أمريكا لاقى معارضة شديدة من مريت بك رئيس الآثار الفرنسى الذى قدم مذكرة إلى مجلس الوزراء المصرى يسجل معارضته مشيرا إلى قداسة المسلات الموجودة بالكرنك وهليوبوليس .

ولم يكن مريت وحده فى هذه المعارضة ، فالكاتب الأمريكى يحكى أنه تقابل مع بروجش باشا الذى جابهه قائلا : (إنك ستخلق شعورا عدائيا ضخما ، ذلك أن كل علماء أوربا سوف يعارضون هذا العمل) .

هذا عن المسله لا الهرم .

أما عن القناة فيقول : « مهما قيل عن أعمال ديلسبس العظيمة فان مما لاشك فيه أنه العبقرى الشرير لمصر ، وأن قناة السويس هى السبب الرئيسى فى خرابها) . ص ٢٧١

ومشروع القناة جر على مصر قروضا عدة ، كما سيجر عليها مشروع إنشاء مدينة سياحية فى هضبة الأهرام ، يتولاه مغامر لايملك تكاليفه بل لا يملك أن يدفع مليونين مرة واحدة فيقسطها على خمس سنوات .

---

(١) ترجمه عن الأنجليزيه الأستاذ عبد الفتاح عنايت .

وما وراء القروض معروف ، فقد كانت الدول فى القرن التاسع عشر ، تتنافس على تقديم القروض للتسلل إلى السيطرة على المدين مما يفصله كتاب : « تاريخ النهب الاستعمارى لمصر »(١) الذى أورد ما كتبه القنصل العام فى مصر « بوفال Beauval » يقول :

(إذا كان الوالى يريد قرضا آخر ، أفلا يكون من الأفضل أن يحصل عليه من فرنسا بدلا من أية دولة أخرى ؟ وحين يكون الإنسان مخولا فى ممارسة قدر من السيطرة على مالية دولة ، نتيجة لإجراءات تمت لمصلحة رأسماليينا ألا يكون فى طريقه تماما إلى السيطرة على شئون هذه الدولة ؟)

هل تسمع وزارة السياحة ؟

إن شركة هونج كونج تذكرنى بشركة « أوبنهايم » التى تعاقدت مع سعيد سنة ١٨٦٢ وأقرضته بعد أن خفيت لتقرضه مستعينة بنفوذ قنصل بريطانيا وقنصل بروسيا فى مصر . ومع هذا نجد أن « كولكهون » الذى اعترف بأن القرض (صفقة بارعة لمن أبرموها) يقول لسعيد عند إبرام القرض : (على الرغم من أن الممولين البريطانيين قد يهمهم الأمر بدرجة قليلة ، إلا أن سلوك الحكومة المصرية مؤخرا قد أصبح بحيث يصد الرأسماليين البريطانيين ذوى الشأن عن الاستثمار فى مصر) .

الأسلوب نفسه . فقد قال دافيد مورجان موظف شركة هونج كونج فى مقاله المدفوع ردا على مقالاتى ، الكلمات نفسها(٢) .

التمثيل الحرباوى بعينه .

وكانت النتيجة كما يقول جون مارلو ، أن (أصبح نهب المصريين الذى بدأ فى شكل عمليات نصب يقوم بها المغامرون كأفراد بمعاونة مجموعة من القناصل « التجار » سيئى السمعة ، وكان يلقى الاستنكار من القناصل المحترفين « المحترمين » ... أصبح نهب المصريين ، مصدرا رئيسيا للربح لنصف البيوت المالية فى أوربا ، بمعاونة غالبية حكومات الدول العظمى) ص١٤٢ .

يبدو أننا لم نستوعب الدرس جيدا .

---

(١) تأليف جون مارلو ترجمة الأستاذ عبد العظيم رمضان .

(٢) قال دافيد مورجان (أن رأس المال جبان . . الخ) كأن هناك رأسمال ولم يبق إلا أن يكون جبانا أو شجاعا .

أما كتاب « افلاس مصر » الذى ألفه ثيودور روتشتين وترجم تحت اسم « تاريخ المسألة المصرية(١) فقد أورد أن المجلس التشريعى سنة ١٨٨٢ قد حتم فى المادة الحادية والعشرين أن (كل معاهدة أو تعاقد بين الحكومة وطرف ثالث وكل التزام أو امتياز ، لايكون قانونيا إلا بعد موافقة المجلس) .

ولكن وزارة السياحة فى القرن العشرين تعاقدت مع شركة هونج كونج بامتياز ٩٩ سنة قبل موافقة مجلس الشعب ؟ فهل خطونا مع الزمن ! وسائر الخلق إلى القرن العشرين ؟ أم رجعنا القهقرى ؟

وبعد أن كشفت أبعاد الكارثة كيف تمضى شركة هونج كونج فى (عبثها بالهرم) ؟ كما يقول بيتر مونك المهندس الميكانيكى الذى خطط مشروع هضبة الأهرام أو « مغامرة الأهرام » كما يسميها ؟

تاريخ المسألة المصرية يقول :

لما سمع أهل القاهرة بأن انجلترا وفرنسا والخديو « توفيق » قد طلبوا إلى السلطان ، التدخل فيما شجر بين الخديو والأمة من النزاع ، تأجج شعورهم الذى كان كامناً ، فجاهر عرابى بأنه لن يطيع أوامر السلطان وأنه يقاوم بالقوة كل محاولة لغزو البلاد . وانحازت طوائف العلماء والأعيان إلا قليلا منهم إلى جانب الوزارة ، وطلبوا جهارا عزل توفيق ، وأفتى شيخ الجامع الأزهر بأن الخديوى ببيعه البلاد للأجانب ، لم يعد أهلا للحكم وأيده فى ذلك سائر رجال تلك الجامعة ، وأسرع الخطباء إلى الاسكندرية حيث خطبوا فى جماهير بلغ عددها ١٠,٠٠٠ نسمة منوهين بمذكرة القضية الوطنية ولما بلغ ، مصر ، المندوب العثمانى درويش باشا فى ٧ يونيه مثل أمامه كبار مشيخة الأزهر واثنان وعشرون من الأعيان بمعروض عليه ١٠,٠٠٠ توقيع وطلبوا إليه أن يقف مع الأمة فى وجه الدول وأن يعزل توفيقا . وتوارد من جميع جهات القطر معروضات عليها ، وشبيهة بالمعروض الآنف الذكر . وأخذ النساء والأطفال الصغار يطفن الشوارع مناديات برفض مطالب الدول) .

حدث هذا فى القرن التاسع عشر .

إن مصر لاتنام .

---

(١) نقله إلى العربية ، الأستاذ عبد الحميد العبادى والأستاذ محمد بدران .

وبعد : فأمامى عدد مجلة فوربس الأمريكية عن سنة ١٩٧٧ وبه مقال بعنوان (الطريقة الأمريكية فى الحياة) جاء فيه :

(فى احدى ليالى العام الماضى لم يستطع « لن ساوزن » مدير التسويق السابق لفرع شركة ألعاب الأطفال « ايديال تويز » ومقرها فى نيويورك ، النوم .

يقول « ساوزن » إننى أدرت جهاز التليفزيون فشاهدت وسمعت طبيبا يتحدث عن قدرة الأشكال الهرمية على تجميع وتركيز الطاقة .

وكان حديث الطبيب الهاما لميلاد أحد منتجات الموضة ، فباستثمار قدره مائة وخمسون ألف دولار قام ساوزن واثنان من شركائه بانتاج نماذج من البلاستيك لهرم خوفو الأكبر يباع الواحد منها فى كبرى المتاجر الأمريكية بخمسة دولارات . وفى خلال شهور ثلاثة بلغت المبيعات منها ما قيمته مليون دولار .

ولم يكن ذلك بالطبع من المعجزات . إنه كان ببساطة عملية تسويق لفكرة عمرها ثلاث آلاف سنة بعد تغليفها فى غلاف جديد) .

هرم من بلاستيك فى حجم لعبة الأطفال يباع بمليون دولار .

وهرم مصر يباع بنصف مليون دولار .

ترى لماذا نعيش ؟

وإلى أين نحن مسوقون ؟

ولكن عدالة السماء لم تدعنا طويلا فى هذه المعاناة المريرة ، فان بلدوزر الشركة ارتطم بمقبرة أثبت الكشف الأثرى عليها أن عمرها خمسة آلاف سنة وأن مساحتها أربعة فدادين ..

ولم يمض أسبوع حتى ظهرت مقبرة أخرى .

إن ربك لبالمرصاد .

وأبلغت هيئة الآثار . والجهات المسئولة وطالبت بعد الكشف الجديد فى الصحف أن يحظر العمل فى الهضبة كلها .

* * *

أحيط بشركة هونج كونج ولما أعياها الأمر رفعت دعوى ضد الرأى الوطنى . ومضت تعلن عن القضية فى الصحف قبل تقييدها ، وتعلن عنها فى الصحف بعد تقييدها للارهاب الفكرى إذ لم يحدث قبل هذا أن أعلن متقاض فى الصحف عن نيته أو قضيته .

ولم تدر المذعورة التي ترتجف رعبا أن الخوف يشل أوصالها هى ، لأنها على باطل وتعلم أنها على باطل .. ولكن الذى على حق لا يرهب ولا يخشى . . فالنفس المطمئنة تنام فى قصف الرعود .

وقد نشرت ضدها والقضية مرفوعة حين وجدت فى صحيفة الأحرار ، أستعدادا .

إنى على حق وإنى مصرة عليه ، وإنى مطمئنة إليه ، وإنى مؤمنة به ، وإنى صاحبة البلد ، وصاحبة الهرم ، لابيتر مانك ، أو دافيد جيلمور ، أو سليد أو دافيد مورجان ، أو أشباههم .

لقد وضعت القضية المرفوعة ضدى وساما على صدرى ... فشركات هونج كونج حين تعجزها وسائلها وحبائلها ... شركات هونج كونج حين تحار أو تنهار ، تتخبط فى التصرف ، وتتورط فى الحمق فتلجأ إلى التهويش أو التشويش وما درت أنها بهذا حفرت لنفسها قبرا ستواريها فيه الارادة المصرية باذن الله .

ستسمع فى ساحة القضاء ما ظنته خافيا من أمرها .

إن القضية الحقيقية هى تلك التى رفعتها أنا أمام مجلس الدولة وتضامن معى فيها من رجال مصر :

- الأستاذ الدكتور حلمى مراد الوزير السابق وعضو مجلس الشعب .
- الأستاذ الدكتور محمد زكى حواس أستاذ العمارة بكلية الهندسة جامعة عين شمس .
- الأستاذ الدكتور أحمد جامع أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية الحقوق جامعة عين شمس .
- الأستاذ الدكتور جمال الدين محمد موسى الأستاذ بكلية العلوم جامعة عين شمس .
- الأستاذ الدكتور محيى الدين عابدين وكيل وزارة التجارة سابقا .
- الأستاذ أحمد حسين المحامى ورئيس حزب مصر الفتاة سابقا وصاحب جريدة الاشتراكية سابقا .
- الأستاذ على شافعى وكيل وزارة الاقتصاد سابقا .

كما قدم المستشار ممتاز نصار عضو مجلس الشعب استجوابا عن هضبة الأهرام تناقلت أخباره الصحف .

ووقف وراء القضية الأستاذ الكبير مصطفى مرعى عايشها وعاشها ووضع خطوط الدفاع مع الأفذاذ الذين يعتد بهم من أبنائه وتلاميذه وجمع كل من توسم فيه خيرا من الباقين على العهد ، عهد مصر وناقش الموضوع من زاوية القانون وهو من أفذاذه .

وأخذ يجمع مذكرات القانونيين وهم طلابه وأبناؤه ويضيف إليها ، ويثريها ، بالتعديل والتحليل والرأى الأصيل .

وكم أضاء رأيه جوانب خافية

وكم أضفى رأيه أفكارا ضافيه .

إنها مصر أم القيم سالفة وباقية .

إن عريضة الدعوى المرفوعة منى وآخرين والتى أعدها الدكتور محمد عصفور الذى حمل عبء الدفاع القانونى بكل ما وراءه من مذكرات ودراسات وتقنين حمله طواعية واختيارا . مذكرة الدكتور محمد عصفور فى قضية مجلس الدولة تكشف القناع عن وجه شركة هونج كونج كما تميط اللثام عن مفهوم وزارة السياحة لتراث البلد ، ومفهومها للسياحة نفسها .

ليتنى أستطيع تضمين الكتاب ، المذكرة كاملة التى بلغت احدى وعشرين صفحة ولكننى سأجتزئ ببعض ما أثارته من دفوع قانونية ترسم أبعاد الجريمة التى وقعت على أرضنا :

تقول المذكرة القانونية :

ومن بين ما حصلت عليه الشركة الأجنبية من امتيازات فاحشة ما نص عليه البند الخامس من المادة الثالثة من العقد وهى حق « شراء وتأجير ومنح تراخيص وخلافه » .. وهو ما يعنى أن المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق تنازلت عن سلطة لا تملكها وهى سلطة الضبط وأخطر مظاهرها ، منح التراخيص .

واستنادا إلى قرار الترخيص بانشاء الشركة وإلى النصوص الجائرة التى باعت بها مصر أرضها وتاريخها وأهراماتها بأبخس الأثمان ، راحت الشركة المصرية (اسما ! !) لتنمية السياحة تبيع للأجانب فى الخارج أراضى هضبة الأهرام حتى بلغت قيمة العمولة عن المتر الواحد المبيع عدة أضعاف قيمة ما اشترت به الشركة الأجنبية المتر من أراضى الهرم ! ! ودون المساهمة

الجدية فى إدخال نقد أجنبى للاستثمار وأدخلت الشركة الأجنبية فى جيوب ملاكها ملايين الدولارات فى مقابل أربعمائة ألف دولار سنويا لمدة خمس سنوات يذهب معظمها مقابل مكافأة أعضاء مجلس الادارة ومعظمهم أجانب ومزايا وبدلات كبار موظفى الشركة ..!! وما كان هذا بأمر مستغرب على شركة أجنبية متعددة الجنسية ذات مسئولية محدودة طرد اثنان من أصحابها الكبار من كندا فى فضيحة مالية كبرى ، وأمل أحدهما أن يستعيد مجده (حيث كان طامحا فيما سبق أن يكون رئيسا لوزراء كندا) مما يحصل عليه من أرباح تبلغ ملايين الدولارات وعد باستثمارها فى كندا !!

ولما كان القرار الصادر بالترخيص فى تأسيس الشركة المصرية لتنمية السياحة قرارا منعدما ، فضلا عما ينطوى عليه من كوارث قومية ، فإن الطالبين بوصفهم مواطنين ودافعى ضرائب من حقهم الدفاع عن المال العام والتراث العام والاقتصاد القومى . ويبنون طعنهم على الأسباب الآتية :

أولا : انعدام القرار لأن موضوع الترخيص مال عام .

ثانيا : انعدام القرار لأن الترخيص بالعقد هو فى حقيقته التزام بادارة مرفق عام فضلا عن أنه ينطوى على احتكار مما تحظره قواعد النظام العام فى مصر .

ثالثا : انعدام القرار لمخالفته الصارخة والجسيمة لقانونى الشركات ونظام استثمار المال العربى والأجنبى .

رابعا : انعدام القرار بعدوان الشركة عدوانا صارخا على شروط الترخيص .

السبب الأول

الأرض المتصرف فيها بمعرفة المؤسسة من أموال الدولة العامة فضلا عن أنها تراث قومى لايجوز أن تدخل فى نطاق التعامل

يتبين من مطالعة المذكرة الايضاحية التى رفعها السيد وزير السياحة السابق وصدر على أساسها القرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٥ — أن وزارة السياحة قد توهمت أن أراضى هضبة الأهرام من أموال الدولة الخاصة ... فلقد جاء فى هذه المذكرة بالحرف الواحد :

« ولما كانت المساحات موضوع المشروعين تقع بالكامل ضمن أملاك الدولة الخاصة وتتبع من الناحية الادارية جهــات متعددة فهى

تتبع محافظة الجيزة ووزارة الثقافة ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ومحافظة مطروح الأمر الذى يقتضى اقتناء المؤسسة المصرية العامة لهذه الأراضى حتى يمكنها تنفيذ المشروعين وذلك باستصدار قرار جمهورى بتخصيص ... حتى يتسنى للمؤسسة نقل حق الانتفاع بتلك المسطحات إلى الشركة المشتركة الناشئة مع احتفاظ المؤسسة المذكورة بملكية تلك المسطحات » .

وقد أدى هذا إلى أن وزارة السياحة قد عاملت أراضى هضبة الأهرام على أنها داخلة فى أموال الدولة الخاصة ، فأرادت استصدار قرار جمهورى « باقتناء » المؤسسة المصرية العامة لهذه الأراضى .

غير أن القرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٥ لم يصدر على هذا النحو وإنما صدر بصيغة أخرى مختلفة تماما إذ صدر « بتخصيص الأراضى .. للاستغلال السياحى » ، وإذا كان قد نص على أن « تتولى المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق بنفسها أو عن طريق إحدى الشركات التى تساهم فيها تعمير واستغلال هاتين المنطقتين » إلا أن البون شاسع بين أن تنقل إلى المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق الملكية وبين أن تظل هذه الملكية للدولة وكل ما يرخص لها به القرار الجمهورى هو « التعمير والاستغلال ». وإذا كانت ملكية أراضى هضبة الأهرام (وكذلك رأس الحكمة) لم تنقل من ملك الدولة الخاص إلى ملكية مؤسسة الفنادق ، فإنه يكون من العبث ما نصت عليه المادة ٧ بند أول من أن حصة مؤسسة الفنادق يتمثل فى نصها حق الانتفاع بالأراضى المملوكة للمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق « .. فما انتقل للمؤسسة حق الملكية ولا حتى حق الانتفاع ... » وهذا وحده يبطل العقد الذى قام كله على تقديم مؤسسة الفنادق حصة عينية لا تملكها المؤسسة ولا تملك التصرف فيها ، كما لا تملك التصرف فى أحد الحقوق المشتقة من حق الملكية وهو حق الانتفاع .

وحتى مع الفرض الجدلى وكان القرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٥ يستهدف نقل حق الملكية أو حتى حق الانتفاع إلى مؤسسة الفنادق ، فأن هذا القرار يكون عديم الأثر بالنسبة لأراضى هضبة الأهرام التى تعتبر أموالا عامة لا يجوز التصرف فيها على أى نحو إلا بقانون يجردها أولا من صفتها الأثرية حتى تدخل فى ملك الدولة الخاص .. فمنذ عهد بعيد — حيث

كانت للآثار حرمتها دائما — نصت المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ بشأن الآثار على أن : « أراضى الحكومة المقررة أو التى ستقرر أنها أثرية تعد جميعها من أملاك الحكومة العامة » .

وأكدت ذلك المادة الأولى من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بحماية الآثار التى نصت على أن : « تعتبر من أملاك الدولة العامة جميع الآثار العقارية والمنقولة والأراضى الأثرية ... » .

ولا شبهة فى أنه فى تحديد ما يعد من « أراضى الحكومة المقررة أنها أثرية أو الأراضى الأثرية لا يرجع فى شأنه لإرادة جهة الإدارة وحدها إنما يرجع أساسا إلى طبيعة المناطق ورأى المؤرخين والأثريين فى شأنها . وإجماع المؤرخين والأثريين العالميين على أن منطقة الأهرام بأسرها — فى امتدادها الطويل عبر المحافظات من الجيزة حتى الفيوم — تعتبر منطقة أثرية ، لأن ما تم اكتشافه حتى الآن يقل كثيراً عما تعد به هذه المنطقة الشاسعة من كنوز مادية وتاريخية مدفونة فى باطن الأرض . لاسيما إذا علمنا أن الهرم لا يمثل أثرا مستقلا وإنما هو وحدة متكاملة يعتبر الهرم مركز الثقل فيها .. ولسنا فى حاجة إلى الاستشهادات فى صحيفة الدعوى .

السبب الثانى

انعدام القرار بالترخيص بالعقد لأنه فى حقيقته

التزام بإنشاء وإدارة مرفق عام لابد من صدور قانون به .

على أنه إذا جاز فى الجدل أن الأرض موضوع الترخيص بالتعاقد ليست أرضا أثرية وأنها بذلك من أموال الدولة العامة التى تخرج حتما من نطاق أى تعامل حتى لو كانت الدولة طرفا فيه (والأمر ليس كذلك) ، فإن هذا العقد الذى أهديت به أرض هضبة الأهرام ورأس الحكمة شركة استثمار أجنبية (مطعون فى ملاءتها وسمعتها المالية) هو فى حقيقته التزام بإنشاء مرفق عام وليس مجرد إدارته :

وقد نصت المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز على أنه :

« يكون منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق

وكذلك أى تعديل فى شروط الامتياز يتعلق بشخص صاحب الامتياز أو مدة الامتياز أو نطاقه أو الأتاوة (العائدات) بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الأمة » .

ومن الواضح أن هذا النص من الوضوح والقطع بحيث لا يجوز أن يكون محلا لأى تأويل ، ذلك أنه طالما كان الامتياز أو الالتزام خاصا بمرفق عام ، فإنه لا يجدى فى قيمة صدور الترخيص بعقد من وزير من الوزراء .. والثابت أن القرار المانح للترخيص صادر من وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى . وهو غير منتج على الأطلاق فى هذا الشأن . خصوصا وأن القرار يحمل فى ذاته دليل التناقض الواضح ، إذ نصت المادة الثالثة منه على أنه :

« لا يترتب على صدور هذا الترخيص منح أى احتكار أو امتياز » .

فى حين أن العقد بنصوصه وأغراضه هو عقد امتياز واحتكار لا شبهة فيه ولا يمكن أن يزيل البطلان او الانعدام فى هذه الحالة صدور قرار جمهورى بتخصيص الأراضى موضوع العقد للاستغلال السياحى ، إذ فضلا عن أن هذا القرار غير منتج فى منح امتياز لأنه يشترط صدور (موافقة من مجلس الشعب) فإن القرار لم ينصرف إلى منح شركة الاستثمار الامتياز ، وإنما كل ما فعله هو تخصيص جزء من أملاك الدولة (تصورت وزارة السياحة أنها أملاك خاصة) للاستغلال السياحى بمعرفة مؤسسة الفنادق أو إحدى شركاتها ، دون أن تعفيها بداهة من متطلبات القانون فى حالة إبرام عقد التزام .

ولسنا فى حاجة إلى التدليل على أن الترخيص بالعقد هو فى حقيقته ترخيص بالتزام ، ذلك أن مطابقة المذكرة الإيضاحية للقرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٥ تؤكد أن الأمر يتعلق بإنشاء مرافق سياحية جديدة وصفتها المذكرة بأنها : « مناطق سياحية متكاملة الأركان والمرافق » .

وإذا كان المألوف فى عقد الامتياز هو إدارة مرفق عام قائم بالفعل ، فإننا — بالنسبة لمشروع هضبة الأهرام ورأس الحكمة — نجد عقدا بإنشاء مرفق .

بالإضافة إلى ذلك فإن مطالعة شروط العقد وما يحتويه من سلطات للشركة المستثمرة بما فى ذلك سلطة منح التراخيص ، لا تترك أدنى شبهة

فى طبيعة العقد وأنه التزام ينطوى على أشد صور الاحتكار وأعتاها ، حيث تتمتع الشركة بهذه السلطات المتغولة لمدة تسعة وتسعين عاما وهى ثلاثة أضعاف أقصى المدد فى عقود الالتزام طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة ! وما غابت هذه الحقيقة عن بعض أعضاء مجلس الشعب الذين سارعوا إلى تقديم طلب إحاطة لمعرفة السبب فى حصول شركة استثمار على قرار بالترخيص دون الحصول على قانون بذلك فلقد أشاروا إلى أن المشروع « قد تجاوز مجرد الترخيص لشركة استثمار مشتركة .. إلى استغلال مرفق عام يدخل فيه بناء الفنادق ودور السينما والمطاعم والملاهى والنوادى والقرى . بل تجاوزه إلى التخطيط وإقامة الطرق وبيع حق الانتفاع واستئجار وتأجير الأراضى ...

وأن المرء ليتساءل كيف غابت حقيقة طبيعة العقد عن أجهزة الدولة كلها !

وما هو السحر العجيب الذى خدر هذه الأجهزة فجعلها تمنح التزاما لشركة استثمار بدون الحصول على قانون ، ولمدة تتجاوز الثلاثين عاما المقررة لأى التزام إلى تسعة وتسعين عاما ؟ !

ويؤكد بطلان العقد :

(١) عدم وجود التزامات محددة به بأوصاف محددة .

(٢) عدم تقييد الالتزامات المحددة — وهى غير موجودة — بمواعيد يترتب على عدم الوفاء بها جزاءات مشروطة .

(٣) الانحراف به من السياحة إلى الإسكان .

هذا بالإضافة إلى أسباب البطلان الأخرى .

لقد أعلنت الشركة الأجنبية عند إشهارها أنها ستقوم بعمل مشروعات قيمتها ٤٦٠ مليون دولار (والمفروض أن هذه المبالغ المنفقة هى التى ستوفر الثمار وفرص العمل والخير الوفير) . هذه الشركة تعلم الدوائر المصرفية أنها لجأت إلى معظم البيوت المصرفية الدولية تطلب التحويل على أساس أنها حصلت على عقد عظيم (بل قل غنيمة هائلة) يمكن استثماره مثل قناة السويس واعتذرت كل البيوت المصرفية ورفضت المخاطرة بإعطاء أموالها لأيد غير خبيرة .. وحاولت الشركة بيع نصيبها إلى مجموعة يابانية حضر مندوبوها إلى مصر (بعد فترة غير قليلة من إشهار الشركة وعاينوا الموقع

واجتمعوا بالمسئولين عدة اجتماعات يعلمها وزير السياحة ثم انسحبوا بلا رد ..

وأخيرا اتجهت الشركة إلى طلب التمويل العربى فى المشروع ، ورفض الممولون العرب إلا بشرط أصروا عليه هو أن تكون المعاونة عن طريق مساهمتهم فى الشركة الأصلية بنصيب ضمانا لمكسبهم من ربح بيع الأراضى .. وقد تم ذلك فعلا .

ثانيا : والمخالفة الثانية لفائدة الاستثمار التى تشوب قرار الترخيص ليست أقل جسامة :

فالثابت من المذكرة الإيضاحية للقرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٥ أن الهدف الوحيد من منح الترخيص هو هدف سياحى وليس هدفا إسكانيا . ذلك أن الشركة الأجنبية لم تهد أراضى هضبة الأهرام ورأس الحكمة لكى تفرج أزمة الإسكان ، وإنما لخلق مناطق وأنماط سياحية جديدة لكى تكون عوامل للجذب السياحى حتى تحصل مصر على نصيبها العادل من الدخل السياحى العالمى .. ولهذا السبب فإنه يهدم هذا الغرض الأساسى أن تتحول الشركة الإجنبية من جهة استثمار سياحى إلى سمسار بيع عقارات ، ومقاول أعمال بناء .. ويخرج الترخيص عن أغراضه الأساسية بتحول الشركة من السياحة إلى الإسكان . وظاهر من تصرفات الشركة أنها كانت تهدف من الحصول على الترخيص إلى هذه النتيجة هازئة بقوانين الدولة ، ومستغلة نظام الاستثمار ومنحرفة به عن أغراضه .. إذ بدلا من أن تهيئ المنطقتين إلى ما خصصتا له وهو السياحة ، قامت ببيع الأراضى لكى تحصل على الأرباح الطائلة دون أى ضمان للدولة فى أن تخصص هذا العائد الضخم من جيوب المشترين — الذى حصلت عليه الشركة قبل الأوان — لتحقيق المشروع أو بعضه .. ! ولو كان الترخيص يسمح بذلك مخالفا مخالفة صريحة لقانون الاستثمار حيث أخرجت المادة ٣ - أ ، « شراء أرض وإعادة بيعها من مشروعات الاستثمار . كما قصرت المادة ٤ - أ مشروعات الإسكان على رأس المال العربى دون الأجنبى . وحتى بالنسبة لهذا المال العربى حددت المادة ٢٢ بند ٣ طريق تحويل الأرباح بنسبة ٦ ٪ فقط .

إجراءات تقييم الأرض بالنسبة لهضبة الأهرام ورأس الحكمة :

قيم حق الانتفاع لمدة ٩٩ سنة لهضبة الأهرام ورأس الحكمة بمبلغ مائة جنيه للفدان الواحد كما رأينا ولطول المدة يكون ذلك بمثابة البيع حسب تعريف مجلس الشعب فى قانون منع تمليك الأرض للأجانب حيث أنه اعتبر حق الانتفاع لمدة تزيد عن ٥٠ سنة بمثابة بيع للأرض . (وهو ما أكده وكيل مجلس الشعب حيث يقرر أن منح امتياز للشركة لمدة ٩٩ سنة يحيل هذا الحق إلى ما يشبه الملكية) .

وقد شكلت لجنة ابتدائية لتقدير ثمن الأرض وقدرتها بمبلغ ٣٥٠ ثلثمائة وخمسين جنيها للفدان ولو أخذنا بما قرر السيد الوزير أن حق الانتفاع يمثل ثلث قيمة الملكية فإن القيمة تكون حوالى مائة جنيه للفدان .. وهذا تقدير مجاف للحقيقة ولما به تقييم ملكية الدولة .

فلقد حدد المشروع طرق التصرف فى الأرض المملوكة للدولة لضمان حسن التصرف فيها ، حيث نظم هذه التصرفات القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية المواد من م ٢٦٣ إلى ٢٧٩ فى التصرف للشخصيات الاعتبارية الخاصة أو العامة لمشروعات ذات نفع عام أو تفيد فى تنمية الاقتصاد القومى .

وتنص المادة رقم ٢٢ على إنشاء اللجنة العليا لتثمين أراضى الدولة ولتقوم بمراجعة أعمال لجان التقييم لضمان حسن التصرف فى أملاك الدولة وفى المادة ٢٧٠ من نفس اللائحة نص على عرض تقديرات الأجرة أو الثمن على مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو على مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى حسب الأحوال للنظر فى التصديق عليها وبعد أن تراجعها اللجنة العليا لتثمين أراضى الدولة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ .

وشىء من هذا لم يحدث بالنسبة لصفقة هضبة الأهرام ورأس الحكمة . وكل ما حدث هو أن شكلت لجنة ابتدائية لتقدير الثمن وقدرته بمبلغ ٣٠٠ ثلثمائة جنيه للفدان ولم تتم باقى الأجراءات ولم تعرض قيمته على اللجنة العليا لتثمين أراضى الدولة ولا على مجلس إدارة هيئة الإصلاح الزراعى ولا على مجلس إدارة مؤسسة تعمير الصحارى .

ولم يرض القاتل بما أصاب القتيل ..

إن السادة المستثمرين الأجانب استكثروا مبلغ ثلثمائة جنيها للفدان وقيمة الأرض ثلث القيمة « مائة جنيه فقط » على أساس أنه انتفاع بالأرض لمدة ٩٩ سنة فقط ! !

ثم باعت الأرض بسعر المتر ثلاثين جنيها فى المتوسط أى بمائة وستة وعشرين ألف جنيه للفدان ! ! الذى حصلت عليه بمائة جنيه لاغير . وهو أمر يناهض ما جرى به تعامل الدولة فى أراضيها المملوكة .

ولننظر على سبيل المثال كيف قيم مجلس إدارة الهيئة العامة لتعمير الصحارى واللجنة العليا لتنمية أراضى الدولة ، أراضى الساحل الشمالى والأراضى المجاورة لهضبة الأهرام .

بالنسبة للساحل الشمالى :

قرر مجلس إدارة تعمير الصحارى بجلسته المنعقدة فى ٥ - ٩ - ١٩٧٤ بيع أراضى الساحل للجمعيات التعاونية المملوكة بالكامل لمصريين ولنفس أغراض التنمية السياحية (بها أيضا مرافق وحزام عازل) بقيمة أقلها ١٠٠٠ (ألف جنيه للفدان الواحد) والأراضى تقل فى قيمتها الطبيعية عن رأس الحكمة التى هى أجمل مناطق الساحل الشمالى كله .

وقد كان كل هذا فى سنة ١٩٧٤ وقبل انطلاق أسعار الأراضى فى مصر . وهذا ينبهنا إلى حقيقة أخرى وهى أن الثمن البخس الذى ظفرت به الشركة ينسحب على المستقبل أيضا حين تتضاعف مساحة الأرض أضعافا فتصبح عشرة آلاف فى هضبة الأهرام وعشرين ألف فدان فى رأس الحكمة بنفس السعر وهذا مخالف لقانون الاستثمار الذى ينص على مراعاة الأسعار العالمية فى التقدير وفقا لرأى الخبراء .

كيف تباع الأرض بعد سبع سنوات بسعر سنة ١٩٧٤ ؟

بالنسبة لمنطقة الأهرام :

قيمة الأراضى المجاورة لطريق الأسكندرية الصحراوى وهى مناطق تقل قيمتها كثيرا عن هضبة الأهرام تقدر بمبالغ أدناها ٤٠٠٠ (أربعة آلاف جنيه للفدان الواحد (وتصل إلى أكثر من ١٥,٠٠٠) خمسة عشر ألف

جنيه للفدان أى ١٥٠ (مائة وخمسين ضعفا لأراضى الهضبة) ! !

بقى ما ذكر السيد وزير السياحة من أن الدولة أعطت الأرض لبناء هيلتون بقيمة رمزية وهو قياس مع الفارق لأن الدولة مشتركة فى ملكية الفندق وإدارته ومع ذلك لننظر الآن لبناء الهيلتون الجديد الذى يبنى الآن والذى تصادف أنه نشر قرار وزارة الاقتصاد بتأسيس الشركة العربية الدولية للفنادق السياحية بالقرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٥ لتقوم بإنشاء فندق هيلتون الجديد فى الجريدة الرسمية فى نفس التاريخ ونفس العدد (٤٩) تابع الذى نشر فيه عن إنشاء الشركة المصرية لتنمية السياحة .

وسيقوم مبنى الهيلتون الجديد على مساحة ١٠٥٠٠ متر حوالى فدانين ونصف وهى أراضى مخازن الترام القديمة بماسبيرو (كحصة عينية قدمها المصرف العربى الدولى قيمتها مبلغ ٨,٠٠٠,٠٠٠ (ثمانية مليون دولار) التى تساوى نفس قيمة الـ ٣٠,٠٠٠ ألف فدان لمشروع الشركة المصرية لتنمية السياحة فى المرحلة الثانية (أى أن ١٤٠ مليون مترا يساوى فى القيمة ١٠ آلاف متر) ولكن الفارق الوحيد أن هيئة الاستثمار شكلت لجنة من الخبراء لمراجعة قيمة الأرض موضوع الحصة العينية المقدمة من المصرف العربى الدولى فقدرت المتر بحوالى ٣٠٠ (ثلاثمائة جنيه (ولم يحدث ذلك فى حالة الشركة المصرية لتنمية السياحة .

السبب الرابع
المخالفات التى ارتكبتها الشركة والتى يترتب عليها إلغاء قرار الترخيص

أوضحنا فيما تقدم المخالفات القانونية الجسيمة التى شابت قرار الترخيص منذ البداية بسبب خروج الأراضى الخاصة بهضبة الأهرام من التعامل لأنها أراض أثرية ، ولعدم انتقال ملكيتها من ذمة الدولة — لو فرض أنها مملوكة ملكية خاصة للدولة — إلى المؤسسة وتعاقد المؤسسة عن مال لاتملكه ولاتملك حق الانتفاع بالنسبة له . ولأن العقد بحسب تكييفه الصحيح هو التزام ينطوى على احتكار وكان لابد لكى يكون الترخيص مشروعا أن يصدر بقانون . وبالإضافة إلى ما تقدم فان قرار الترخيص قد خالف نظام الاستثمار الأجنبى ..

غير أنه بجانب ما شاب قرار الترخيص منذ البداية من مخالفات جسيمة ،

فإنه مما يؤدى إلى إلغاء قرار الترخيص أو فسخ العقد أو إلغائه ، تصرفات الشركة المستثمرة المخالفة للقانون وتتمثل فيما يأتى :

أولا : تنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧ الخاصة باستثمار المال العربى والأجنبى على أن :

« . . وتسقط الموافقة إذا لم يقم المستثمر باتخاذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة شهور من صدورها ما لم يقرر المجلس تجديدها لمدة أخرى لا تجاوز ستة شهور .. » والشركة لم تتخذ أية خطوات خلال سنة ١٩٧٦ إلا تقسيم الأرض على الورق ولم يتم البيع إلا فى سنة ١٩٧٧ . ولو أننا سلمنا جدلا بأن بداية المشروع تكون ببيع الأراضى — وهو ما لم نسلم به — فان الشركة قد استنفدت المهلة المعطاة لها وتسقط الموافقة . ويسقط الترخيص بسقوط الموافقة .

ثانيا : تنص المادة ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه :

« يجب أن يكون رأس مال الشركة كافيا لتحقيق غرضها الذى يجب مراعاة شرط الوحدة والتخصص فى شأنه ... » .

ورأس المال الذى حدده عقد الشركة لايكفى المصاريف الجارية لمدة سنة ، وبالتالى لا يمكن أن يحقق الغرض من انشائها .

وقد اعترفت الشركة بأنها اقترضت مليونا وستمائة وثمانين ألف دولار فى السنة الأولى من حياتها لتغطية مصاريفها .

ثالثا : ينظم القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء ، فهو يمنع بيع الأرض أو حتى بيع حق الانتفاع كما يمنع التأجير لأكثر من خمسين عاما . وقد باعت الشركة قطع أراض لأجانب بالعملة الصعبة باعترافها وقد تصورت الشركة أنها تستطيع أن تحتمى وراء التسمية الخادعة التى وردت فى العقد بأن المؤسسة باعت فحسب حق الانتفاع ، فى حين أن حق الانتفاع الذى يباع لمدة تسعة وتسعين عاما ليس فى حقيقته إلا حق الملكية .

ومع ذلك فان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ كما يحظر بيع حق الملكية التامة ، يحظر كذلك بيع حق الانتفاع .

ومن حيث أنه يترتب على قيام القرار الوزارى الترخيص بتأسيس الشركة

المصرية لتنمية السياحة رغم انعدامه بسبب العيوب الجسيمة التى شابته وبسبب انحرافات الشركة المستمرة ، نتائج يتعذر تداركها سواء بالنسبة لتراث مصر القومى أو بالنسبة للاقتصاد القومى . يكفى أن جـريدة التيمس الانجليزية طالبت العالم المتحضر أن يتضامن لحماية آثار مصر من مصر .

وهى لطمة يضاعفها مشروع شركة .. هونج كونج .

لهذه الأسباب مجتمعة وغيرها من الأسباب التى سيبديها الطالبون بالمرافعة والمذكرة .

بناء عليـــه

يرجو الطالبون تحديد جلسة حتى تسمع سيادة المعلن إليهم .

الحكم بصفة مستعجلة

بوقف تنفيذ القرار الوزارى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٥ الصادر من وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى فيما تضمنه من الترخيص فى تأسيس الشركة المصرية لتنمية السياحة .

وفى الموضوع

أصليا . بالغاء القرار المطعون فيه

واحتياطيا . ببطلان عقد تأسيس الشركة أو فسخه وما يترتب على ذلك من آثار ... الخ .

* * *

ندع الآن مجلس الدولة لنقف وقفة عند القضية التى رفعتها الشركة ضدى فى محكمة عابدين الجزئية ، وضد جريدة الأخبار التى نشرت فيها مدعية أنى أسأت إلى سمعتها مطالبة بتعويض مؤقت قدره (٥١ جنيه) واحد وخمسون جنيها .

وجاء موعد القضية فلم تحضر وتبين لنا أنها دون أن نعلم رفعت قضية أخرى فى محكمة مصر الكلية الكائنة بباب الخلق مطالبة بتعويض مؤقت قدره ألف جنيه .

وكانت ترمى من وراء هذا إلى أن تمتص اهتمامنا بقضية محكمة عابدين التى أعلنت عنها فى جميع الصحف ، لعلها تتمكن من الحصول على حكم غيابى فى المحكمة الكلية .

ولكننا اكتشفنا لعبتها سريعا وواجهناها فى المحكمة الكلية .

لقد تطوع للدفاع عنى من رجال القانون كثيرون .. وبعضهم لم أكن أعرفهم معرفة شخصية بل إن المرة الأولى التى مثلت فيها أمام القضاء ، ما إنْ نطق القاضى اسمى ، حتى تقدم إليه جمع من رجال القانون المحامين يعلن كل منهم وكالته عنى ، وبعضهم حرص على الإسراع فى الانصراف بعد الجلسة كى لاأتكلف شكره !

حتى الشكر زهدوا فيه ! !

إنها مصر التى غابت حقيقتها عن شركة هونج كونج .

أعلم أن فى السماء إلها يقف مع مصر وشعبها لأن اسمه الحق وهو مع الحق يُعليه ويظهره .

وأعلم أن على الأرض الطيبة فى مصر ، أفذاذا فى القانون .ندبوا أنفسهم للدفاع عن أرضهم ، ونذروا جهدهم للذود عن وطنهم من خلال هذه القضية التى يعتبرها كل مصرى قضية شعب .

أعلم هذا ولكنى كتبت دفاعا ألقيه فى ساحة المحكمة بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن الانسان المصرى الذى راموا ظلمه ، وأضمروا نهبه ... الانسان المصرى فى كل موقع عرف أم لم يعرف ما يراد بهضبة الأهرام .

سوف أقـول :

إنى فى وقفتى هذه ، استشرف إلى العدل المصرى فى قدس قضاه ، فأناشدالمحكمة أن يكون حكمها ناصعا كصفحته ، أصيلا كمصريته ، كبيرا كبلده الذى وعى القيم ورعى الحضارات والديانات والحريات وكرّم الانسان ، ومن الحرية ، الجهر بالرأى ، والمعالنة بالتعبير عن الرضا والغضب .

إن النقد واجب ولاء للوطن وواجب ائتمار بالدين الذى وصف المؤمنين بأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر .

أى منكر أفدح من تقديم ثلاثين ألف فدان غير (المدخر) من هضبة الأهرام وشاطئ رأس الحكمة ولمدة ٩٩ عاما مقابل نصف مليون دولار ؟ ولمن ؟ لشركة أجنبية محدودة المسئولية متعددة الجنسية حذرت من أمثالها :

هيئة الأمم المتحدة .

منظمة العمل الدولية .

السوق الأوربية المشتركة .

منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى اجتماع باريس المنعقد فى يوليه سنة ١٩٧٦ .

وهبنا نزلنا بالنقد من مرتبة الواجب ، إلى درجة الحق فهو اباحة واتاحة لكل مواطن أن يحمى المال العام . أقرت هذا جمعية الأمم المتحدة يوم أعلنت حق كل شعب فى حماية موارده الاقتصادية والحضارية .

وحين نقدت مشروع هضبة الأهرام فمن منطلق موقعى من المسئولية أديبة وكاتبة وأستاذة حضارة وصاحبة عشرين كتابا فى الأدب والنقد وقبل هذا كله مصرية ، على أن من حق كل مو اطن أن ينقد جهاز حكمه وقد نقدت جهاز الحكم لما وقع فيه من تفريط وتوريط بالعقد المبرم بين وزارة السياحة وشركة هونج كونج . فاذا استلزم النقد تعييب شركة أجنبية فباعتبارها الطرف الثانى فى العقد الذى أبرمته الحكومة واستحق النقد فى استقصاء وشمول وإلا لزمه التقصير والتفسير .

إنى بالنقد أديت واجبا وما رست حقا .

حقا يزاد عنه باليد فان لم يستطع المرء فباللسان ولا أتدنى أو أتدلى إلى أضعف الايمان لأن هذا الدرك لم يخلق للكتاب وهم ضمير الأمة الحى ، ولسانها المعبر وجنانها الواعى والداعى والمهيب والمهيب .

وحين نقدت لم آت جديدا فى حياتى العامة فطالما نقدت على صفحات الصحف والمجلات كلما مس الصالح العام .

لقد نافحت عن المال العام بيد تمسك القلم فان لم يقطر هذا القلم دما ، وهضبة الأهرام تباح وتستباح فلا كان القلم . فلت الكتابة وشلت اليد الكاتبة .

وهضبة النقد فى نظر شركة هونج كونج جريمة .. والصمت الأبله فى نظر الضمير المصرى هو الجريمة الكبرى .

ولا أحسب القضاء المصرى إلا مستمعا لنداء الضمير المصرى الذى يصرخ فى راقد الوعى أن يستيقظ ، وفى غائب الحق أن يثوب .

إن القضية ليست بينى وبين أشخاص من هونج كونج ، ولا أصف هونج كونج وما أدراكم ما هونج كونج ، ليست القضية بينى وبين أشخاص أنا أصلا لا أعرفهم وبالطبع ليس بينى وبينهم علاقة من صدقة أو عداء .

إنما القضية بين مصر وغرمائها .. بين مصر والغزو الجديد .. بين مصر ومغامرين لهم فى المغامرة باع طويل وتاريخ سابق — وهنا أحيل المحكمة إلى المجلة الكندية الاقتصادية عدد يونيو سنة ١٩٧٧ .. بين مصر وبين مطرودين من بلدهم، محكوما عليهم فيها بالافلاس والغرامة .

فاذا كانت حكومة كندا ، طردتهم ودمغتهم من أجل قرض قدره ١٢ مليون دولار فأولى بمحكمة مصر أن تدمغهم من أجل الأرض والعرض وهما شئ واحد فى هضبة الأهرام فان (من صان مجد قومه صان عرضا) ...

إن من يسقط فى بلده لن تقوم له قائمة فى بلاد الناس بعامه ، وفى بلد التاريخ قبل التاريخ ، بخاصة .

كم آوت مصر على مسار تاريخها ، ولكنها آوت العلماء والأحرار والشرفاء لا المغامرين من هونج كونج الذين وصفتهم مجلة بلدهم بأدنى النعوت وأسوأ الصفات . والمجلة الكندية الاقتصادية التى أشير إليها ، بين يدى المحكمة للتحقق والتحقيق والتوثيق .

أصحاب شركة جنوب الباسفيك (الشرق الأوسط) أو أصحاب مشروع هضبة الأهرام هم : بيتر مونك وديفيد جيلمور اخوان .

المجلة الكندية تقول عن بيتر مونك بالحرف الواحد :

أنه (يعيد تكوين ثرواته المالية الخاصة على الورق بل إن أكثرها دائما يكون على الورق) .

— انهارت دنياه المالية واهتز احترامه لنفسه .

— حديثه إلى رئيس وزراء فيجى ص ٦ من الترجمة له فحيح مخيف .

وتقول المجلة :

— خرجت الصحف الاسترالية لاهثة تصرخ قائلة : إن رجلا غامضا يروح ويغدو لإدماج فنادق قيمتها ١٥ مليون دولار .

ومن العجب العجيب أننتعاقدنامعه ، لاعلى ١٥ مليون دولار بل على ثلاثين ألف فدان فى أغلى هضبة وأجمل شاطئ فى الدنيا .. هضبة الأهرام وشاطئ رأس الحكمة .. تعاقدنا فى هدوء سعيد ! ! .

وتقول المجلة أيضا :

حين نضبت الموارد البريطانية ، استطاع بيتر مونك أن يمسك بسنارته الآبار العربية المتدفقة وخاصة عدنان خاشقجى وهو سمسار القوة .

وتقول المجلة عن بيتر مونك :

جاء من أصل متواضع كصبي مجرى أرسل إلى أحد أعمامه فى كندا بعد طلاق أبويه فى أوربا .

بيتر مونك الذى استولى من مصر على ثلاثين ألف فدان مقابل نصف مليون دولار يقول عن رجل الحكومة المصرية الذى قابل شريكه جيلمور فى مأدبة عشاء (ماكان فى وسعى أبدا أن ألتقى فى مأدبة عشاء بشخص مصرى ! لا بأس فلعلى كنت أقابله ، ولكننى ما كنت أصغى إليه أبدا).

هذه هى اللهجة التى يتحدث بها عن المصريين أصحاب الهرم ورأس الحكمة .

أما جليمور شريكه فى الصفقة وزميله فى مجلس الادارة ، فتقول عنه المجلة الكندية الاقتصادية :

— إنه رجل شديد الاقناع .

— ينشئ أندية اسطوانات للجميلات .

— قام جيلمور بتمهيد الطريق كله فى مصر ، وعمل التسهيلات والتشهيلات ثم مرق مونك يكتسح بميزانياته وشروط تعاقداته .....

* * *

أيها القضاء المصرى .. مصر بين يديك فلا تسلمها إلى بيتر مونك وديفيد جيلمور . مصر أمانة أجيال غائبة تطل علينا من علیين ، وأجيال حاضرة تقف وراءها آلاف السنين ، وأجيال مستقبله هى شريكة بالحق والوراثة والأصل والأصالة فى الأرض والدم والتاريخ والمجد والمصير فليس الهرم ملك مصرى واحد كائنا من كان . وخوفو نفسه صاحب الهرم إنما هو أحد أبناء هذه الأمة . بل هو أحد أبنائها فى جيله لا الأمة كلها بكل أجيالها بل ، مرة أخرى ، إن الهرم من النفاسه بالقدر الذى يجعله ملك الانسانية لا فى مصر وحدها ، بل فى كل أرجاء العالم وفى كل العصور ...

والهرم بعد هذا قدس له حرم وحرمة يقول رجال الآثار مصريون وأجانب (إن حرم الأهرام يمتد من أبى رواش شمالا إلى ميدوم جنوبا) .

وقد اكتشفت آثار نفيسة يشرف بها المتحف المصرى بل يشرف بها الانسان فى كل مكان ، على عمق ٩٩ قدما من سطح الهضبة مثل آثار الملكة «حتب حرس» التى تملأ جناحا فى المتحف المصرى. فكيف تقسم الأرض وتباع على بعد كيلو ونصف من الهرم ؟

ولحساب من ؟ لحساب بيتر مونك ودافيد جيلمور اخوان . ؟!
إنها قضية شعب كشف عنه الغطاء .
يا قضاء مصر وقاضيها :
لتسمح لى المحكمة بوقفة عند اعلان الدعوى ، كمدخل فقط للقضية ..
قضية الشعب المصرى :
جاء فى إعلان الدعون المرفوعة ضدى ، أنا كاتبة المقالات ، والتى أصر على كل حرف جاء بها ، هذه النقاط :
الإساءة إلى السمعة :

السمعة للتاجر هى :
سمعة مالية وأصحاب الشركة ، استنادا إلى المجلة الكندية الاقتصادية التى تصدر فى بلادهم ، مفلسون ومطرودون ، للافلاس ، من شركة «كلبرتون » التى أنشئوها فى كندا ، وقدم أحدهم ، وهو « بيتر مونك » إلى المحكمة بتهمة بيع أسهم الشركة وهى تهوى إلى الحضيض وحكم عليه بغرامة قدرها ٢١,٣٧٣ دولار .
سمعة تخصصية :

وأصحاب الشركة : نكرات» فى مجال السياحة فوزير السياحة ، المصرى حين أنكرنا على وزارته أن تسلم هضبة الأهرام إلى شركة محدودة المسئولية ، متعددة الجنسيات ، مسجلة فى هونج كونج ، قال إنه سأل عنها جهات الأمن ، والقنصلية المصرية فى هونج كونج !!
ترى لو كان أفرادها عالمي السمعة ، أعلاما ، هل كان الأمر يستدعى سؤال جهات الأمن عنهم ؟
هل مصر حين تعاملت مع شركة هيلتون ، سألت عنها جهات الأمن ؟
هل الشركة المليئة تقسط مليونى دولار على خمس سنوات ؟
وهل الشركة الشريفة تدفع القسط السنوى باليمين لتأخذه بالشمال حيث أن ثلاثة من أصحابها المبجلين ، هم أعضاء فى مجلس الادارة تزيد مكافآتهم ومكافآت الأعوان على القسط السنوى وهو ٤٠٠,٠٠٠ ألف دولار ، المفروض فيه أنه جزء من رأس المال المقسط ، على تفاهته ..
هل هى شركة وهمية ؟ إذن لا سمعة هناك .

أم شركة فعلية سمعتها وهمية ؟ إذن لامكان للحساب واللوم .

هل شركة شريفة تنحرف بالمشروع من السياحة إلى الاسكان وتبدأ بتقسيم الأرض وبيعها ؟

لو أنها شركة شريفة تفى بتعهداتها ، هل كانت هيئة الآثار توقفها عن العمل وتبلغ سلطات الشرطة لتنفيذ هذا الايقاف لحين التزامهم الكامل بأساليب العمل المطلوبة ، والمتفق عليها كما جاء بحديث مدير الهيئة الأستاذ أحمد قدرى بمجلة آخر ساعة العدد ٢٢٣٨ الصادر فى ١٤ - ٩ - ١٩٧٧ ؟

هذه هى شركة هونج كونج ذات السمعة .

أنعم بها من سمعة وأكرم .

إن الإساءة التى تبلغ حد الجريمة ، هى أن يقبل مصرى مثل هذه الشركة المأفونة ، على أرضه يوما واحدا ، ولن تبقى باذن الله . شركة صاحبها بيتر مونك الذى يقول عن نفسه وهو يرتجف من الذكرى — وهذا تعبير المجلة الكندية — (أذكر أننى ذهبت إلى حفل عشاء فوجدت الناس يلتفتون إلى فجأة ويقولون : لعله كان لصا) .

التشهير دون مقتضى أو مبرر :

إن ما ارتكبته شركة هونج كونج لايشكل « مبررا » للنقد . هذا إذا سلمنا بأنها فى حصانتها أو قداستها ، يجوز عليها النقد وهى من الذوات المصونه التى لاتمس .

هل كاتب له مستوى فكرى وعلمى واجتماعى يبذل مثل هذا الجهد للتشهير المجرد دون « مقتضى » أو « مبرر » ؟

هل بين الكاتبة والشركة معرفة بالصداقة أو العداء ؟ هل التى كتبت عن (شخصية مصر) وعن (النيل) كانت تشهر بمشروع يعود على مصر بالخير ، لو عرف عن هونج كونج خير أو أمانة ؟

إن فى مصر ما يربو على سمائة شركة استثمار لم أتعرض لها . على أن الباب المفتوح الذى يندفع فيه الداخلون لايتوقع المرء أن يكونوا كلهم أطهارا أبرارا .

وقائع لاأساس لها من الصحة :

إن ما طـــرحته من وقائع مثبتة ، لم ينكرها السيد وزير السياحـــة فى رده الذى أعترف فيه :

بالبيع — بالعمولة — بأنها شركة محدودة المسئولية — متعددة الجنسية — مسجلة فى هونج كونج . بأنها شركة نكره حتى أنه سأل عنها جهات الأمن وهو ما لم يفعله بلد من البلاد مع الشركات العالمية المأمونة والمضمونة .

هذه الوقائع لماذا لم ينكرها الضالعون مع الشركة فى ردهم واعلاناتهم ؟ بل اعترفوا بما هو أدهى :

— اعترف رئيس مجلس الادارة بأن ٥٪ من أرض الهضبة وحدها بيع بثمانية ملايين من الدولارات .(تذكروا أن رأس المال المقدم منه نصف مليون دولار وبعد أقساط على امتداد خمس سنوات يصبر رأس المال مليونين) .

— اعترفوا بالطراز الأندلسى المنشورة صوره فى اعلاناتهم .

— اعترفوا بالاسكان .. (والمشروع سياحى أصلا) .

وينصح محامى الشركة (1) لافض فوه ...بالتوثيق أواتخاذ الحيطة فى استيفاء المعلومات من مصادرها الصحيحة .

حياه الله وبياه ... هل هناك مصدر أكثر صحة من العقد المنشور بالجريدة الرسمية ؟

أليس العقد شريعة المتعاقدين ؟

الاعلان يلوم على (اضفاء ثوب الصالح العام) ويندد بتناسى رقة شعور المستثمر وزعزعة ثقته ! ! التى تزعزت قبل هذا فى كندا

من هو المستثمر ؟ ما قيمته فى بلده نفسه ؟ ألم يعلن افلاسه ؟ ألم يطرد من شركة كلبرتون ؟ ألم يحكم عليه بغرامة أداها صاغرا ؟ ألم يشر إليه المجتمع قائلا : لعله كان لصا كما يحكى عن نفسه .

يبدو أن الأستاذ محامى الشركة لم يقرأ المجلة الاقتصادية الكندية التى فرح بها فرحا شديداً .

إن وجود مثل هذا المستثمر فى مصر يجعل المستثمرين الشرفاء يربأون بأنفسهم أن ينخرطوا معه فى سلك واحد حتى لايقرنوا (بالفاضلين بيتر مونك أو جيلمور) .

والاعلان ينوه بالسياسة الرشيدة ودراسة المشروعات الأجنبية :

هذه النقطة يرد عليها بحوث المتخصصين من محامين كبار أفذاذ وطنيين، ومهندسين واقتصاديين عن مشروع هضبة الأهرام مما سبق أن أوردته .

(1) محامى شركة هونج كونج هو السيد نائل البابلى .

إن ألف باء السياسة الرشيدة أن تعرف أن الانفتاح معناه : ادخال رأس مال + خبره + تكنولوجيا متطورة . ماذا دخل مصر من هذا ؟

هل نصف مليون دولار رأس مال ؟

هل بناء فندق من ٨٤ غرفة وردم مستنقعات فينجى ، خبرة ؟

هل التكنولوجيا المتطورة هى أن يخطط للمشروع مهندس ميكانيكى هو بيتر مونك ؟

إن مصر أكبر بلد واعد بالسياحة بما يملكه من كنوز المكان والزمان .. كيف يخطط له بيتر مونك الذى فشل فى شركة كلبرتون لانتاج التليفزيونات واتهم وطرد هو وزميله جليمور وحكم عليه بالغرامة ؟ بل بالطرد .

من يفشل فى شركة كلبرتون ، يفلح فى أعظم أثر عالمى وعلمى وتاريخى وقيمى ؟ يفلح فى هضبة الأهرام ؟ من يفشل فى شركة كلبرتون ، يفلح فى أجمل وأروع شاطئ فيروزى عرفه البحر الأبيض المتوسط ؟ بل عرفته الدنيا ؟ أى عقل يصدق هذا ؟ بل أى جنون ؟

الدراسات الميدانية المتوالية للمشروع :

الدراسات الميدانية التى يزهو بها اعلان الدعوى يقول عنها محامى الشركة أنها أخذت ما يزيد على عام ونصف قبل اقراره .

عندما واجهت الشركة مضى عامين على اقرار العقد وقبل أن تنفذ شيئا (وهو قانونا ، اخلال ، يلغى العقد) . قالت أنها فى هذين العامين قامت بالدراسات الميدانية (! أى بعد اقرار المشروع) .

أيهما نصدق : الشركة أم اعلان دعواها ؟ أى محاميها ؟

اتفقوا معا على رأى واحد .

هل الدراسات تمت قبل أم بعد ؟

قبل العقد أم بعد العقد ؟

حملة دون دراسة فنية :

الشركة ومحاميها يتحدثان عن (الفنيه) و (التخصص) والذى خطط لأعظم بلد سياحى حضارى (ميكانيكى) بالطبع لم يدرس السياحة بله الآثار .

ومع هذا أقول لهم : إن الدستور يقول (للأموال العامة حرمة وحمايتها

واجب على كل مواطن) فما بالكم بأستاذة حضارة ؟ ألا ترون أنى، مصرية، أحرص على الهرم من بيتر مونك وديفيد جيلمور ؟

وأقول : هل ثلاثون ألف فدان مقابل نصف مليون دولار تحتاج إلى (فنيه) لإدراك ما وراءها من غصب ، ونهب ، ووهب فنجرى ؟

مشروع يتكلف خمسمائة مليون دولار ، يدفع منه نصف مليون دولار مقدما ثم مليون ونصف على خمس سنوات ! ! كيف ؟؟

بالقروض ؟ وقد بدأت الشركة الهمامة تقترض لتنفق على مجلس الادارة الذى يضم بيتر مونك وجيلمور ، ودافيد سليد — الثلاثة إياهم أصحاب فضيحة شركة كلبرتون — وتنفق على العلاقات العامة وعلى الأعوان من كل لون وجنسية .. أم أن المشروع سيبنى نفسه بنفسه ولهذا بدأت ببيع الأرض وأرض الهضبة بالذات ؟ وهذا هو الأرجح فان رئيس مجلس الادارة يعلل بيع الأرض بأنها (عملية اقتصادية فاذا جاءت بالمبلغ المحدد فى الدراسة وهو ٥٠٠ مليون فلماذا أقترض ؟) .

ونحن نسأل بدورنا : إذا كان ثمن الأرض لو جاز أنها مما يباع ، سيغطى نفقات المشروع ، وهو مرفوض أساسا ، فلماذا جاءت شركة أجنبية ؟ ما دورها ؟ وما مبرر وجودها ؟ ومقابل أى شئ تأخذ ٦٠٪ ؟

أهمية التعويل على التمويل :

اعتراف عريضة الدعوى بأن المشروع يقوم على القروض الخارجية ! !

أين عالمية الشركة ، وملاءتها ، وخبرتها ، نسيت ، وسمعتها ؟

يقول اعلان الدعوى أو محاميها :

(العبارات إذا كانت صادقة تستوجب عقاب المقذوف) .

أنا أطالب بتطبيق هذه المادة على الشركة المدعية لصدق العبارات لاأقول التى جاءت فى مقالاتى وحدها بل التى جاءت فى مقالات الكاتبين جميعا عن المشروع .

وما دام الحديث عن (القذف) ، ألا يعد قذفا فى حق أعرق بلد عرفه التاريخ أن يقول مثل بيتر مونك فى المجلة الكندية :

ويبدو أن مجتمع الاستثمار متوتر قليلا عند سماع أخبار الخبطة المصرية

الكبيرة ، وعانت أسهم ممتلكات جنوب الباسفيك من هبوط مفاجئ ، المجلة الصادرة فى يونيو ١٩٧٧ .

تذكروا هذا قبل بداية الحملة المصرية فقد كتبت مقالاتى فى ٧ يولية سنة ١٩٧٧ .

— يستطيع المرء أن يفكر فى تحد أكبر من مداعبة الأهرامات وأعنى أخذ كمية من البراز والماء وخلق واحة خضراء حيث كانت هناك رمال فقط وحيث تستطيع كل طائرة من أوربا فى طريقها إلى الشرق الأوسط أن ترى أرنولد بالمر يلعب الجولف وخلفه الأهرام .

الأهرام ديكور لارنولد بالمر .

— تقول المجلة الكندية :

إنه يريد تعليم أطفاله فى كندا . ويوما ما حين تنجح مغامرة الأهرام يريد مانك أن يكون عمله فى كندا إذا كان عندى قاعدة فى تورنتو ، واستطعت تمويل ٢ بليون دولار فى معونات تنمية لكندا .

— إنه أول رجل منح كارت بلانش للعبث بالأهرام .

— لقد قام جيلمور بكل التمهيدات والتشهيلات الحلوه فى مصر ثم مرق مونك بأوراقه وخرائطه وجمله الموحية بالتعاقد .

ثم لماذا لم تعتبر مانشيتات الصحف التى تعلن افلاسه أو (نعى وفاة عمله) كما يقول مواطنه الكاتب الكندى ، وتجميع هذه المانشيتات فى الصفحة الأولى بالمجلة الكندية تشهيرا به ؟

لماذا لم يعتبر تشهيرا ، ما جاء بالمجلة الكندية عن الفضيحة المالية ، وعن مشروع فيجى الذى كلفه ٣٥ مليونا وباعه بمائة مليون وهو يعلم أنه (أحلام) على حد تعبيره ؟

لماذا لم يرفع دعوى على المجلة الكندية ؟ حفاظا على (السمعة) و(الكرامة) فى بلده وبين الذين يعرفونه ؟ وهذا أدعى أو أن المسألة حفاظ على (الصفقة) ؟

ما دلالة تناقل وكالات الأنباء العالمية لمقالاتى ؟ ألا يعنى هذا احساس وكالات الأنباء بجدية المقالات ومنطقها وأهميتها ؟

هل تتناقل وكالات الأنباء تشهيرا (مجردا) ؟

لماذا اهتزت الشركة كل هذا الاهتزاز ؟ لأنها على باطل .. وتعلم بحجم هذا الباطل حتى يسميه صاحبها (مغامرة) .

اهتزت لأنها غير جادة وغير قادرة وغير راسخة القدم وغير قانونية... والقش لايقوى على عصف الريح ، والغش لايبقى على النقد والافتضاح .

لن يبقى بمشيئة الله وبحكم القضاء المصرى مشروع هضبة الأهرام .

أبدا وحق الحضارة على الانسان .

أبدا وحق مصر على الأديان .

أبدا وسالفة المدنية وسابقة التاريخ .

* * *

وبعـد ...

فليس هدفا أن أكتب كتابا عن هضبة الأهرام . فقد كتبت كتبا عن شخصية مصر .. مصر كلها .. أهراماتها ونيلها وأرضها وتاريخها وتراثها وإنسانها وحضاراتها بكل ما تعنيه كلمة الحضارة من عطاء فى ساحة العلم ، وباحة الفن ومحراب الدين .

ليس هدفا أن أكتب كتابا فالكتب، خبزى اليومى أن أكتبها وأقرأها . إنما الهدف أن يكون هذا الكتاب عنوانا لورقة عمل .

عقد شركة هونج كونج يتحتم إلغاؤه بل حساب المتسببين فيه .

شركة هونج كونج مرفوضة رفضا كاملا :

من الأثريين

من المهندسين[1]

من الاقتصاديين

من القانونيين

من المثقفين

من الجامعيين

من المصريين جميعا

---

(١) وضعت جمعية المهندسين تقريرا ضد مشروع هضبة الأهرام .

بل من الشرفاء وأنصار الحق فى كل مكان من الدنيا ، وأصحاب الحفاظ على الحضارة فى كل أرض ترعى القيم والقمم والمعانى وكرائم الانسان.

والرفض ليس كلمة (لا) ولكن عمل إيجابى .

ما هو العمل الايجابى ؟

ليس واحدا ، وليس قالبا ، فأنا أترك كل إنسان وكل فئة وكل هيئة تتخذ ما تراه درءا للخطر المحدق ، ورفضا لمشروع أسود لم يحدث فى تاريخنا أو حتى فى تاريخ شعب من الشعوب .

إنه أشد بغضا ومهانة من الاستعمار نفسه .

أليس عجيبا أن يأتى نابليون مصر غازيا ولكنه يعرف فى داخله أنه يغزو عظيما ماجدا ، خالدا ، يغزوا غزوا سياسيا حربيا ، ولكن بعيدا عن السياسة ، يعرف أنه يسعى إلى التاريخ فى داره ، وإلى المجد القديم فى دارته . فاصطحب فى حملته على مصر بعثة علمية وهو ما لم يفعله فى بلد من بلاد أوربا التى اجتاحها قبل مجيئه إلى مصر سنة ١٧٩٨ .

وهيئة العلماء التى أتى بها ، مؤشر إلى قيمة مصر الحضارية حتى فى ضعفها السياسى . وحين استطاع شامبليون أن يفك رموز حجر رشيد ، كان كشفه علامة على طريق علم المصريات ، الذى جُنَّ به الغرب منذ ذلك اليوم .

ولم يمكث الاحتلال الفرنسى فى مصر غير ثلاث سنوات قتلت فيها قائده كليبر ، ومصرت « مينو » وخرج منها نابليون بليل . وهو ما لم يفعله بلد من بلاد أوربا .

ولكن نابليون الغازى ، احقاقا للحق ، أنشأ المجمع العلمى المصرى .

لا الاحتلال الفرنسى ولا سواه اجترأ على الهرم أو هشم مقابر الأسلاف.

أقول هذا بمناسبة غزو المغامرين ، الذى يحدث اليوم ، ويدمر باسم « الاستثمار » لا الاستعمار ، آثارا لم يجرؤ الغزاة على المساس بها ! !

احترم الاستعمار الهرم .

وعبث الاستعمار بالهرم ، فأحال الهضبة الأثرية إلى شقق اسكانية وملعب جولف .

أليس عجيبا ؟ أليس مذهلا ؟

إنى أكرر : مشروع هونج كونج أشد عدوانا ومهانة من الاستعمار مع ظلمه وظلامه .

إنه أخطر اعتداء على مصر .

... ...

ليس وقتا للكلام .

لابد أن يلتقى اجماعنا على عمل .

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله) .

٨

وثائق ومستندات

« قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر »
« والذين تدعون من دونه لا يستطيعون نصركم » (قرآن كريم)

هذه الوثائق أضعها بين يدى القارئ ليعرف على وجه التوثيق والتحقيق حجم الجريمة التى ترتكب على أرض مصر فى أواخر القرن العشرين . وثائق عندى كثير غيرها ولكنى أكتفى ، الآن ، بهذا القدر منها طالما فيه ما يدين شركة هونج كونج وأعوانها ويضيق عليهم الحصار حتى لا يدع لهم فرصة للنجاة من حساب شعب صبره طويل ولكن غضبته مفزعة مروعة . (إن الظالمين بعضهم أولياء بعض . والله ولى المتقين) .

هذه الوثائق أضعها بين يدى القارئ لأن شركة هونج كونج وأعوانها استطاعوا — ولا أدرى كيف — أن ينكروا الآثار بعد اكتشافها ، وهى موجودة على وجه اليقين حتى قبل الاكتشاف ، والذى يفعل هذا ، يصنع ما يشاء .. يقدر أن ينكر أى شىء وكل شىء .. ولهذا أدع الوثائق تحيط بهم وتكشف خبيئتهم بعد أن تدمغهم وتتركهم (فى ظلمات لا يبصرون) .

دنت ساعتهم (يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنه ولهم سوء الدار)

هذه الوثائق تضم العقد وشواهد من بياناتهم المدفوعه .. تضم الحقائق التى نستند إليها معززة بالأرقام والتواريخ .

لا يغيب عن هذه الوثائق إلا « عقد تأسيس » شركة هونج كونج ، التى تحديناها واتباعها أن تظهره فحلق فوق رءوسهم الطير ، إذ فزعوا لأن هذا العقد لا وجود له ، أو لأنه لا يشرف به صاحبه .

وهكذا الهونج كونجيين تراهم (مشفقين مما كسبوا وهو واقع بهم) . صدق الله العظيم .

بسم الله الرحمن الرحيم

السنة الثامنة عشرة
العدد ٤٩ تابع (أ)
٢ ذي الحجة ١٣٩٥
٤ ديسمبر ١٩٧٥

الجريدة الرسمية



جمهورية مصر العربية
رياسة الجمهورية

وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي

قرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٥

بالترخيص في تأسيس الشركة المصرية لتنمية السياحة

وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون التجارة ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧٧ لسنة ١٩٧٥ بتفويض وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي في بعض الاختصاصات ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ بنموذج العقد الابتدائي والنظام الأساسي للشروعات التي تنشأ وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٠/١٩/١٩٧٥ الصادر بجلسة ٢٠ يوليو سنة ١٩٧٥ ؛

وعلى مذكرة نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار العربي المؤرخة في أول ديسمبر سنة ١٩٧٥ ؛

قـــرر :

مادة أولى — يرخص بتأسيس شركة مساهمة مصرية باسم "الشركة المصرية لتنمية السياحة" بين المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق ، وشركة "اس. بي. بي" (الشرق الأوسط) المحدودة المسئولية والمسجلة بهونج كونج (شركة بريطانية) برأسمال قدره ٣,٤٠٠,٠٠٠ (ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف دولار أمريكي) موزع على ٣,٤٠٠ سهم قيمة كل سهم ١٠٠٠ دولار أمريكي ويبلغ نصيب الجانب المصري ٤٠ ٪ من رأس المال وذلك طبقا لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقوانين النافذة والعقد والنظام المرافقين .

مادة ثانية — غرض هذه الشركة هو تنمية المناطق السياحية في منطقة الأهرامات ورأس الحكمة في حدود الخطة العامة المتضمنة على النحو المبين في النظام الأساسي المرافق .

مادة ثالثة — لا يترتب على صدور هذا الترخيص منح أي احتكار أو امتياز .

مادة رابعة — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

تحريرا في أول ذي الحجة سنة ١٣٩٥ (٣ ديسمبر سنة ١٩٧٥)

دكتور : محمد زكي شافعي

قرار الترخيص بتأسيس الشركة المصرية لتنمية السياحة والذى ينص في بنده الثالث : لا يترتب على صدوره منح أي احتكار أو امتياز !

عقد ابتدائى

لتأسيس شركة مساهمة مشتركة

تحريرا فى الثالث والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٧٥

بين الموقعين أدناه :

(١) المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق والمنشأة وفقا القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١

(ايجوت) ومقرها ٤ شارع أمريكا اللاتينية جاردن سيتى — القاهرة.

ويمثلها السيد / أحمد زكى عبد الحميد ، رئيس مجلس الإدارة .

(طرف أول مصرى)

(٢) اس . بى . بى (الشرق الأوسط) المحدودة شركة مسجلة بهونج كونج (شركة بريطانية) .

- ويمثلها السيد/دافيد هاريسون جليمور، نائب رئيس مجلس الإدارة .

(طرف ثانى أجنبى)

قد أقر الطرفان بأهليتهما واتفقا على ما يأتى :

مادة ١ — اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة مساهمة مصرية بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقا لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت السياحية والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والنظام الملحق بهذا العقد .

مادة ٢ — يكون اسم هذه الشركة هو "الشركة المصرية لتنمية السياحة".

مادة ٣ — أغراض هذه الشركة هى :

(١) القيام بتنمية السياحة العالمية بمنطقة الأهرام وراس الحكمة فى حدود الخطة العامة المعتمدة عن طريق بناء الفنادق ودور السينما والمطاعم والملاهى وأماكن الإقامة السياحية والقرى السياحية والنوادى والمقاهى إلى غير ذلك من المنشآت السياحة .

للشركة حق إدارة واستغلال وتأجير وبيع والتصرف بأى وجه من الوجوه فى المنشآت المنفذة طبقا لما تقدم .

(٢) خلق وتنمية المناطق السياحية باستخدام أحدث الأساليب تطوير صناعة السياحة وإعادة تخطيطها ومدها بالمرافق والطرق الخ ولها فى سبيل ذلك شراء وبيع حق الانتفاع واستئجار وتأجير الأرا الصحراوية بمنطقة الأهرام ومنطقة رأس الحكمة (على شاطئ ا الأبيض المتوسط) للأغراض السياحية .

(٣) القيام بتأثيث المنشآت السياحية المشار إليها فى البنود الـ وتجهيزها بالمعدات والأدوات والإمكانيات اللازمة (وفقا للمس العالية) .

(٤) القيام بإدارة واستغلال المشروعين المشار إليهما آنفا ود بالاستعانة بالخبراء العالميين والمحليين على أن تراعى نسبة ٩٠ (تسعون فى المائة) من جملة العاملين بالمشروع المصريين .

(٥) إدارة الفنادق والكازينوهات والمطاعم والمقاهى والقرى السـ[illegible] فى أى مكان داخل حدود جمهورية مصر العربية وكذلك حق شراء وا ومنح التراخيص وخلافة والقيام بنشاط التنمية السياحية وتطوير فى جمهورية مصر العربية .

(٦) القيام بعمليات التسويق السياحى والإعلان السياحى وشـ وبيع وتأجير المتلكات السياحية من كافة الانواع فى داخل جمهورية العربية .

(٧) القيام بكافة الأعمال المكملة لأنشطة الشركة واللازمة لها الأنشطة فى مجالات السياحة وأعمال الوكالات السياحية وتنظيم الر[illegible] السياحية وإعداد وسائل النقل لخدمة الأغراض المتقدمة .

ويجوز للشركة أن تقوم بهذه الأعمال — إما كشركة أصلية أو [illegible] أو خلافة كما يجوز لها أن تقوم بأى أعمال ذوى الأغراض السابق ا[illegible] إليها أعلاه كما يجوز للشركة أن تندمج فى الهيئات القائمة بذات الأغر[illegible] أو تشتريها أو تلحقها بها على شرط أن يتم ذلك بموافقة الهيئة الـ لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

مادة ٤ — مدة هذه الشركة هى ٩٩ (تسعة وتسعون) عاما من تا[illegible] صدور القرار الجمهورى المرخص بتأسيسها .

مادة ٥ — مركز الشركة الرئيسى هو مدينة القاهرة ومقرها المؤ[illegible] شارع النيل بالجيزة ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ فروعا أو [illegible] أو وكلاء بجمهورية مصر العربية أو بالخارج .

مادة ٦ — حدد رأس المال المبدئى بمبلغ ٣٫٤٠٠٫٠٠٠ (ثلاثة ملـ[illegible] وأربعمائة ألف دولار أمريكى) موزعة على ٣٫٤٠٠ (ثلاثة آلاف وأربعمائة) قيمة كل سهم منها ١٠٠٠ (ألف دولار أمريكى) منها ٤٠

عقد الشركة الذى ينص فى المادة الرابعة على مدة ٩٩ سنة !!

(ألفان وأربعون) مقابل حصص نقدية ١٣٦٠ (ألف وثلثمائة وستين سهماً) مقابل حق الانتفاع بالأراضى المستغلة للمشروع بالمنطقتين (الأهرام ورأس الحكمة). والمملوكة للمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق وتبلغ مساحتها ٤٠٠٠ (أربعة آلاف) فدان بمنطقة الأهرام ١١٠٠ (ألف ومائة) فدان بمنطقة رأس الحكمة وقد وضعت خطة لزيادة رأس المال المعتمد وفقاً لنص المادة ٧ إلى ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ (عشرون مليون دولار أمريكى) يتم توزيعها على ٢٠,٠٠٠ (عشرون ألف سهم قيمة كل سهم ١٠٠٠ (ألف دولار أمريكى) — منها ١٢,٠٠٠ (اثنى عشر ألفاً) تقدياً بالعملة الحرة و ٨٠٠٠ (ثمانية آلاف) مقابل حصص عينية مقابل حق الانتفاع بالأراضى بمنطقتى الأهرام ورأس الحكمة والمملوكة للمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق وتبلغ مساحتها ١٠,٠٠٠ (عشرة آلاف) فدان بمنطقة الأهرام و ٢٠,٠٠٠ (عشرون ألف) فدان بمنطقة رأس الحكمة .

مادة ٧ — يكتتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد فى رأس مال الشركة بكامل أسهمها على النحو التالى :

(١) المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق (مؤسسة مصرية) عدد الأسهم ١٣٦٠ (ألف وثلثمائة وستين سهماً) قيمتها ١,٣٦٠,٠٠٠ (مليون وثلثمائة وستون ألف دولار أمريكى) عبارة عن حصة عينية تتمثل فى نقل حق الانتفاع بالأراضى المملوكة للمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق والمستغلة فى مشروعى منطقة الأهرام ورأس الحكمة وتبلغ مساحة الأولى (أربعة آلاف) فدان والثانية ١١٠٠ (ألف ومائة) فدان .

(٢) شركة "أس.بى.بى" شركة ذات مسئولية محدودة ومسجلة بهونج كونج (أم.أى). "أس.بى.بى.أم.أى" عدد الأسهم ٢٠٤٠ (ألفان وأربعون) سهماً قيمتها ٢,٠٤٠,٠٠٠ (مليونان وأربعون ألف دولار أمريكى) سدد ربعها وقدره ٥١٠,٠٠٠ (خمسمائة وعشرة آلاف دولار أمريكى) أودعت فى البنك الأهلى المصرى المركز الرئيسى بإيصال رقم ١١ توثيق استثمار والباقى يسدد على النحو التالى :

(أ) ٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى السنة الثانية (أربعمائة ألف دولار أمريكى) .

(ب) ٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى السنة الثالثة (أربعمائة ألف دولار أمريكى) .

(جـ) ٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى السنة الرابعة (أربعمائة ألف دولار أمريكى) .

(د) ٣٣٠,٠٠٠ دولار أمريكى السنة الخامسة (ثلاثمائة وثلاثون ألف دولار أمريكى) .

واعتباراً من بداية السنة السادسة يتقرر زيادة رأس المال .

(٣) ويبدأ فى السنة السادسة الزيادة فى رأس المال ليصل إلى حجم رأس المال التقديرى للمشروع وقدره ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ (عشرون مليون دولار أمريكى) وعلى أن تتم الزيادة على النحو التالى :

الحصة النقدية تسدد بالكامل من شركة ممتلكات جنوب الباسيفيك وعدد أسهمها ٢٠٤٠ وتدفع ٩٦٠,٠٠٠ (تسعمائة وستون ألف دولار أمريكى) كدفعة أولى إضافية إلى جانب ٢,٠٤٠,٠٠٠ (مليونان وأربعون ألف دولار أمريكى) التى يتم دفعها فى الخمسة سنوات الأولى ليصل الإجمالى إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ (ثلاثة ملايين دولار أمريكى) .

وتصدر الشركة أسهماً جديدة ليكون عدد أسهم الجانب الأجنبى ١٢,٠٠٠ (اثنى عشر ألف) سهم قيمة كل منها ١٠٠٠ (ألف دولار أمريكى) يسدد منها ٢٥ ٪ والباقى يسدد على النحو التالى :

السنة السابعة ١,٠٠٠,٠٠٠ (مليون دولار أمريكى) .

السنة الثامنة ٢,٢٥٠,٠٠٠ (مليونان ومائتان وخمسون ألف دولار أمريكى) .

السنة التاسعة ٢,٧٥٠,٠٠٠ (مليونان وسبعمائة وخمسون ألف دولار أمريكى) .

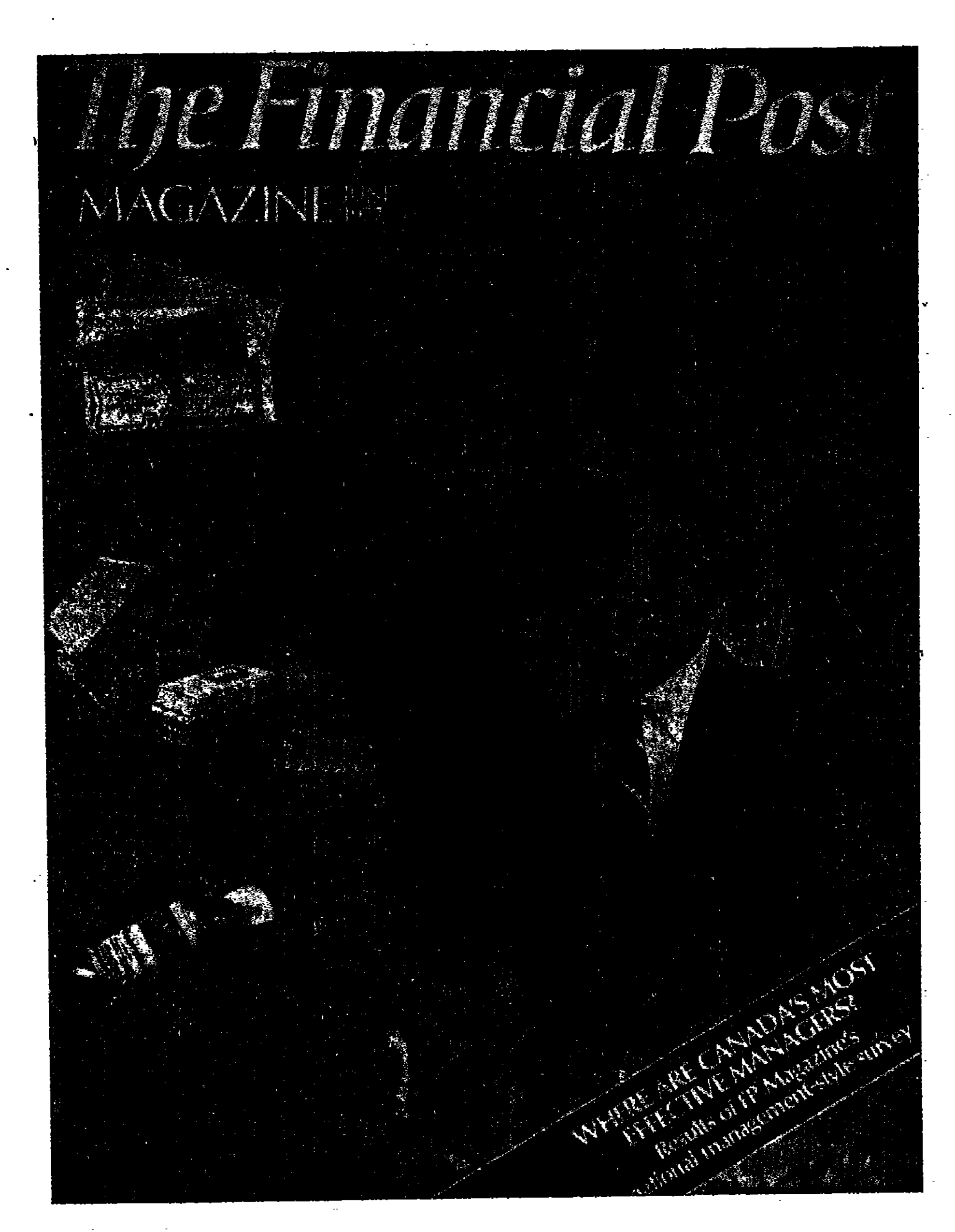
السنة العاشرة ٣,٠٠٠,٠٠٠ (ثلاثة ملايين دولار أمريكى) .

وبذلك تصل مشاركة الجانب الأجنبى إلى ١٢,٠٠٠,٠٠٠ (اثنى عشر مليون دولار أمريكى) .

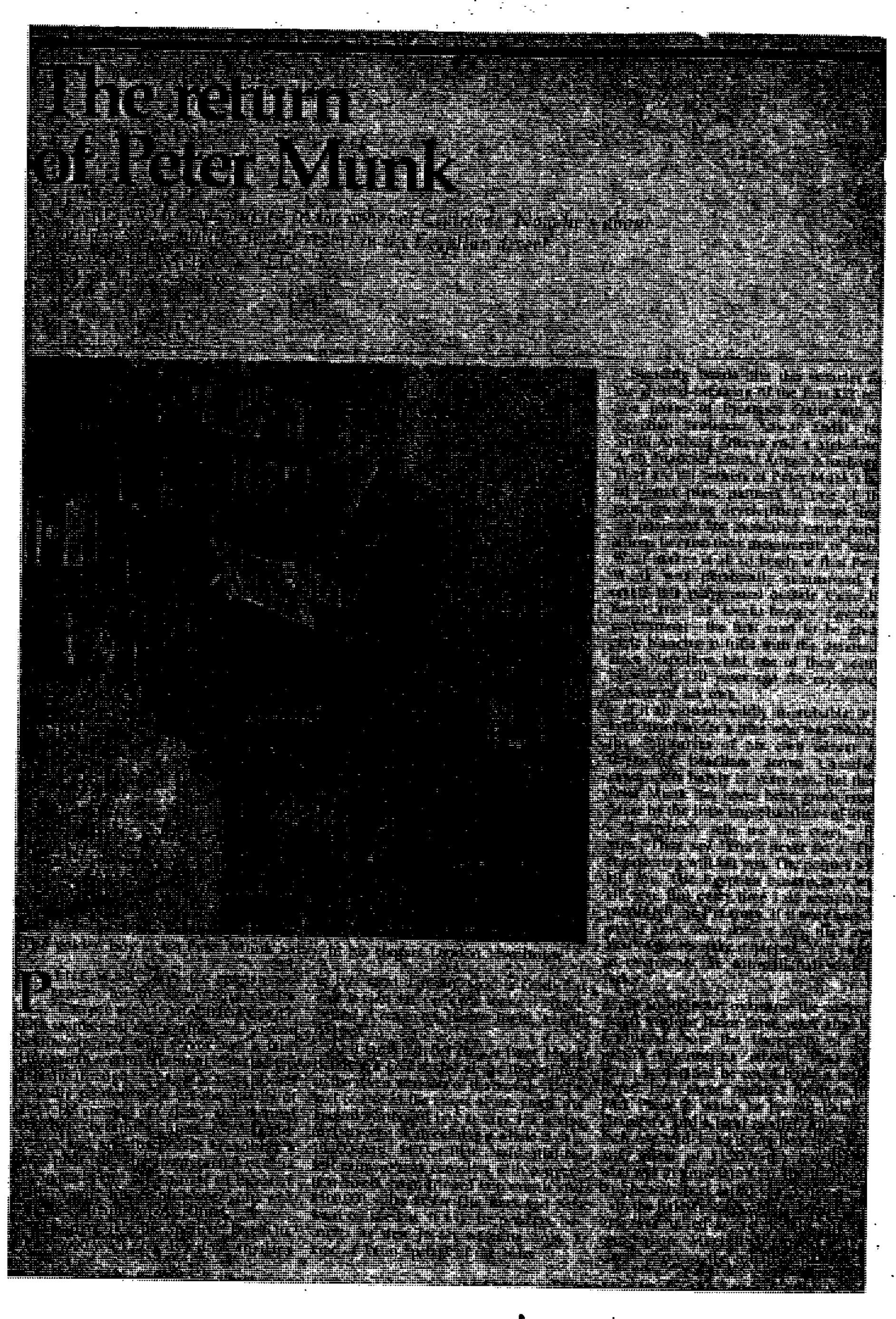
(٤) واعتباراً من نهاية السنة السادسة كما ذكر آنفاً تصدر الشركة عدد ٦,٦٤٠ (ستة آلاف وستمائة وأربعون) سهماً جديدة قيمتها ٦,٦٤٠,٠٠٠ (ستة ملايين وستمائة وأربعين ألف دولار أمريكى) للمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق تتمثل فى حق الانتفاع بالأراضى الإضافية المملوكة للمؤسسة المصرية العامة بمنطقتى الأهرام ورأس الحكمة وتبلغ مساحتها ٦٠٠٠ (ستة آلاف) فدان للمنطقة الأولى و ١٨,٩٠٠ (ثمانية عشر ألف وتسعمائة فدان) للثانية ليكون مجموع عدد الأسهم الخاصة بالمؤسسة ٨٠٠٠ (ثمانية آلاف) سهم قيمتها ٨,٠٠٠,٠٠٠ (ثمانية ملايين دولار أمريكى)

(٥) وتظل مشاركة الجانب المصرى تمثل ٤٠ ٪ (أربعون فى المائة) من رأس مال الشركة حتى الخمسين سنة الأولى من حياة الشركة وفى نهايتها تؤول نسبة ١٠ ٪ من حصة الأجنبى وبعدد من أسهمه المسددة القيمة الإسمية لكل منها ١٠٠٠ (ألف دولار أمريكى) دون مقابل للمؤسسة المصرية العامة لتصل مساهمتها إلى ٥٠ ٪ (خمسون فى المائة) فى المشروع

عقد الشركة الذى ينص فى المادة السابعة بند (٤) على نقل ملكية ١٠٠٠٠ (عشرة آلاف) فدان فى هضبة الأهرام و ٢٠٠٠٠ (عشرين ألف) فدان فى رأس الحكمة !!

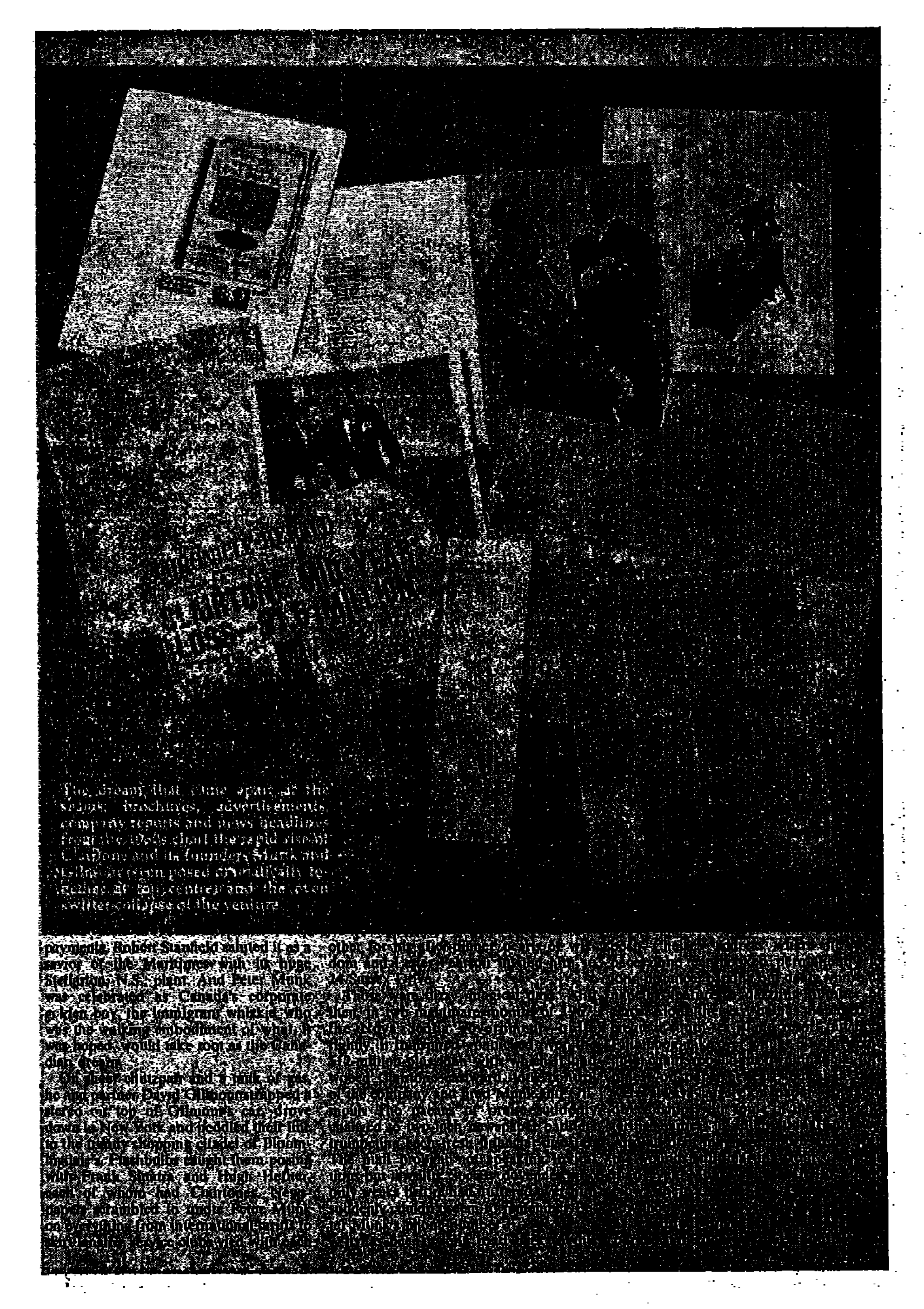


غلاف المجلة الاقتصادية الكندية وفيه يظهر بيترمانك على شكل صقر يحجب الحرم بجناحيه . ودلالة هذا لا تخفى !!



The return of Peter Munk

الصفحة الأولى من مقال المحلة الكندية الاقتصادية بعنوان (عودة بيترمانك) واستهلته بأنه منذ عشر سنوات كان قد دفن فى رماد شركة كليرتون .



الصفحة الثانية من المقال وقد جمعت فيها المجلة مانشيتات الصحف التى تعلن فضائح بيترمانك وديفيد جيلمور ، عضوى مجلس ادارة الشركة المصرية لتنمية السياحة .

was over," he says. "And you couldn't think of a bigger challenge than to tackle the pyramids. I mean, to take a little water and a little shit and make an oàsis of green where there's only been sand for 5,000 years, to create a golf course where

Gilmour laid all the groundwork in Egypt, did all the nicing. Then Munk swept in with his balance sheets and contractual clauses. Now, sometimes, one of their business associates will complain that he would prefer to deal with Mr. Gilmour. "They would all prefer to deal with Mr. Gilmour," says Munk "He's much nicer to deal with. But I don't want

But he won it—backed by a whole new source of financing Because, as British money had dried up, Peter Munk had managed to hook up with the gushing Arab financial wells—and specifically with Adnan Khashoggi, the most legendary and powerful of the power brokers for the new sandal-and-burnous jet set.

and the two Saudi Arabian princes, Emir Rauf Bin Abdul Aziz and his brother, the governor of Mecca, who are partners in the pyramids venture and who have so far put up $15 million to buy 23% of the South Pacific Properties subsidiary

The Financial Post Magazine/June 1977

fired.

He still winces at the memory. "I remember going to a dinner party that night and suddenly people are starting to look at you and say, 'Maybe he was a thief.' Your financial world collapses, your self-respect is shaken up. You won-.

(What he got, in fact, was a civil suit, brought by a Clairtone shareholder, charging that Munk had recently sold some shares knowing full well that the company's fortunes were about to plummet. Munk later settled out of court for $21 373.)

eson. The company's assets were being valued at an astronomical $100 million and its shares were selling like hot cakes at $1. All of London society seemed to be prattling about Fiji—while in Fiji there were still only bulldozers and aspirations. "I knew the shares couldn't continually go up," Munk says. "I'd seen what could happen with public euphoria."

Bay island every summer. He wants his children to be educated in Canada. And one day, when the pyramids venture is completed, he wants his business to be in Canada. "If I could take the people Gilmour knows and if I had a base in Toronto and could channel US$2 billion in development funds into Canada . . .." his voice drifts off. "Canada is very dear to

مقتطفات من مقال المجلة الاقتصادية الكندية وقد حللتها فى الفصل السادس (أسرار لم تكن تعرفها وزارة السياحة) من الكتاب .

وبعضها يكشف عن فضيحة مشروع جزر فيجى الذى باع أسهمه بأرقام فلكيه وهو يعلم أن المشروع ليس به إلا بلدوزر وأحلام . حتى أنه كان يخشى أن يفيق المخدوعون من حملة الأسهم على الحقيقة المرة .

والمأساة تتكرر الآن فى هضبة الأهرام .

تلقت « الاخبار » كتابا من المهندس محب رمزى ستينو وزير السياحة والطيران ، بهذا البيان من وزارة السياحة حول مشروع هضبة الاهرام .. ردا على الانتقادات التى وجهتها مقالات الدكتورة نعمات احمد فؤاد الى هذا المشروع .

سعر العمولة

١٠ ـ اما ما ذكر من بيع المتر بالخارج وان عمولته تصل الى ١٥ دولارا فان العمولة للبيع فى الخارج تساوى ١٠٪ وهى فى حدود ٢ دولارات فى المتوسط .

١١ ـ ان تحديد مدة حق الانتفاع بـ ٩٩ سنة قد روعى فيها حجم المشروع والمدة التى يحتاجها مد المرافق الاساسية اليه من طرق وانارة ومياه ومجارى واتصالات سلكية ولاسلكية ومواصلات كذلك المدة اللازمة لتنمية هذه المناطق الواسعة والتى سوف تستغرق حوالى ربع مدة حق الانتفاع خاصة وان منطقة رأس الحكمة لم تمتد اليها بعد اى من هذه المرافق .

والحق ان بيع حق الانتفاع بأرض هضبة الاهرام ـ وليس بيع الارض ذاتها او ملكها ـ تم بسعر حوالى ٤٠ قرشا (اربعون قرشا) للمتر الواحد بعد استبعاد الاراضى الداخلة ضمن المساحة الكلية والتى لا يتضمنها الاستغلال والتنمية ، وانما تعتبر كحرم عازل للمشروع Buffer Zone. فضلا من استبعاد الاراضى المخصصة للمرافق . واذا

شركة هونج كونج

٧ ـ ورد فى المقال ان شركة هونج كونج شركة ذات مسئولية محدودة اى انها شركة افراد ونود ان نوضح ان الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق لم تتعاقد مع شركة ممتلكات جنوب الباسفيك الا بعد الاستعلام عنها من سفارتنا فى لندن وقنصليتنا فى هونج كونج ومن جهات الامن المختلفة والبنوك ، كما

عائد المشروع

١٢ ـ هذا وفى النهاية نود ان نذكر ان الدراسات الاقتصادية وفقا لما عرض على هيئة الاستثمار توضح ان ما ينتظر ان يحققه المشروع من عائد سنوى هو حوالى ٦ ملايين دولار فى السنة الاولى يصل الى حوالى ٤٠ مليون دولار فى السنة السادسة كما سيوفر فرص عمل جديدة حوالى الف عامل فى السنة الاولى تبلغ اجورهم ٢٫٥ مليون دولار سنويا وفى السنة الثانية الفى عامل اجورهم ٦ ملايين دولار سنويا واعتبارا من السنة الثالثة حتى السنة الخامسة ٢٥٠٠ عامل اجورهم السنوية من ٩ ملايين ـ ١١ مليون دولار ..

هذه هى حقائق هذا المشروع رأت وزارة السياحة وضعها امام الرأى العام ..

والله ولى التوفيق ..

هذه فقرات من رد وزير السياحة هى بمثابة اعتراف بالبيع ـــ والعمولة ـــ وهوان الشركة حتى ليسأل عنها جهات الأمن والقنصلية المصرية بهونج كونج.

أما عائد المشروع وأحلام العماله فهى خدعة كبرى تسلقت عليها حتى تقتنص المشروع . وبعد هذا لم تدفع بل أخذت وأخذت بعد أن باعت الأرض وقبضت الثمن .

والشركة المصرية لتنمية السياحة تراعي الدقة التامة في تنفيذ خطة التنمية الخاصة بواحة الأهرام طبقاً للخطة العامة المعتمدة لمساحة تبلغ ١٠,٠٠٠ فدان وهي من أصل المساحة المدخرة التي تبلغ ٢٠,٠٠٠ فدان .

فقرة من كتالوج الشركة ص ٨ تكشف عن كارثة مبيته فالشركة لم يكفها عشرة آلاف فدان فى هضبة الأهرام ، فدبرت أن تقتنص فى المستقبل عشرة آلاف أخرى (ملخرة) كما تقول

" ان اسـهم شركة الـ SPP الحالية هى ٩١٠,٠٠٠ دولار ومبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار اخـرى سـيتم استثمارها فى نهاية هـذا العام وهذه الاسهم سيتم زيادتها لتصل الى ٢,٠٤٠,٠٠٠ دولار فى نهـاية عام ١٩٧٦ . بالاضـافة الى ذلك فان شركة الـ SPP قد اخذت على عاتقها توفير قروض تصل الى ١٥ مليون دولار قد تم استخدام ١,٦٥٠,٠٠٠ دولار منهـا حتى الآن فى المشروع نفسه .

الاخبار - ١٩٧٧/٩/٢١

ان عدد القطع المطروحة لبيع حق الانتفاع فيها فى هذه الطريحة الاولى طبقا للخطط التفصيلية المتمـدة تشكل جزءا صغيرا من حجم المشروع لا يزيد عن ٥٪

حصـيلة البيـع : وقد بلغت حصيله البيع حتى الآن طبقا لدفاتر الشركة كالآتى :

مليون وستمائةوثلاثة وسبعون الفا وثلاثمائة وواحد وخمسـون دولارا

ومليون ومائة وسبعون الفـــا وخمسمائة وثلاثة جنيهات مصرية

الاخبار » الصفحة الثامنة

● ١٩٧٧/٩/١٨ ●

فقرات من بيـانات الشركة تدينها بالاقتراض وتدينها بالفرق الفاحش بين النصف مليون الذى دفعته وبين ثمن بيع الأرض التى بلغ حصيلة ٥ ٪ منها أربعة مليون دولار .

٤ ملايين جنيه

لمرافق ٣ مدن جديدة

تقرر اتخاذ الاجراءات التنفيذيـة العاجلة ، لتوصيل مرافق المياه والكهرباء والصرف الصحى والخدمات ، الى ثلاثة مدن جديدة هى : مدينـة السادات ، و ٦ اكتوبر ، والمدينة السياحية على هضبة الاهرام ، وذلك للاسهام فى حل مشكلات الزيادة السكانية ، والتوسع العمرانى ، واستيعاب الاعداد الكبيرة من الافواج السياحية التى تفد لزيارة المعالم والآثار التاريخية .

وقد اعتمد المهندس احمد عبد الآخر محافظ الجيزة ، أربعة ملايين جنيه بصفة عاجلة ، لتكاليف تخطيط وبناء مـرافق المدن الجديدة ، وتقرر تخصيص مليونى جنيه لاقامة الـكوبرى العلوى البديل لنفق الاهرام الذى أصبح معرضا للانهيار نتيجة لرشح اسفله .

٨ _ الاهرام _ ٧٧/١٢/٢٥

محافظة الجيزة تتولى إقامة المرافق التى ينص العقد على التزام الشركة بها !

عاجزة الكلمات عن التعليق .

● ومنذ ايام اكتشفت هيئة الاثار المصرية مجموعة جديدة لمقابر ترجع للعصور الفرعونية المتأخرة فى عهد الاسرة السادسة والعشرين وبداية العصر اليونانى بمنطقة اهرامات الجيزة فى مساحة ٤ افدنة على بعد ٥ كيلو مترات جنوب شرقى الهرم الثالث « منقرع » ؛ وتم هذا الاكتشاف بالصدفة اثناء قيام احد بلدوزرات الشركة المصرية لتنمية السياحة بالحفر وتمهيد الارض بمنطقة مشروع هضبة الاهرام السياحية ، حيث ظهرت . فجأة .. عظام متناثرة لهياكل بشرية وعدد من الاوانى الفخاريه والاخشاب داخل حفرة يبلغ طولها مترين وعرضها مترا واحدا . واكدت لجنة كبار مفتشى الاثار التى قامت بمعاينة هذه الاثار وجود مقابر ومعابد بهذه المنطقه ترجع الى ٥ آلاف سنة . وقد تقرر تعيين شرطة خاصة لحراسة هذه المنطقة تمهيدا لبدء تنفيذ خطة عاجلة لاجراء الحفائر العلمية ، لاستخراج كنوز الاثار المدفونة .

ويقول السيد ناصف محمد حسن كبير مفتشى آثار الهرم إن هيئة الاثار لا تعلم شيئا عن مشروع هضبة الاهرام السياحية الا أنه سينفذ فى مساحة ٤ آلاف فدان ، كما ان الشركه لم تقدم لهيئة الاثار الخرائط التفصيلية عن المشروع ، وذلك رغم ان الشركة بدأت عملها منذ ٧ شهور ، ويضيف كبير مفتشى آثار الهرم ان هيئة الاثار قدمت عدة بلاغات لقسم شرطة الهرم ونيابة الجيزة لوقف الشركة بالمنطقة لعدم تقديم الخرائط التفصيلية عن مشروعها ، وطالبت الهيئة باتخاذ الاجراءات القانونيه ضد الشركة لمخالفاتها نصوص العقد ؛ وتم تسجيل محاضر اداريه بشرطة الهرم وذلك بتاريخ « ٤-٩-٧٧ » و « ٢٢-٩-٧٧ » وبلاغ لرئيس نيابة الجيزة يوم ٢-١٠-٧٧ .

الأهرام الاقتصادى
أول ديسمبر ١٩٧٧

اكتشاف آثار فرعونية خلال الحفر فى هضبة الأهرام

تم اكتشاف مجموعة من الاثار منها مقابر فرعونية ترجع الى عهد الاسرة السادسة والعشرين وبداية العصر الرومانى فى منطقة هضبة الاهرام بالجيزة فى مساحة ٤ افدنة على بعد ٥ كيلو مترات جنوب شرق الهرم الثالث .

تم الاكتشاف اثناء قيام احد عمال شركة هضبة الاهرام باستخدام « بلدوزر » لتمهيد الارض لبناء فنادق وقرى سياحية على الارض التى خصصتها الدولة للشركة وأصدر المهندس احمد عبد الاخر محافظ الجيزة قرارا بوقف العمل فى هذه المنطقة وتشكيل لجنة لتقييم الاثار المكتشفة .

وصرح السيد ناصف محمد حسن كبير مفتشى الاثار بمنطقة الاهرامات بانه عثر على اوان فخارية وأخشاب فرعونية وهياكل لعظام بشرية ، تشير الى وجود اثار ثابتة تتمثل فى مجموعة كبيرة من المقابر والمعابد الاثرية التى ترجع الى ٥ الاف سنة .

وقد ابلغ السيد الحسينى عبد المعطى مفتش آثار منطقة الاهرامات النيابة بان الشركة خالفت شروط التعاقد وقامت بالحفر فى منطقة « التجميل » التى اكتشفت الاثار بها وترتب على ذلك تحطيم وتلف مجموعة من الاثار التى وجدت مهشمة ، وقد تم التحفظ عليها بقسم شرطة الهرم .

٩ _ الاهرام _ ١٥/١١/٧٧

الشرطة تعاين الهضبة السياحية

★ تبين من المعاينة التى اجراها قسم شرطة الاهرام ، انه ليست هناك اية آثار ظاهرة فى الاماكن التى ثار الحديث حولها بالنسبة لمشروع هضبة الاهرام السياحى .

كما تأكد ، ان عمليات الحفر بعيدة تماما عن المنطقة التى اثير الحديث حولها ، وقد اثبتت المعاينة الرسمية ذلك

١٦ _ الاهرام _ ٣/١٢/٧٧

●●●

خلاف حول هضبة الاهرام بعد اكتشاف آثار فرعونية بها !

● انفجر الخلاف فجأة بين هيئة الآثار وشركة هضبة الاهرام وذلك بعد الاكتشاف الاثرى الذى حدث بالصـــادفة فى منطقة هضبة الاهرام وعلى مســــافة خمسة كيلومترات جنوب شرق الهرم الثالث .. وقد تقدم مفتش الآثار فى المنطقة ببلاغ الى النيـــابة بأن الشركة خالفت شروط التعاقد وقامت بالحفر فى منطقة «التجميل» التى ما زالت تحت التنقيب ، وادى ذلك الى تحطيم وتلف مجمـــوعة من الآثار الفرعونية التى ترجع الى عهـــد الاسرة السادســـة والعشرين .. ووجد مفتش الآثار بعضها مهشما .. وكان أحد عمال البولدوزر يقوم بتمهيد الارض لبناء فنادق فى منطقة الهضبة وعلى امتداد اربعة افدنة عندما اصطدم بهذه الآثار – مقابر ومعابد فرعونية عمرها خمسة آلاف سنة – ووجد اوانى وتماثيل نادرة وقد حسم المهندس احمد عبد الآخر محافظ الجيزة هذا الخلاف مؤقتا وأوقف العمل والبناء فى هذه المنطقة وشكل لجنة لتقييم هذه الآثار ..

اخبار اليوم

١٩٧٨/١/١١

نقل مفتش الآثار الذى قدم تقريرا عن آثار الهرم

اصدر فؤاد العرابى وكيل وزارة الثقافة قرارا بنقل مفتش آثار الهرم الحسينى عبد المعطى الذى كان قد قدم تقريرا عن وجود آثار فرعونية فى منطقة عمل شركة هونج كونج فى هضبة الاهرام • خير مفتش الآثار المستبعد بين ست مناطق اثرية ليختار واحدة منها ينقل اليها •

« الاحرار » ١٩٧٨/١/١٦

حقيقة الآثار ومهزلة الانكار

فى ١٥ - ١١ - ١٩٧٧ تعلن الاهرام عن اكتشاف آثار فرعونية خلال الحفر فى هضبة الاهرام .

وفى ١ - ١٢ - ١٩٧٧ يؤيد الاهرام الاقتصادى الواقعة بعد أن أورد أرقام محاضر الشرطة والنيابة وتواريخها

وفى ٢ - ١٢ - ١٩٧٧ يشايع الاهرام الزعم بعدم وجود آثار بناء على معاينة الشرطة !!

لم يحدث أن تخبطت الصحيفة الكبرى مثل هذا التخبط الذى انفردت به بما لا تحسد عليه ، لاسيما وأن الموضوع يهز وجدان الشعب المصرى بل يهز العالم المتحضر..وقد بلغت المأساة ذروتها بنقل مفتش الآثار الذى قدم تقريرا عن آثار الهرم..

والآن ما الذى يجب أن يعمل

ولأشرع الآن الى ما ينبغى عمله ،

اولاً - مكاتبة ٩٩ سنة هذه قد انتهت من

العرشا كلها ، وافهم أن تكون لشركة

الدولة نفسها ، إما أن يتفق عليه

مع شركة اجنبية فموضوع يوشك

ان يؤلف جريمة فى حد ذاته لولا

اننا يجب ان نتوقع بعض الأخطاء

يقع فيها بعضنا بسلامة نية .

إن المدة لا يجب ان تزيد عن

عشر سنوات بأى حال من الأحوال

ثانياً - يجب أن يكون الجانب المصرى

سيدتى الفاضلة

ذلك ما عن لى أن أبعث به إليك

ليكون تعبيرا عن تقديرى لشخصك

وللك ان تقولى دائما إننى معك فى

حملتك الموفقة التى كشفت فيها الستار

عن أمر خطير يعتبر الاستمرار فيه على

هذا النحو جريمة مستمرة سوف يحاسب

عليها كل من اشترك فيها ، ولو بتركها

تستمر يوما واحدا دون أن يوقفها .

ولك دعواتى

أحمد حسين

عاجز مشلول

١٩٧٦/٦/٢٠

ما إن فتحت هذه الأمة عينها على الكارثة حتى وقف الكل إلى جانبي أو على الأصح إلى جانب تراثهم وكيانهم .. وصلتني عشرات الرسائل .. بلغتني مئات التوقيعات التي استنكر فيها أصحابها ، المؤامره أى المشروع الأسود . توقيعات كتب أصحابها أعمالهم وعناوينهم وأرقام بطاقاتهم تأكيدا لمشاركتهم المسئولية .

أما أن يكتب على جلال المشيب ووهن المرض وضعف اليد ، مصرى فهذا هو : الموقف ، والمعنى .

هاتان صفحتان من خطاب طويل فى عشر صفحات بعث به إلى الاستاذ أحمد حسين .

لا العجز ولا المرض استطاعا أن يحولا بينه وبين كتابتها لأن عذاب مصر بالمشروع الأسود فاق عذابه ، ومحنتها غلبت محنته . ولعل امضاءه الحزين يترجم الجرح الدامى .. جرح تاريخ أمة .

ضم الكتاب كلمة الاقتصـاديين والقانونيين وعلماء الآثـار واساتذة الجامعات .وهذا هو تقرير المهندسين الذى وجهوه الى المسئولين جميعا (لا نداء ولا رجاء وانما هو امر مصر الى ابنائها ان يحموا جزءا مقدسا منها ان يلهو به طامع عن جهل .)

اضم التقرير كاملا وثيقة علمية تدين المشروع الاسود .

مشروع هضبة الاهـرام

يضع علم تخطيط المدن المناطق الأثرية ، فى مقدمة العناصر ذات الأهمية الكبرى فى تثبيت أركان التصميم العمرانى للمشروعات الحضرية أو الريفية أيا كان حجم المشروع بدءا من إنشاء مدينة متكاملة إلى الكوخ القروى البسيط .

واعتبارات التخطيط فى هذا المجال المؤثر متشعبة وتمتد بجذورها إلى أعماق علوم الآثار والحضارة والتاريخ والفنون والحفريات والمحافظة على كيان أجزاء حية من الحياة عاصرت الدهور حتى صاورت أمنع على الزمن من التغيير والتبديل .

وجمعية التخطيط إذ درست الجوانب الفنية لموقع إنشاء مشروع هضبة الأهرام واطلعت على تخطيطه العام وبعض النماذج المعمارية المقترحة للبناء على هذه الهضبة وكذلك بدراسة العلاقات المكانية للمشروع بالنسبة للجيزة والقاهرة وامتداداتهما العمرانية وكذلك دراسة المناطق الأثرية المحيطة بالأهرامات وما أوردته المراجع الأجنبية والعربية وآراء خبراء الآثار والمصريات والحفريات، وبالرجوع إلى أصول التخطيط لم يسع الجمعية إلا أن تقوم بدراسة تحليلية للمشروع من الناحية التخطيطية والهندسية والتاريخية والأثرية بصرف النظر عن الجوانب الاقتصادية والقانونية التى وإن دخلت فى الاعتبار ضمنا إلا أن هناك تخصصات أخرى تغطيها بشمول وتعمق كاف .

الـــرأى التحليلـــى

اختيار موقع المشروع اثريا :

يقتحم المشروع حرمة المنطقة الأثرية على هضبة الأهرام ويقع فى قلب دائرة تأثيرها المقدرة نظريا بنصف قطر حوالى ١٥ كيلومترا Circle of Influence والمعتبرة حسب المراجع الأثرية المصرية محددة بأبو رواش شمالا وميدوم جنوبا . ووجود المشروع على الهضبة سوف يؤدى إلى نتيجتين :

أ — وقف الحفريات والاستكشافات المستقبلة فى منطقة المشروع .

ب — احتمالات التنقيب الفردى فى مكان المشروع وما يستتبع ذلك من عمليات تهريب للآثار ولزوم الرقابة . وستبدو المنطقة مماثلة فى الآثار لمناطق انفجار آبار البترول فى الحدائق الخاصة فى تكساس .

وقد اتضح ذلك بما نشر فى ديسمبر سنة ١٩٧٧ عن اصطدام البلدوزرات وآلات الحفر التى تقوم بتمهيد طرق المشروع بعظام آدمية وبآثار وأوانى من الفخار وأدوات من الحجر مزود بها بعصر . وسبى وكل ذلك فى نطاق خارج المنطقة الأثرية المحددة حاليا .

اختيار الموقع تخطيطيا :

المفروض أن الحل الأمثل لاختيار موقع هذه المدينة السياحية هو أحد مواقع الأراضى الواقعة على طريق مصر الأسكندرية أو مصر الفيوم الصحراوى على مسافة تتراوح بين ٢٥ ، ٣٠ كيلومترا حتى تكون هذه المدينة مستقرا هادئا للاستجمام والرياضة مع اتصالها بالمناطق الأثرية بمنطقة الهرم وما حولها وتسهيل اتصالها بالجيزة ووسط القاهرة والمطار والسكة الحديدية مع استقلالها فى حركة مرورها ونشاطها اليومى .

أما اختيارها على هضبة الأهرام فهو يمثل احتلالا سكنيا لمنطقة أثرية ويشكل فى نفس الوقت مركز جذب قوى وخطير لخدمات تلقائية من البدو والفلاحين المجاورين يخلق حزاما من المبانى العشوائية والأكواخ يزيد الإساءة إلى المنطقة ، مما يستوجب وجود مسطحات متسعة من مواقف السيارات بكل ضجيجها ودخانها ومشاكلها .

خط السـماء :

يؤدى مشروع الهضبة المذكورة إلى تحطيم خط السماء Sky Line الانسيابى والأثرى والذى دام قرونا محتفظا بتوازنه وجماله ويقحم عليه خطوطا دخيلة وأشكالا مستحدثة ومنفرة للإحساس الفنى بهذا الموقع التاريخى الفريد والذى قاوم بعكس غيره من عجائب الدنيا السبع كل وافد عليه من غزو ومؤثرات .

وستفقد الهضبة بهذا المشروع تكامل هالتها الفرعونية التاريخية بمزيج عظمة الحجم والخطوط والمسطحات مع الصمت والهدوء والسكينة .

الدراسة العمرانية للمشروع :

المشروع مخطط كأنه إحدى ضواحى مدينة معاصرة وليس كمدينة سياحية متناسقة مع جوارها الأثرى المحيط . والجمعية وإن كانت ترفض أساسا مبدأ اختيار الموقع ولا تقبل تخطيطيا المناقشة فى قبوله فإنها فى نفس الوقت تستشهد بما ورد فى العقود الخاصة بتوزيع أراضى المشروع من نسب لمسطحات المبانى إلى مسطح الأرض وبالمسافات المطلوب تركها من الشوارع والجيران وبارتفاع ثلاثة أدوار للمبانى والتى تتيح الفرصة لدور رابع لبعض المنشآت كالسلالم وغرف السطح كأنها عمارات سكنية مما يعطى الانطباع واضحا بعدم مراعاة الأصول المعمارية وكذلك بعدم مراعاة أصول التخطيط العمرانى فى المشروع ولو كانت المنطقة قريبة من مطار وليس من الأهرامات الخالدة لتحدد ارتفاعها بدور أو دورين .

الدراسة المعمارية للمشروع :

ما ورد بالكتيب الخاص بشرح المشروع من اتباع الطراز الأندلسى « موريش ستايل » فى البناء إنما يتنافى مع أبسط قواعد الذوق المعمارى وأصول التصميم . ومع ذلك كله فالجمعية ترفض بتاتا إقامة أية منشآت معاصرة ولو على الطراز الفرعونى نفسه على هضبة الأهرام بل وتبنى على أن يسور المشروع بأكمله حسب توصية الأمم المتحدة بسياج المنطقة بأكملها حتى يترجل السائح الأجنبى أو الزائر المصرى ويمشى إلى رحاب عظمة الأهرام على مرقدها سائرا

على قدميه حتى يحس بالمقياس الهائل للأثر الخالد بالنسبة للمقياس الإنساني وأبعاد الأفق ويطوف المكان في احترام لا يدمر الإحساس به فرقعة زجاجات المشروبات أو تناثر العلب الصفيح ولفائف بقايا الطعام . كما يجب عند إقامة أى منشآت ضرورية للمشروع كغرف التذاكر أو بعض الخدمات أن تبنى في أماكن متوارية أو مدفونة وبنفس حجارة المنطقة .

ومثل كبير على النشاز الموجود حاليا والذى لا يحتمل إضافة مآس أخرى إليه ، المبنى المشكل من الصلب والزجاج ويضم مراكب الشمس وما لقى من نقد عاصف ولاذع من كل من زاره من المتفهمين والدارسين للآثار .

الدراسة الانشائية للمشروع :

(١) يضم المشروع بحيرة مياه كبيرة سوف يؤدى نشع المياه وتسربه من جوانبها إلى إتلاف الآثار القائمة فيها والتى بنيت على هذا الموقع بالذات بسبب جفافه وارتفاعه عن مستوى النيل والمياه الجوفية ، كما سيؤدى لإتلاف المدفون من الآثار التى لم تكتشف بعد .

(٢) كما أن أعمال تصريف المجارى العامة والخاصة مهما بلغت من إتقان ستؤدى بطبيعتها إلى نشع جزئى أو تسرب كما ستستلزم بالضرورة حفريات عميقة على مناسيبها .

الدراسات التاريخية :

- صدر قانون من وزارة التعليم العالى تدعمه خريطة مساحية سنة ١٩٥٥ بتحديد منطقة هضبة الأهرام الأثرية لم يرجع إليه قرار مشروع الهضبة . والمنطقة ليست من أملاك الدولة التابعة لإدارة أملاك الحكومة والتى يمكن للدولة التعامل فيها بالتأجير والبيع وإعطاء حقوق الامتياز وإنما هى أرض ملكية عامة للوطن ولا يجوز إجراء تصرف يخصها إلا بموافقة مجلس الشعب .

وترى جمعية التخطيط أن حالة كهذا المشروع تستوجب أكثر من موافقة مجلس الشعب بالرجوع إلى استفتاء عام للشعب كله صاحب الحق .

ودليل على أهمية الهضبة مقارنتها بآثار «أبو سمبل» التى تكاتفت الأمم المتحده والدول المتحضرة الكبرى التسابق لإنقاذها ورفعها فوق المنسوب الجديد للنيل مستخدمة الأموال الطائلة والتكنولوجيا المعاصرة فى عملية تقطيعها ورفعها لأنها اعتبرتها كنزا ملك الإنسانية كلها وإن كانت مصرية الجنسية وعلى أرض مصر . فهل هضبة الأهرام أقل من «أبو سنبل ؟» . وهل نمضى بمشروع الهضبة حتى تأتى الدول المتحضرة لتنقذها من فيضان الاستثمار أن يغمرها ؟ ..

هذا رأى جمعية التخطيط تناشد به المسئولين وقف المشروع وهو لم يخرج عن الورق وبعض الزيارات على الطبيعة بعد وإعطاء الشركة المتعاقد معها أضعاف المساحة المعطاه على طريق الأسكندرية أو الفيوم الصحراوى درءا لنظرة الأجيال القادمة إلى جيلنا أن كان هناك مثل هذا العبث بالتاريخ أمامنا وتركناه يمضى دون التعرض له بالوقف الحاسم .

هذا ليس نداء من الجمعية ولا رجاء . وإنما هو أمر مصر إلى أبنائها أن يحموا جزءا مقدسا منها أن يلهو به طامع عن جهل ..

والله ولى التوفيق ..

١٩٧٨/١/١٠ م — **جمعية التخطيط**

وقد كتبت عشرات الرسائل فى مصر والخارج الى : المسئولين ، والمختصين وكبار اعضاء مجلس الشعب ، واساتذة الجامعات ، وعلماء الآثار والهيئات .

وهذه نماذج من هذه الرسائل :

السيد رئيس الوزراء ممدوح سالم

تكتب إليك أديبة مصرية تربى الأجيال فى الجامعة ، وتعرف مسئولية الكلمة والانتماء إلى مصر .

ليس لى مطلب شخصى أكتب عنه ، ولكن حديثى إليك أكبر كثيرا من الأشخاص والمنافع وكل عروض الدنيا .

إنها هضبة الأهرام وشاطئ رأس الحكمة .. ثلاثون ألف فدان فيهما قدمتهما معا وزارة السياحة إلى شركة ممتلكات جنوب الباسفيك المحدودة المسئولية المسجلة فى هونج كونج مقابل نصف مليون دولار (٥١٠,٠٠٠ دولار) دفعت مقدما ثم أقساط سنويه على امتداد خمس سنوات يصل فى نهايتها رأس المال إلى ٢ مليون دولار وامتياز ٩٩ عاما هل هذا انفتاح ؟ هل لا يزال فى القرن العشرين امتياز ٩٩ عاما ؟ .. هل هذا رأس مال انفتاحى ؟

هل تعلم أن الشركة بدأت بتقسيم الأرض وبيعها ثم إدخال قروض بفوائد أى قيود وديون جديدة . ونسأل نحن المصريين ما عملها إذن ؟ ما ضرورة وجودها ؟

أرفق لكم المشروع كاملا وموثقا .. أقرأه بنفسك لتوقن من خطورة خطره ، وفداحة أثره ، واستباحة أصحابه لنا نحن المثخنين بالجراح .

إنه أشد عارا من هزيمة ١٩٦٧ لأنها فرضت علينا فرضا من داخلنا وخارجنا فى وقت واحد ، ولكن حين تبيع الهرم شركة ناهبة من هونج كونج باختيار وزارة السياحة التى قالت فى ردها على إنها سألت عنها جهات الأمن .. هل كانت تحتاج إلى سؤال جهات الأمن لو أنها شركة عالمية عالية السمعة فى مجال السياحة ؟

قد يشغل الآخرين عن مصر ، هموم العيش أو من يمولون ولكن مصر بالنسبة إليك البلد والولد والسند .. أنقذها من الشركات المتعددة الجنسية الواردة من هونج كونج والتى حذرت منها الهيئات العالمية .

أنقذ مصر بالغاء عقد شركة جنوب الباسفيك وأنت تملك هذا رئيسا للحكومة التى تحمل وزر وزارة السياحة .. أقرأ الدراسة المرفقة ثم استمع إلى نداء ضميرك ونيلك وهرمك وأهلك نحن المصريين لا الباسفيك .

نعمات فؤاد

المهندس عثمان احمد عثمان

تكتب إليك كاتبة مصرية تصدت لمشروع يهدد مصر شعبا وتاريخا وأرضا وكرامة .
إنه مشروع هضبة الأهرام الذى تدمرنا به شركة متعددة الجنسية محدودة المسئولية واردة من هونج كونج باسم شركة جنوب الباسفيك (الشرق الأوسط) .

أرسل لك المشروع كاملا برفقة هذه الرسالة لترى بنفسك خباياه السوداء . فأصحابه مغامرون مطردون من شركة كليرتون بكندا بلدهم والمجلة الكندية تفضح خباياهم . هذه المجلة التى يستغلون الصور المنشورة بها استغلالا لا يليق بكرامة مصر ورجالها ويؤيد هذا ما ورد فى هذه المجلة من إدعاءات أمسك عن ذكرها حتى تقرأها .

هذه الشركة انحرفت بالمشروع من السياحة إلى الإسكان .. وفى عملية تغطية لجرائمها تتمسح بالسلطة وتزج بأسماء كبيرة فى إعلاناتها ودعاياتها للإسكات وفرض الصمت المطبق . وهى الآن تتسلق على اسمك وماضيك بأن تعهد إليك بجزء من العمل . ويقينى أنك قبلت التعاون معها كرجل أعمال .

ولهذا أطلب إليك دراسة المشروع فالمثقفون المصريون وكل الأحرار الشرفاء ، يهيبون بك أن تسحب تعاونك معها حتى لا تقوم لها قائمة فلن تجد لك بديلا ، ولن تتذرع باسم له حاضره لتبرير جرائم استغلالها .

المثقفون المصريون يطالبون كل قادر فى موقعه أن يوقف هذه الجريمة قبل أن يستفحل خطرها الداهم . إن هضبة الأهرام كلها آثار بشهادة علماء الآثار مصريين وأجانب .

المثقفون يطالبون الحكومة بإلغاء عقدها . (مجلس الدولة قضية رقم ٢٩٩ لسنة ٣٢ ق بتاريخ ١٧ - ١ - ١٩٧٨) .

ويطالبون عصاميا كبيرا مثلك أن تنتصر لبلدك بما تملك من وسائل الحماية واعتباراتها خاصة بعد أن داس البلدوزر التابع لكم مقبرة أثرية هامة .

إنها مسئولية كل مصرى .. ولكنها مسئوليتك مرتين .

نعمات فؤاد

من خطاب السيد وزير الثقافة

الأديب المصرى الأستاذ عبد المنعم الصاوى وزير الثقافة :

أن تباع هضبة الأهرام ، وترتخص الأرض الغالية فى شاطئ رأس الحكمة ، فهذا ما لا يصدقه عقل ... ولكن الحقيقة المزلزلة تكشف عن وجهها الكالح . وتقول نعم .. نعم قدمت وزارة السياحة ثلاثين ألف فدان فى هضبة الأهرام ورأس الحكمة وامتياز (٩٩ عاما) لشركة هونج كونج مقابل نصف مليون دولار .

هل هذا يصدق ؟ حتى أعداء مصر الظاهرين لم يفعلوا بها هذا . قصارى ما فعلوه أن يعلنوا الحرب ، وينقضوا على قطعة من الأرض فى الأطراف لم ينقش عليها التاريخ سطوره . أو يسطر المجد بها آياته .. ومع هذا تدحرهم مصر أو تمتصهم أو تعلو عليهم بالحضارة وتدل بالأسرار . ولكن الغزو الجديد يمكّن لنفسه باسم الانفتاح وهو انذباح يقطر منه القلب المصرى دما ..

قل « لا » لشركة النصف مليون ..

إن المثقفين المصريين يحملونك أمانة كبرى فى هذه المحنة التى تعيشها مصر .. ليست وزارة السياحة كل شىء فى الموضوع . إن الاعتبار الحضارى والاعتبار القومى أكبر من أموال الدنيا .

فما بالك إذا كان (المال) نصف مليون دولار ؟

نعمات فؤاد

هذا الكتاب

« ولينصرن الله من ينصره
ان الله لقوى عزيز »

سمعت فى نقابة المهن الزراعية محاضرة من الاستاذ الهندى ثوتاملال تجيال عن المحافظة على البيئة الذى يتهدده فى الشعوب العريقة ، شركات الاستغلال الوافدة عليها .

روى الاستاذ الهندى فيما روى أن شركة من (اياهم) جاءت الهند تشترى غابة هندية وتعاقدت مع الحكومة كالعادة ولكن الهنود من اهل القرية المجاورة ، خرجوا الى الغابة واحتضن كل منهم شجرة فاذا تعب خلفه عليها انسان آخر من جيرانه ! وظلت القرية على هذه الحال ، ليلا ونهارا .. واسقط فى ايدى المستغلين والمتعاقدين على السواء .. ولم يستطع احد ان يقتلع شجرة واحدة .

وعند هذه الحكاية سقطت من قلبى دمعة ، تبعتها من عينى دموع . لقد استطاع الهنود حماية غابة ، عندهم غيرها كثير .. ولكننا فى مصر يسلبوننا آثارنا بالاهداء والبيع والتاجير .

لقد باعوا الهرم .. وبنصف مليون دولار !!

كيف نحميه ومن ورائه الوف السنين والتاريخ وعمرنا على الزمان؟ هل نحتضن الهرم ؟

دكتوره
نعمات احمد فؤاد

الفهـــــرست

صفحة

مقدمه : بقلم الاستاذ الكبير مصطفى مرعى

١ ـ هضبة الاهرام : الأرض والتاريخ ٨

٢ ـ المشـروع الاسـود ١٩

٣ ـ الصراع : يقظـة امـة ٣٤

٤ ـ ديلسبس الجـديد ٦٣

٥ ـ قضـية شـعب ٧١

٦ ـ اسرار لم تكن تعرفها وزارة السياحة ٩١

٧ ـ فى سـاحة القضـاء ٩٨

٨ ـ وثائـق ومسـتندات ١٢٨

٩ ـ هـذا الكتـاب ١٤٦